

الأمم المتحدة والإبادة الجماعية في سربرنيتسا عام

1995 وتداعياتها حتى عام 2017

**The United Nations and the 1995 Srebrenica Genocide and its
Aftermath until 2017**

إعداد

أ.م.د. صفوت سيد أحمد حسين

الاستاذ المساعد بقسم التاريخ

كلية التربية - جامعة دمنهور

دورية الانسانيات . كلية الآداب . جامعة دمنهور

العدد الثالث والستون - يوليه - الجزء الثاني - لسنة 2024

الأمم المتحدة والإبادة الجماعية في سربرنيتسا عام 1995 وتدابيرها حتى عام 2017

أ.م.د. صفوت سيد أحمد حسين

الملخص

في 11 يوليو 1995م سقطت بلدة سربرنيتسا في البوسنة والهرسك في أيدي صرب البوسنة، والتي كانت تعتبر من المناطق الآمنة حسب قرارات مجلس الأمن، وقد أعقب سقوطها عملية هروب حوالي 25 ألف من سكانها معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ إلى مقر قيادة الكتيبة الهولندية في بلدة بوتوكاري، والمسؤولة عن حماية سربرنيتسا، بينما توجه ما يقرب من 15 ألف من الرجال وقليل من النساء والأطفال في طابور طويل مشيا على الأقدام عبر الغابات إلى بلدة توزلا الخاضعة لحكومة البوسنة والهرسك، وقد قام صرب البوسنة بعملية تهجير جماعي للنساء والأطفال والشيوخ المتواجدين في داخل، وحول مقر الكتيبة الهولندية بعد أن قاموا بفصل الرجال عنهم خلال يومي 12 و13 يوليو إلى أقرب منطقة خاضعة لحكومة البوسنة والهرسك، وقامت بترحيل الرجال إلى بلدة براتوناك، في الوقت الذي طاردت الطابور الذي توجه إلى توزلا حيث وقع عدة آلاف منهم في الأسر، حيث تم ترحيلهم إلى بلدة براتوناك، وحولها حيث تم إعدامهم بصورة جماعية في عدة مناطق في الفترة من 14 حتى 17 يوليو ليلقى ما يزيد عن ثمانية آلاف من مسلمي البوسنة والهرسك مصرعهم في مذبحه تعد أكبر جريمة حرب تشهدها أوربا منذ الحرب العالمية الثانية، وقد اعتبرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ما حدث جريمة إبادة جماعية، وكذلك محكمة العدل الدولية.

ويتناول البحث الحرب في البوسنة والهرسك 1992م، ووضع سربرنيتسا خلال الحرب، وقرار مجلس الأمن باعتبارها منطقتهم آمنة وسقوطها في يد الصرب، والمذابح التي أعقبت سقوطها، ودور المحكمة الدولية في كشف المقابر الجماعية ومحاكمة مجرمي الحرب حتى نهاية عمل المحكمة في 2017م

الكلمات المفتاحية: سربرنيتسا - البوسنة والهرسك - صرب البوسنة - يوغسلافيا - الأمم المتحدة.

The United Nations and the 1995 Srebrenica Genocide and its Aftermath until 2017

Abstract

On July 11, 1995, the town of Srebrenica in Bosnia and Herzegovina fell into the hands of the Bosnian Serb forces, which was considered a safe area according to Security Council resolutions. The fall of Srebrenica was followed by the escape of about 25,000 of its inhabitants, mostly women, children and the elderly, to the headquarters of the Dutch battalion in the town of Potocari, which was responsible for protecting Srebrenica. Additionally, nearly 15,000 men and a few women and children in a long queue walked through the forests to the town of Tuzla under the government of Bosnia and Herzegovina. Bosnian Serbs carried out a mass displacement of women, children and the elderly in and around the Dutch battalion headquarters after separating the men from them on 12 and 13 July to the nearest area under the control of the Government of Bosnia and Herzegovina. Bosnian Serb forces also deported the men to the town of Bratunac while chasing the queue that headed to Tuzla where several thousand of them fell into captivity and deported to and around the town of Bratunac, where they were executed en masse in several areas from 14 to 17 July. Consequently, more than eight thousand Muslims of Bosnia and Herzegovina were killed in a massacre that is the largest war crime in Europe since World War II. Thus, the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY) has considered it a genocidal crime, as has the International Court of Justice. The research deals with the war in Bosnia and Herzegovina in 1992, the situation of Srebrenica during the war and the Security Council resolution declaring it as a safe area. The fall of Srebrenica into the hands of the Serbs and the massacres that followed its fall. In addition, the role of the International Tribunal in uncovering mass graves and prosecuting war criminals until the end of the Court's work in 2017.

Keywords:

Srebrenica, Bosnia and Herzegovina, Bosnian Serbs, Yugoslavia, United Nations

مقدمة

لم يستطع التوازن الهش بين القوميات المختلفة الذي كان قائماً في يوغسلافيا في عهد تيتو الصمود بعد وفاته عام 1980م، فارتفعت النزعات والمطالب الوطنية، وعانت يوغسلافيا أزمة اقتصادية، وبدأ النقاش والجدل يدور حول سياسة تيتو، وكان الصرب أشد القوميات نقمة عليه، وكانوا يعتقدون أن سياسته كانت تهدف إلى إضعاف الصرب؛ لذلك عمل الصرب على تهيئة أنفسهم لاستعادة نفوذهم المفقود، وتوحيد جميع الصرب في دولة واحدة، ومع اشتداد النزعة القومية الصربية ظهر على المسرح السياسي الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش الذي تولى أمانة الحزب الشيوعي عام 1988، والذي عرف بتطرفه القومي، وكان يدعو إلى نظام مركزي صارم في يوغسلافيا تكون فيه الهيمنة للصرب، وهو ما عارضته جمهوريتا كرواتيا وسلوفينيا، اللتين طالبتا بإدخال إصلاحات دستورية وسياسية بعد أن سمحتا بالتعددية السياسية، وإجراء انتخابات على هذا الأساس وهددت الجمهوريتان بالانسحاب في حال عدم الموافقة على هذه الإصلاحات، ولكن ميلوسيفيتش رفض مطالبهما؛ مما أدى إلى إعلانهما استقلالهما في يونيو 1991م.

لم تكن البوسنة والهرسك بطبيعة الحال بعيدة عن هذه التطورات ففي عام 1990م وفي ظل الحريات، والتعددية الحزبية التي شهدتها يوغسلافيا بعد انتهاء الحرب الباردة أسس على عزت بيجوفيتش في مايو 1990م حزب العمل الديمقراطي الذي فاز في أول انتخابات عامة أجريت في البوسنة والهرسك، وتولى رئاسة الجمهورية، وقد دعمت الحكومة البوسنية في البداية فكرة إصلاح يوغسلافيا، وليس حلها نظراً للتداخل الشديد بين القومات في البوسنة، ولكن بعد استقلال سلوفينيا وكرواتيا كان من الصعب على المسلمين والكروات البوسنيون البقاء في دولة يوغسلافية يسيطر عليها الصرب، لذلك توجهت البوسنة نحو الاستقلال، وتم إجراء استفتاء على الاستقلال حيث أيد الاستقلال الأغلبية الساحقة من المشاركين في الاستفتاء، وفي 4 مارس 1992م، أعلن على عزت بيجوفيتش استقلال البوسنة كجمهورية مستقلة، وقد رفض صرب البوسنة الاستفتاء على الاستقلال، واعتبروه إعلان حرب، وأعلنوا أنهم لن يعترفوا بنتائجه، وفي 6 إبريل 1992م اعترفت مجموعة الدول الأوروبية بدولة البوسنة والهرسك، ثم تلتها في اليوم التالي الولايات المتحدة، وفي 22 مايو من العام نفسه اعترفت الأمم المتحدة بها، وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة وبالرغم من الاعتراف بجمهورية البوسنة والهرسك من جانب المجتمع الدولي فإن هذا الاعتراف لم يحل دون اندلاع الحرب فيها، والتي امتدت من 1992م حتى 1995م.

لقد اتسمت الهجمات الصربية بالوحشية في كل أنحاء البوسنة، ولجأ الصرب إلى سياسة التطهير العرقي بطريقة ممنهجة منذ بداية الحرب، وبالرغم من الممارسات الصربية التي طالت مختلف أنحاء البوسنة إلا أن بلدة واحدة هي سربرنيتسا قدر لها أن توصل دون غيرها أنها تعرضت لأكبر جريمة حرب في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك عقب سقوطها في يد الصرب في 11 يوليو 1995م، وارتكابهم مذابح جماعية أدت إلى مقتل أكثر من 8 آلاف من سكانها، وأن يصنف ما جرى لسكانها بناء على حكم المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة، ومحكمة العدل الدولية بأنه إبادة جماعية.

لقد ثار جدل كبير حول مذبحة سربرنيتسا، وعن المسؤول عن وقوع هذه المذبحة، ومن هنا تأتي مشكلة البحث الذي سيتم تناولها من خلال الأسئلة الآتية:

- ما التطورات التاريخية لمسلمي البوسنة حتى نشأة يوغسلافيا ؟
- ما وضع مسلمي البوسنة في إطار يوغسلافيا ؟
- ما الأوضاع في يوغسلافيا بعد تيتو ؟
- ما العوامل التي أدت إلى تفكك يوغسلافيا ؟
- ما العوامل التي أدت للحرب في البوسنة عام 1992 ؟
- ما الوضع في سربرنيتسا في ظل الحرب في البوسنة ؟
- ما العوامل التي دفعت مجلس الأمن لاعتبار سربرنيتسا منطقة آمنة ؟
- العوامل التي أدت إلى هجوم صرب البوسنة على سربرنيتسا ؟
- ما موقف الأمم المتحدة والكتيبة الهولندية من سقوط سربرنيتسا ؟
- كيف تعامل صرب البوسنة مع أهالي سربرنيتسا ؟
- ما المذابح التي ارتكبتها صرب البوسنة ضد مسلمي سربرنيتسا ؟
- ما دور المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في الكشف عن المقابر الجماعية ومعاينة مجرمي الحرب ؟
- ما مسؤولية الأمم المتحدة عن المذبحة ؟

وقد اعتمد البحث على وثائق الأمم المتحدة مثل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ولجنة حقوق الإنسان، وبصفة خاصة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 1999 بناء على قرار للجمعية للأمم المتحدة في 30 نوفمبر 1998م، والذي كلف الأمين العام بتقديم تقرير شامل للجمعية العامة بشأن الأحداث منذ إنشاء المنطقة الآمنة في سربرنيتسا في 16 إبريل 1993م حتى تصديق مجلس الأمن على اتفاق دايتون في 15 ديسمبر 1995م، وقد تناول التقرير الذي

يقع في 186 صفحة تفاصيل كل ما جرى في سربرنيتسا قبل وأثناء، وبعد سقوطها من أحداث بصورة موسعة ومعقدة، وقد أتيح لواقعي التقرير وثائق الأمم المتحدة بما فيها من وثائق سرية، كما أتيح لهم مقابلة عديد من الشخصيات الهامة التي كانت على علاقة بالأحداث في سربرنيتسا، وقد اعترف التقرير بمسؤولية الأمم المتحدة عن سقوط سربرنيتسا، والأخطاء التي ارتكبت من جانب مؤسساتها المختلفة، وإن كان يؤخذ على التقرير أنه يرجع الأخطاء إلى سوء التقدير والإخفاق في تبادل المعلومات فقط، ويتجاهل بعض التصرفات والتصريحات من جانب بعض قادة الأمم المتحدة التي تثير علامات الاستفهام حول تعاطفهم مع الصرب كما سنرى، وسوف أشير إلي التقرير في الهامش باسم تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا.

ومن الوثائق الهامة تقارير المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، والتي تتناول نشاط المحكمة سنويا، وجهود المحكمة في استخراج الجثث من المقابر الجماعية، ومحاكمة مجرمي الحرب، وكذلك الأحكام التي أصدرتها المحكمة، ومن أهمها الحكم على مجرم الحرب كراستيتش عام 2001م، والذي اعتبر جريمة سربرنيتسا إبادة جماعية، ولا يتوقف أهمية الحكم عند هذا فقط، ولكن الحكم نفسه يعتبر وثيقة تاريخية استعرض الأحداث المتعلقة بسربرنيتسا وسقوطها، وما أعقبها من أحداث، ويستند الحكم إلى كثير من الشهادات التي أدلى بها بعض الناجين من المذبحة، وكبار المسؤولين الذين على علاقة بالأحداث.

ومن الوثائق الهامة الأخرى تقرير جمهورية صربسكا (جمهورية صرب البوسنة) عام 2004م عن سربرنيتسا، وقد أوضح التقرير عدد من ألقى الصرب القبض عليهم من طابور مسلمي سربرنيتسا الذي اتجهوا سيرا على الأقدام إلى مدينة توزلا الخاضعة لحكومة البوسنة، إلا أن أهمية التقرير تنبع من الاعتراف بارتكاب انتهاكات وجرائم حرب، وإن لم يسم التقرير هذه الجرائم بالإبادة الجماعية، وأيضا تقرير منظمة أطباء بلا حدود، والتي كانت متواجدة في موقع الأحداث في سربرنيتسا.

وسوف أستخدم تعبير "البشناق" غالبا عند الحديث عن مسلمي البوسنة والهرسك، وهو الاسم الذي يطلق على مسلمي البوسنة الذين يرجع أصولهم إلى السلاف مثلهم مثل الصرب والكروات، كما قد اكتفي بذكر جمهورية البوسنة فقط بدلا من البوسنة والهرسك ويعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي للوصول إلى حقائق تاريخية حول مذبحة سربرنيتسا، وتحليل ونقد وتقييم الآراء التاريخية المختلفة حول المذبحة، ومسؤولية الأطراف المختلفة عنها.

تقع البوسنة والهرسك في شمال غرب شبه جزيرة البلقان (1)، ويحدها من الشمال والغرب جمهورية كرواتيا، ومن الشرق جمهورية الصرب، ومن الجنوب والجنوب الشرقي جمهورية الجبل الأسود (2) وللبوسنة ساحل صغير على البحر الأدرياتيكي يبلغ طوله 20 كيلو متر (3)

وتتكون البوسنة والهرسك من إقليمين، البوسنة في الشمال، والهرسك في الجنوب (4) وتستمد البوسنة اسمها على الأرجح من نهر البوسنة Bosna، أما كلمة الهرسك فقد ظهرت في القرن الخامس عشر حوالي عام 1448م، وهي محرفة من كلمة "هرتزوج" Herzeg وتعني الدوق (5) نسبة إلى أحد كبار الملاك، ويدعى ستيفان فوكتيشيتش كوسانتشي Stjepan Vukčić Kosača (1405 - 1466م) الذي استولى على الجزء الجنوبي من البوسنة، وأعلن نفسه هرتزوج أي دوقا واستقل بحكمه وأصبح الاقليم يعرف باسم Herzegovina أى أرض الدوق، وبعد الفتح العثماني أصبح يعرف بسنجق الهرسك (6).

ويرجع أصل البوسنيين إلى السلاف الذين هاجروا إلى البلقان خلال القرن السادس الميلادي واستقروا به خلال مطلع القرن السابع مستغلين المشكلات التي كانت تعاني منها الدولة البيزنطية (7) فالبوسنيين والصرب والكروات يرجع أصلهم إلى السلاف الذين استوطنوا في الجنوب، ومن هنا جاءت تسمية دولة يوغسلافيا بعد ذلك، وتعني السلاف الجنوبيين (8).

وقد تم فتح البوسنة على يد السلطان محمد الفاتح (1444 - 1446م، 1451م - 1481م) عام 1463م (9) أما الهرسك فقد تم فتحها على يد السلطان بايزيد الثاني (1481 - 1512م) عام 1483م (10) وقد دخل أهل البوسنة في الإسلام الذي انتشر انتشارا كبيرا، بحيث أصبح الإسلام دين الأغلبية خلال قرن من الزمن من الفتح العثماني، ولا تشترك مع البوسنة في هذا الوضع إلا ألبانيا، وإن كان انتشار الإسلام بها كان بطيئا مقارنة بالبوسنة (11)، وقد ظلت البوسنة خاضعة للحكم العثماني منذ الفتح حتى عام 1878م عندما عقد مؤتمر برلين الذي قرر احتلال النمسا للبوسنة والهرسك مع بقاء السيادة العثمانية عليها (12)، وفي عام 1908م أعلنت النمسا ضم البوسنة، وبذلك انتهت السيادة العثمانية عليها بصفة رسمية (13).

ومع اشتعال الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918م)، وهزيمة وإنهيار امبراطورية النمسا- المجر قرر الحلفاء ملء الفراغ في البلقان بتكوين دولة كبرى تجمع السلاف الجنوبيين بقيادة الصرب، فظهرت إلى الوجود في 1/12/1918م "مملكة الصربيين والكرواتيين والسلوفيين" التي ضمت البوسنة (14)، وقد تم تجاهل ذكر البوسنة في اسم

الدولة الجديدة عن عمد لعدم رغبة الشعوب الثلاثة المكونة للدولة الجديدة الاعتراف بالهوية البوسنية، واعتبارهم من المسلمين الصرب أو الكروات(15)، وفي أكتوبر 1929م تم تغيير اسم الدولة إلى مملكة يوغسلافيا(16).

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية(1939-1945م)، انهارت يوغسلافيا بعد غزو واحتلال دول المحور لها، وتأسست دولة كرواتية موالية للألمان ضمت معظم البوسنة، وقد تعرض المسلمون للاضطهاد، والإبادة سواء على يد الكروات أو الصرب(17)، وقد قاد الحزب الشيوعي بقيادة جوزيف بروز تيتو Josip Broz Tito (18) حركة المقاومة ضد الاحتلال النازي، وأسس حكومة مؤقتة في مدينة يايسي البوسنية Jajce عام 1943م، وبالرغم من مساندة مسلمي البوسنة له، ووعوده بالمساواة واعترافه باستقلال جمهورية البوسنة، كعضو في الاتحاد اليوغسلافي، إلا أنه تنكر لوعوده بعد وصوله للسلطة عام 1945م(تولى رئاسة الوزراء 1945-1953م، ورئاسة الجمهورية 1953-1980م)(19) ليس ذلك فحسب، بل تعرض المسلمون للاضطهاد، فألغيت المحاكم الشرعية، وتم منع النساء من ارتداء الحجاب، وأغلقت الكتاتيب إلى غير ذلك من الإجراءات المعادية لهم(20).

لكن شهد دستور 1963 تطور لصالح مسلمي البوسنة، حيث تم الاعتراف بهم كشعب، وأعقب ذلك نقاش حول تسمية شعب البوسنة، حيث كان المسلمون يفضلون تسمية "الشعب البوسنوي"، ولكن كان من الصعب إطلاق هذه التسمية نظرا لأن المسلمين لم يكونوا يشكلون الأغلبية - كما سنرى - فضلا عن أنه لن يشمل الصرب في البوسنة، ولحل هذه المشكلة أصبح يطلق على مسلمو البوسنة الشعب المسلماني تميزا لهم عن المسلمين الآخرين في يوغسلافيا، فأصبح مسلمي البوسنة يطلق عليهم مسلمون بالميم الكبرى Muslimani، بينما يطلق على المسلمين الآخرين مسلمين بالميم الصغرى muslimani، وبذلك أصبحت يوغسلافيا تتكون من ستة شعوب، وتم تغيير رمز الدولة اليوغسلافية من رزمتي قمح وخمس شعلات تشير إلى الشعوب الخمسة ليوغسلافيا إلى ست شعلات(21)، وبذلك أصبحت يوغسلافيا تضم ست جمهوريات هي: صربيا وكرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك(22) بالإضافة إلى إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي هما كوسوفو Kosovo، وفويفودينا Vojvodina، ويقعان داخل جمهورية صربيا(23).

لقد كان هذا التطور هاما بالنسبة لمسلمي البوسنة الذي أصبح الإسلام هوية قومية لهم، وأصبحوا يعبرون عن أنفسهم في الإحصاء أو التعداد الرسمي كمسلمين بالميم الكبيرة، لقد كان أمام المسلمين قبل الاعتراف بهم كشعب ثلاثة خيارات، لتسمية أنفسهم إما كصرب

مسلمين، أو كروات مسلمين، أو مسلمين غير معلمي القومية، وهذا ما حدث في تعداد 1948م، وفي تعداد 1953م أزيل بند مسلمين واستبدل بيوغوسلاف غير معلمي القومية(24).

لقد كان الصرب يمثلون أكبر قومية في البوسنة حسب تعداد 1961م، وكانوا يشكلون ٤٢,٨٩% من إجمالي عدد السكان، أما في تعداد 1971م، وبعد الاعتراف بالمسلمين كقومية فقد شكل المسلمون المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتهم ٣٩,٥٧% من إجمالي السكان في البوسنة، وجاء بعدهم الصرب بنسبة 37,19%، وأخيراً الكروات بنسبة ١٩%، وفي إحصاء ١٩٨١م ارتفع عدد المسلمين لتصل نسبتهم إلى ٤٠% تقريباً، إن أهم ما أبرزه الإحصاء على المستوى اليوغسلافي تناقص عدد الصرب بعد عشر سنوات (١٩٧١ - ١٩٨١م) وارتفاع كبير في عدد المسلمين(25).

لقد كان انخفاض عدد المسلمين الذين شكلوا أغلبية طوال الحكم العثماني راجعاً إلى عمليات التطهير، والقتل التي مورست ضدهم، ودفعت الكثيرين منهم للهجرة سواء تحت الحكم النمساوي، أو على يد الصرب بعد قيام دولة يوغسلافيا، أو أثناء الحرب العالمية الثانية، وتوطين الصرب والكروات في البوسنة(26)، وفي إحصاء 1991م بلغ عدد سكان البوسنة، 4.354.911 مليون نسمة موزعين كالآتي(27).

المسلمون 43.7%، الصرب 31.3%، الكروات 13.3%، آخرون 7.7%.

لقد أدى ارتفاع عدد مسلمي البوسنة إلى توليهم المناصب الهامة في البوسنة، باعتبارهم أكبر القوميات كما جرى العرف، والتي كان يشغلها الصرب من قبل، وهو ما دفع بعض الصرب إلى مغادرة البوسنة، ولعل هذا العامل كان أحد دوافع الصرب في موقفهم العدائي من مسلمي البوسنة(28).

ثم جاء دستور 1974م الذي أعد لمرحلة ما بعد تيتو ليوسع من صلاحيات الجمهوريات اليوغسلافية، بحيث أصبحت يوغسلافيا أقرب للكونفدرالية، وقد منح الدستور الجديد إقليمي كوسوفا وفويفودينا اللذين كانا يتمتعان بالحكم الذاتي داخل جمهورية الصرب صلاحيات واسعة بحيث أصبحت كل منهما وحدة فيدرالية مثل باقي الجمهوريات الستة الأخرى، وكان لكل وحدة من الوحدات الثمانية دستور وبرلمان ورئيس، وكان لكل وحدة عضو في مجلس الرئاسة الجماعي، حيث يتولى كل عضو الرئاسة لمدة عام واحد(29)

بعد وفاة تيتو، لم يستطع التوازن الهش بين القوميات المختلفة الذي كان قائماً في عهده الصمود، فارتفعت النزاعات والمطالب الوطنية في ظل ضعف النظام الفيدرالي بفعل دستور 1974، وعانت يوغسلافيا أزمة اقتصادية، وزاد غضب الرأي العام نتيجة تردد

الجمهوريات الغنية في مساعدة الجمهوريات الفقيرة، وزادت حرية الصحافة والإعلام في بعض الجمهوريات، ودار النقاش والجدل حول سياسة تيتو(30).

لقد كان الصرب أشد القوميات نقمة على تيتو، وكانوا يعتقدون أن سياسته كانت تهدف إلى إضعاف الصرب، وأنه قد تأمر على صربيا التاريخية بمنح الاستقلال الذاتي لكوسوفو وفويودينا، ثم منحهم نفس حقوق الجمهوريات تقريبا في دستور 74، كما مر بنا، وأن سياسة تيتو كانت تهدف إلى إضعاف الصرب(31)، لذلك أخذ الصرب يهيئون أنفسهم لاستعادة نفوذهم المفقود، واستعادة الأجزاء التي يتهمون تيتو بأنه اقتطعها منهم خاصة إقليم كوسوفو(32)، ففي عام 1985م، صاغت الأكاديمية الصربية للعلوم مذكرة تدين تيتو والتي اعتبرت سياسته مناهضة للصرب(33) ودعت إلى التوسع الإقليمي لصربيا لتصبح صربيا الكبرى، وتوحيد "جميع الصرب في دولة واحدة"(34).

مع اشتداد النزعة القومية الصربية ظهر على المسرح السياسي الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش Slobodan Milošević (رئيس الصرب 1989-1997م، رئيس يوغسلافيا الاتحادية 1997-1999م)(35) الذي تولى أمانة الحزب الشيوعي عام 1988، والذي عرف بتطرفه القومي، وكان يدعو إلى نظام مركزي صارم في يوغسلافيا تكون فيه الهيمنة للصرب(36)، وهو ما عارضته كرواتيا وسلوفينيا، وبحلول نهاية عام 1989م أصبح الجيش اليوغسلافي الذي كان يسيطر عليه الصرب الأداة الفعالة في يد ميلوسيفيتش؛ لتحقيق أهدافه بفرض هيمنته(37)، وجلب الصرب في أنحاء يوغسلافيا إلى جمهورية الصرب، بتعهده بحماية السكان الصرب من الإيذاء في كوسوفو وكرواتيا والبوسنة(38) لقد أدت نيران القومية المفرطة التي أشعلها سلوبودان ميلوسيفيتش، والاصرار على سيادة العنصر الصربي إلى رد فعل من جانب القوميات الأخرى التي سعت إلى إعلان استقلالها خاصة من جانب السلوفيين، والكروات، وأدت في النهاية إلى تفكك وانحيار يوغوسلافيا(39).

وفي عام 1989م جرد ميلوسيفيتش كوسوفو من الحكم الذاتي الذي كانت تتمتع به، وأخضعها للسلطة المباشرة للصرب(40)، كما أقام احتفالا كبيرا في يوم 28 يوليو 1989 في الذكرى الستمئة لموقعة كوسوفو(41) التي هزم فيها الصرب من العثمانيين، وقد جرى قبل الاحتفال بعدة أسابيع استخراج عظام أمير الصرب لازار هربليانوفيتش Lazar Hrebeljanović (1373 - 1389م) الذي لقي مصرعه في المعركة، وطافوا بها في كافة أنحاء البلاد(42)، لقد نجح ميلوسيفيتش في إخضاع كوسوفو وفويودينا اللذين كانا يتمتعان بالحكم الذاتي، بالإضافة إلى تحالفه مع الجبل الأسود، وبذلك ضمن أربعة

أصوات من ثمانية في المجلس الرئاسي ليوغوسلافيا، واستطاع أن يدعم زعامته، ومركزه السياسي في صربيا(43).

لقد أدى هذا النجاح الذي حققه ميلوسيفيتش لإثارة مخاوف سلوفينيا وكرواتيا اللتين طالبتا بإدخال إصلاحات دستورية وسياسية بعد أن سمحتا بالتعددية السياسية، وإجراء انتخابات على هذا الأساس، وهددت الجمهوريتان بالانسحاب في حال عدم الموافقة على هذه الإصلاحات(44)، ولكن ميلوسيفيتش رفض مطالبهما ليس ذلك فحسب، بل عمل على تعطيل انتخاب العضو الكرواتي في مجلس الرئاسة الذي كان عليه الدور في تولي رئاسة يوغوسلافيا في 15 مايو 1991، فلم يحصل إلا على أربعة أصوات فقط في الوقت الذي صوتت صربيا ضده، والتي كانت فعليا تملك أربعة أصوات، لقد أقدم ميلوسيفيتش على هذه الخطوة رغم تحذيرات كرواتيا بالانفصال إذا لم يتم انتخاب العضو الكرواتي، وقد أدمت بالفعل هي وسلوفينيا على إعلان استقلالهما في 26 يونيو 1991م(45)

وفي اليوم التالي لإعلان الاستقلال وقعت حرب خاطفة بين سلوفينيا والجيش اليوغوسلافي استمرت لمدة عشرة أيام من 27 يونيو إلى 7 يوليو 1991، حيث تدخلت المجموعة الأوروبية، وتمكنت من إقناع سلوفينيا وكرواتيا بالتوقيع على اتفاقية بريوني Brijuni لوقف إطلاق النار في 7 يوليو 1991م، وقد نص الاتفاق على تأجيل سلوفينيا وكرواتيا قرار الاستقلال لمدة ثلاثة أشهر، وبدء المفاوضات حول مستقبل يوغوسلافيا، وفي 18 يوليو أمرت الحكومة اليوغوسلافية بسحب جيشها من سلوفينيا، وهو ما كان يعني فعليا الاعتراف باستقلالها، ويبدو أن هذا القرار كان منطقيًا حيث كان تواجد الصرب ضئيلاً في سلوفينيا في الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى تجميع الصرب في دولة واحدة(46)

أما في كرواتيا فكان الوضع مختلفًا حيث توجد أقليات صربية، والتي شكلت ميليشيات، وبدأت المناوشات بينهم وبين الكروات في خريف 1990م ثم بدأت الاشتباكات تتصاعد في مايو ويونيو 1991م، وفي أغسطس 1991م أصبحت الحرب سافرة بين الجيش اليوغوسلافي والميليشيات الصربية من جانب، والقوات الكرواتية من جانب آخر، ثم توقف

القتال في 3 يناير 1992م، بناء على مبادرة من سايروس فانس Cyrus Vance المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق، ثم وافق الطرفان على خطة فانس التي كانت تقوم على نشر قوات الأمم المتحدة في الأراضي التي احتلها الصرب في كرواتيا، والتي كانت تعادل ثلث مساحة كرواتيا(47)، وفي 21 فبراير 1992م وافق مجلس الأمن على إنشاء قوة الأمم المتحدة للحماية؛ للمساعدة في تنفيذ خطة فانس في كرواتيا، وتم تأسيس مقر القوة في العاصمة البوسنية سراييفو في 13

مارس من العام نفسه، وقد اختيرت سرايفو كمقر للقوة على أساس أنها موقع محايد، وقد نص قرار مجلس الأمن على قيام المراقبين العسكريين للأمم المتحدة بدوريات في بعض الأماكن المحدودة في البوسنة والهرسك، وكان ذلك مرتبطاً بتجريد المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة في كرواتيا من السلاح، وهو الأمر الذي لم يحدث، ولكن لم يكن لقوات الحماية أي ولاية أخرى فيما يخص البوسنة نفسها، ولم تبدأ ولاية قوات الحماية في البوسنة إلا في شهر يونيو 1992م كما سنرى(48).

لم تكن البوسنة والهرسك بطبيعة الحال بعيدة عن هذه التطورات، ففي عام 1990م وفي ظل الحريات، والتعددية الحزبية التي شهدتها يوغسلافيا بعد انتهاء الحرب الباردة، أسس على عزت بيجوفيتش(49) في مايو 1990م حزب العمل الديمقراطي الذي فاز في أول انتخابات عامة أجريت في البوسنة والهرسك في ديسمبر من العام نفسه، حيث فاز الحزب ب 86 مقعداً من مجموع 240 مقعداً، وقد فاز المسلمون ب 99 مقعداً، والصرب ب 85، والكروات ب 49، واليوغوسلاف ب 7 مقاعد(50) وقد شكل على عزت بيجوفيتش حكومة وحدة وطنية من الأحزاب الكبرى الثلاثة التي تمثل القوميات الثلاثة الكبرى، وتم تقاسم المناصب الوزارية بالرغم من أنه كان يستطيع أن يحكم عن طريق تحالف إسلامي - كرواتي(51)، لقد كان على عزت يرى أن تفكيك يوغسلافيا لن يكون في صالح المسلمين، ولا في صالح البوسنة والهرسك لذلك كان حريصاً على استمرار يوغسلافيا ولكن في إطار جديد يضمن للقوميات المختلفة المساواة في السيادة والإدارة(52).

لقد كانت البوسنة والهرسك دون باقي جمهوريات يوغسلافيا الأخرى تتسم بالتداخل الشديد بين قومياتها الثلاث، فلم تكن هناك حدود عرقية واضحة بين مدنها المختلفة، لذلك دعمت الحكومة البوسنية في البداية فكرة إصلاح يوغسلافيا، وليس حلها، ولكن بعد استقلال سلوفينيا وكرواتيا، كان من الصعب على المسلمين والكروات البوسنيون البقاء في دولة يوغسلافية يسيطر عليها الصرب(53).

لذلك توجهت البوسنة نحو الاستقلال ففي 15 أكتوبر 1991م أصدر البرلمان إعلان الاستقلال والسيادة، وتم إجراء استفتاء على استقلال البوسنة يومي 29 فبراير و 1 مارس 1992م، وقد شارك في الاستفتاء الذي قاطعه الصرب 63.4% من السكان، وقد أيد 99.43% من المشاركين استقلال البوسنة، وفي 4 مارس أعلن على عزت بيجوفيتش استقلال البوسنة كجمهورية مستقلة 1992م(54) وقد رفض صرب البوسنة الاستفتاء على الاستقلال، واعتبروه إعلان حرب، وأعلنوا أنهم لن يعترفوا بنتائجه(55)، وفي 27 مارس 1992م أعلن برلمان صرب البوسنة بالإجماع جمهورية صرب البوسنة التي عرفت لاحقاً

بجمهورية صربسكا، وفي 12 مايو 1992، تم تشكيل جيش جمهورية صربسكا، وأصبح رادوفان كاراديتش Radovan Karadzic (56) رئيس جمهورية صربسكا، القائد الأعلى لجيش جمهورية صربسكا، وراتكو ملاديتش Ratko Mladic (57) قائدًا للأركان لجيش جمهورية صربسكا (58)، وفي 6 إبريل 1992م اعترفت مجموعة الدول الأوروبية بدولة البوسنة والهرسك، ثم تلتها في اليوم التالي الولايات المتحدة، وفي 22 مايو من العام نفسه اعترفت الأمم المتحدة بها، وأصبحت عضوا في الأمم المتحدة (59)

بالرغم من الاعتراف بجمهورية البوسنة والهرسك من جانب المجتمع الدولي، فإن هذا الاعتراف لم يحل دون اندلاع الحرب فيها، وقد بدأت أول أحداث العنف عقب الاستقلال، عندما قتل صربي حاول اقتحام عرس مسلم، حيث قام الصرب بوضع المتاريس في الشوارع، وقد ندد على عزت بالحادث، وطالب بإزالة المتاريس (60)، وقد تصاعدت أعمال العنف واتسع نطاقها من جانب الصرب، وأصبحت حرب شاملة في إبريل 1992م شارك فيها كتائب الجنود غير النظاميين القادمين من صربيا، وميليشيات صرب البوسنة، والجيش اليوغسلافي الذي أصبح في الواقع جيش الصرب، والذي ظل في البوسنة بالرغم من استقلالها، واعتراف الأمم المتحدة بها، كدولة مستقلة بحجة المحافظة على السلام بين المتقاتلين المتحاربين، ولكن بعد إعلان قيام دولة فيدرالية جديدة ليوغسلافيا تتكون من الصرب وحكومة الجبل الأسود في يوم 27 ابريل 1992 لم يعد للجيش اليوغسلافي أي مبرر لوجوده في البوسنة، وأعلن ميلوسفيتش في أوائل مايو أنه سوف يسحب من البوسنة كل جنود الجيش التابعين للجمهوريتين، أما التابعين لصرب البوسنة فسينقلون بأسلحتهم لجمهورية الصرب في البوسنة، وكان صرب البوسنة يقاتلون بنفس أسلحة الجيش الفيدرالي، واستمروا يتلقون الإمدادات من المؤن والذخيرة، وفي تعاون تام مع القوات الصربية غير النظامية (61).

أما على جانب مسلمي البوسنة، فبعد الحرب التي شنها الصرب، تشكلت قوات للدفاع المدني، حيث لم يكن يوجد جيش للبوسنة، وتكونت القوات من بعض أفراد الشرطة من المسلمين والكروات، وبعض الفارين من جيش يوغسلافيا الذين رفضوا قتل إخوانهم المسلمين رغم الاغراءات بالإضافة إلى المتطوعين من المسلمين والكروات، وقد تسلحوا بأسلحة خفيفة في مواجهة الجيش اليوغسلافي رابع أقوى جيش في العالم (62).

وزاد من معاناة مسلمي البوسنة قرار مجلس الأمن بحظر تصدير الأسلحة إلى جمهوريات يوغسلافيا السابقة، وهو القرار الذي اتخذ أثناء حرب كرواتيا (63)، ولم يكن له أدنى تأثير على الصرب الذي كانوا يملكون كل أنواع الأسلحة من الجيش اليوغسلافي، بينما سد

الطريق على المسلمين للحصول على الأسلحة؛ للدفاع المشروع عن أنفسهم ضد الهجمات الصربية.

لقد اتسمت الهجمات الصربية بالوحشية في كل أنحاء البوسنة، وتعرضت العاصمة سراييفو المحاصرة من جانب الصرب إلى هجمات من المدفعية والأسلحة الثقيلة الصربية المتمركزة في الجبال المحيطة بسراييفو، والأحياء القديمة ذات الأغلبية المسلمة (64)، وقد تمكن جيش صرب البوسنة من احتلال حوالي 70% من أراضي البوسنة والهرسك في الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب (65).

ولجأ الصرب إلى سياسة التطهير العرقي (66) بطريقة ممنهجة منذ بداية الحرب، والتي اعتمدت في البداية على الإرهاب الجماعي ضد السكان المدنيين، ثم لجأ الصرب إلى فرض قيود على إمدادات الغذاء والوقود للضغط على السكان المدنيين؛ لإجبارهم على الرحيل من بلادهم (67)، لقد أوضحت التقارير الدولية المختلفة، ومنها تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان الانتهاكات الصارخة التي ارتكبتها صرب البوسنة ضد مسلمي البوسنة، من قتل وتعذيب وتهجير وإعدامات بالجملة (68) مع هذه الممارسات الصربية، طلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة بحث إمكانية قيام عملية حفظ سلام للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وهو الأمر الذي كان محل ترحيب من جانب ممثلي المسلمين والكروات في البوسنة عكس موقف صرب البوسنة الذين لم يرحبوا بالفكرة، وقد نجحت قوات الحماية في التوصل إلى اتفاق في 5 يونيو لفتح مطار سراييفو، وتشغيله وضمان الأمن فيه، وفي 8 يونيو 1992 صدر قرار مجلس الأمن بالموافقة على اقتراح الأمين العام بنشر مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في المطار، ثم تليهم كتيبة مشاة قوة الأمم المتحدة للحماية، وكان هذا التاريخ بداية تواجد قوة الأمم المتحدة للحماية بصفة رسمية في البوسنة والهرسك (69).

بالرغم من الممارسات الصربية التي طالت مختلف أنحاء البوسنة والتي يمكن أن يدخل بعضها في نطاق الإبادة الجماعية، إلا أن بلدة واحدة هي سربرنيتسا Srebrenica قدر لها أن توصم دون غيرها أنها تعرضت لأكبر جريمة حرب في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وأن يصنف ما جرى لسكانها بناء على حكم المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة، ومحكمة العدل الدولية بأنه إبادة جماعية.

وسربرنيتسا، مدينة صغيرة تقع في الركن الشمالي الشرقي من البوسنة والهرسك (70) على بعد حوالي خمسة عشر كيلومتر من حدود جمهورية الصرب (71)، وحسب احصاء 1991م فقد بلغ عدد سكان منطقة سربرنيتسا 37211 نسمة، 73% من المسلمين، و25

% من الصرب، 2% آخرون(72)، وكان مستوى معيشة السكان مرتفعاً حيث كان العديد من سكان سربرينيتسا يعملون في المصانع في بوتوكاري potocari ، على بعد بضعة كيلومترات شمال سربرينيتسا، أو في مناجم الزنك والبوكسايت الواقعة إلى الجنوب والشمال الشرقي من المدينة، وكانت العلاقة بين أفراد المجموعات العرقية المختلفة، يسودها في الأغلب الوفاق(73).

وكانت سربرينيتسا تشكل أهمية كبيرة في مخطط الصرب؛ لإقامة صربيا الكبرى، ليس فقط لتواجد المناجم الغنية بالفضة، والمصانع بها، وكذلك امكانياتها السياحية، ولكن لأنها تقع في وادي نهر درينا Drina الذي شكل الحدود مع جمهورية صربيا، وبالتالي فوقوعها في يد صرب البوسنة يعني تواصل أراضي صرب البوسنة مع أراضي جمهورية الصرب(74)، لقد كان أحد الأهداف الاستراتيجية لصرب البوسنة إزالة نهر درينا كحدود بين البوسنة وصربيا(75).

ورغم هذه الأهمية، فقد أفلتت سربرينيتسا من الاحتلال الصربي في بداية الحرب؛ نظراً لأنها كانت لا تقع على شبكة الطرق الاستراتيجية التي كانت الهدف الأول للجيش اليوغوسلافي الذي يسيطر عليه الصرب، والميليشيات الصربية في الأسابيع الأولى من الحرب في البوسنة(76) ؛ لذلك في الوقت الذي تم فيه احتلال شرق البوسنة بالكامل عقب اشتعال الحرب عام 1992م، بقيت مناطق قليلة لم تخضع للاحتلال الصربي هي سربرينيتسا غوراجدي Goražde وزيبا Žepa (77).

وقبل اندلاع الحرب في البوسنة كانت عناصر صربية شبه عسكرية من سربرينيتسا، ومن أجزاء أخرى من شرق البوسنة تسيطر على البلدة لعدة أسابيع، تعرض خلالها المسلمون في المناطق المحيطة بسربرينيتسا للطرد والإيذاء والقتل(78)، ومع سيطرة الصرب على سربرينيتسا غادر البوشناق المدينة؛ هرباً من المجازر الصربية، ولكن بضع مئات من البوشناق توجهوا إلى الغابة مع أسلحتهم البسيطة، وهنا تظهر شخصية ناصر أوريتش Orić(79) الذي قدر له أن يقود الدفاع عن المدينة من 1992-1995م حيث أخذ في تنظيم صفوف البوشناق، وقيادة المقاومة ضد الصرب، ونجح طالب جامعي بوسني في 8 مايو 1992م في قتل زعيم الصرب في سربرينيتسا بعد إطلاقه النار عليه، وتمكن ناصر أوريتش من السيطرة على سربرينيتسا في 9 مايو 1992م، ولجأ الصرب إلى الانتقام بقتل المسلمين في القرى المحيطة بسربرينيتسا، وارتكبوا مذبحه مروعة في بلدة براتوناك Bratunac، على مسافة بعيدة من سربرينيتسا حيث طلبوا من البوسنيين مغادرة منازلهم، وقاموا بتعذيب إمام المسجد وقتله، وقتلوا أكثر من ثلاثمائة وخمسين رجلاً في ثلاثة أيام،

وألقوا جثثهم في نهر درينا (80) وخلال عدة شهور بدأ البوشناق في التوسع في المناطق المحيطة بسربرينيتسا ففي سبتمبر 1992م اتحدت قوات من سربرينيتسا مع قوات قرية زيبا، وهي قرية صغيرة تحت سيطرة المسلمين تقع جنوب سربرينيتسا (81). وتواصلت هجمات ناصر أوريتش للحصول على الأسلحة والذخائر والطعام لقواته، مستخدما حرب العصابات، وتمكن من توسيع منطقة سيطرته حول سربرينيتسا، وكانت نقطة التحول في حربه ضد الصرب هي الهجوم على قرية كرافيكا Kravica في 7 يناير 1993 عشية رأس السنة الأرتوذكسية، والاستيلاء عليها من الصرب، وباستيلاء ناصر على كرافيكا، ومن قبلها زيبا وسيرسكا Cerska، وصل أوريتش إلى ذروة قوته، حيث بلغت المساحة التي سيطر عليها في سربرينيتسا والمناطق المحيطة بها 900 كيلومتر مربع (82).

ولم تكن الهجمات فقط من جانب مسلمي البوسنة، ولكن من جانب الصرب أيضا، فقد اتهمت الحكومة البوسنية الصرب بقصف المدن البوسنية، ومنها سربرينيتسا يومي 2 و4 أكتوبر 1992م، بالرغم من حظر تحليق الطيران العسكري فوق البوسنة والهرسك الذي وافقت عليه دولة الصرب وصرب البوسنة (83).

وكررت البوسنة والهرسك اتهامها لدولة يوغسلافيا بقصف منطقة سربرينيتسا، حيث اتهمتها بشن 24 غارة جوية عليها بين 23 و27 ديسمبر 1992، وهو ما نفته يوغسلافيا جملة وتفصيلا، ونفت أن يكون لها أي دور في القتال في البوسنة منذ انسحابها من البوسنة في مايو 1992، واتهمت البوسنة أنها تهدف من توجيه هذه الاتهامات إلى إدانة يوغسلافيا، والتحريض على التدخل العسكري ضدها، واستندت يوغسلافيا إلى مذكرة شفوية للأمين العام للأمم المتحدة في 29 ديسمبر 1992، وإلى إفادات قوة الحماية الدولية التي تؤكد أن عدد الرحلات الجوية غير المصرح بها خلال الفترة المذكورة لم يتجاوز أربعة رحلات في البوسنة والهرسك (84)، ورغم النفي اليوغسلافي، فإنه يقر بحدوث اختراق من جانب طيران يوغسلافيا، وإن كان أقل مما ذكرته حكومة البوسنة.

كما اتهمت البوسنة قوات الصرب والجبل الأسود بعرقلة وصول الإمدادات الإنسانية إلى غوراجدي وسربرينيتسا، مما يهدد حياة مئات الآلاف من المواطنين، ويساعد على مخطط التطهير العرقي الذي يتبناه الصرب بالمخالفة لقرار مجلس الأمن رقم 770 في 13 أغسطس 1992م، الذي يدعو إلى تسهيل الإمدادات الإنسانية إلى البوسنة والهرسك، وانتقدت البوسنة افتقار قوات الحماية الدولية الإرادة، أو الأسلحة اللازمة لاختراق الحواجز على الطرق؛ لإنقاذ الأرواح بالرغم من أن قرار مجلس الأمن يعطيها هذه السلطة، وقد

طالبت البوسنة مجلس الأمن بتنفيذ قرار مجلس الأمن المشار إليه، وأن تسرع الدول التي وافقت على تقديم قوات بإرسالها، وأن تقدم دول أخرى قوات جديدة للأغراض الانسانية، كما طالبت، كإجراء مؤقت بعملية إسقاط جوي للأغذية إلى حين مرابطة القوات اللازمة(85).

لقد تمكن مسلمي البوسنة بين مايو 1992م، ويناير 1993م من استعادة أراضيهم في منطقة سربرنيتسا، ودفع الصرب إلى جيب صغير حول براتوناك، بحيث لم تبق تحت أيديهم سوى عدد قليل من القرى في منطقة سربرنيتسا(86)، ولكن لم تستمر سيطرة المسلمين على هذه المنطقة الواسعة طويلا، ففي مارس 1993م قام الصرب بشن هجوم مضاد واسع النطاق واستطاعوا خلال زحفهم الاستيلاء على قريتي كونيفتش بولي وسرسكا، وتمكنوا من فصل قرية زيبا عن سربرنيتسا بممر من الأراضي الخاضعة للسيطرة الصربية، بحيث أصبحت زيبا منعزلة تماما، وظلت كذلك حتى استولى عليها الصرب بعد سقوط سربرنيتسا، وتقلصت مساحة منطقة سربرنيتسا الخاضعة لمسلمي البوسنة إلى 150 كيلو متر مركزها مدينة سربرنيتسا، وقد تجمع في هذه المنطقة من 50 الى 60 ألف من السكان سواء النازحين إليها، أو ما تبقى من سكان سربرنيتسا(87).

لقد خضعت سربرنيتسا لحصار الصرب، وعانت من أوضاع مأساوية بعد أن قطع عنها الصرب الماء والكهرباء، وتدفق المسلمون الفارون من أمام الصرب على المدينة، وتم فتح المدارس، وغيرها من المرافق لاستيعاب الأفواج المتلاحقة(88)، وكان الوضع الصحي في غاية السوء، وكان مستشفى المدينة البالغ سعته القصى 96 سريراً عاجز عن استقبال الأعداد المتزايدة من المصابين نتيجة شظايا التفجيرات، وكان الأطباء الخمسة بالمستشفى يعانون من الانهاك، وكانت العمليات تتم دون تعقيم وتحت ضوء الشموع في ظل عدم وجود كهرباء(89).

أدى سوء الأوضاع في سربرنيتسا، وعرقلة دخول المعونات الانسانية إلى قيام قائد قوات الحماية في البوسنة الفرنسي الجنرال فيليب موريون Philippe Morillon بزيارة المدينة في 11 مارس 1993م لمعاينة الوضع على الطبيعة، وقد منعه الأهالي من المغادرة، ولكنه تمكن من مغادرة المدينة يوم 13 مارس، بعد أن أكد وقوفه إلى جانبهم، وأنه سيطالب بإنهاء الهجوم الصربي، وتطبيق وقف إطلاق النار، وإنشاء ممرات الإغاثة، ونشر مراقبين من الأمم

المتحدة(90)

لقد كان الوضع يزداد سوء في سربرنيتسا، حيث أبلغت حكومة البوسنة مجلس الأمن في 12 مارس 1993م أن قوات من الجبل الأسود والصرب تحاصر سربرنيتسا، بتعزيز من المدفعية و50 دبابة مما يهدد حياة 70 ألف من سكانها، واللاجئين إليها(91)، والملاحظ أن حكومة البوسنة هنا قد وجهت الاتهام لكل من الصرب والجبل الأسود بالمشاركة في حصار سربرنيتسا، وفي رسالة ثانية بتاريخ 13 مارس 1993م أبلغت البوسنة مجلس الأمن أن حصار مدينة سربرنيتسا دخل يومه الرابع، وأن الحصار يتكثف مما يهدد حياة 70 ألف نسمة(92).

والواقع أن الوضع في سربرنيتسا، كما تكشف تقارير الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة كانت في منتهى السوء، حيث أعاق الصرب عمليات الإغاثة، بالرغم من المفاوضات المكثفة مع القيادة السياسية والعسكرية لصرب البوسنة، وكبار المسؤولين في حكومة يوغسلافيا، حيث توافد آلاف الناس إلى سربرنيتسا، فرارا من المناطق المحيطة بها التي تتعرض للهجوم والاحتلال من جانب الصرب، وكان ما بين 30 و40 يتعرضون للموت يوميا بسبب الأعمال الحربية، أو الجوع والبرد، وافتقاد الرعاية الصحية، وهو ما كان ينذر بوقوع مأساة انسانية، بالرغم من نجاح طائرات تابعة للولايات المتحدة بإسقاط مؤن طبية وغذائية في المنطقة، ونجاح قافلة برية في دخول المدينة (93).

وفي تقرير لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن الوضع في مدينة سربرنيتسا في 2 إبريل 1993م، أوضح تضخم عدد سكانها من 6000 إلى ما يتراوح بين 20000 إلى 30000، بالإضافة إلى 30000 في المناطق المجاورة إليها يعانون من وضع مأساوي، رغم وقف القتال، واسقاط المعونات من الجو، حيث تنتشر الأمراض، ويعيش الكثيرون في الشوارع دون مأوى أو ملابس، وأن 75% من السكان لاجئين من مناطق أخرى فروا عدة مرات من أمام الصرب، ويستعد الكثير منهم للفرار من سربرنيتسا؛ لاعتقادهم أن الصرب سيواصلون تقدمهم للاستيلاء عليها، وقد بدأ الآلاف منهم التحرك إلى مدينة زيبا في ظروف بالغة الصعوبة، وقد منع الصرب إدخال مواد الإغاثة، وأجبروا شاحنات الإغاثة التي سمحوا بها على ترحيل 5560 من النساء والأطفال وكبار السن إلى توزلا Tuzla الخاضعة لحكومة البوسنة، بالإضافة إلى بضع مئات من المصابين، وقد تدافع الناس نحو قوافل الأمم المتحدة للفرار من المدينة، مما أدى إلى مصرع بعض الأشخاص، وقد عارضت السلطات البوسنية في المدينة، وفي توزلا عملية الإجلاء؛ لأن عملية إجلاء النساء والأطفال تسهل هجوم الصرب على المدينة، فضلا عن أن المرافق في توزلا لا تستطيع استيعاب هذه الأعداد، كما اتخذ الصرب قرارا بعدم السماح بإيصال

مساعدات انسانية جديدة، والسماح فقط بإجلاء المدنيين، وقد طرح المفوض السامي خيارين لمواجهة الموقف:

الأول : وضع المدينة المحاصرة تحت حماية الأمم المتحدة

الثاني: إجلاء واسع النطاق للسكان المعرضين للخطر (94).

لقد أمكن خلال الفترة من 19 مارس حتى نهاية إبريل 1993م إجلاء ما بين 8000 إلى 9000 شخص من سربرينيتسا في شاحنات الإغاثة التي تمكنت من دخول المدينة في تلك الفترة من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رغم معارضة حكومة البوسنة عملية الإجلاء (95)

وقد أصدر مجلس الأمن في 3 ابريل 1993م بيانا يعرب عن صدمة المجلس من الوضع في سربرينيتسا، والقرار الذي اتخذه الصرب بعدم السماح بإيصال مساعدات انسانية جديدة، والسماح فقط بإجلاء المدنيين، وأدان البيان الممارسات الصربية التي تتجاهل، وتنتهك قرارات مجلس الأمن، وممارسة سياسة التطهير العرقي التي تهدف إلى التوسع الاقليمي، وطالب البيان الصرب بالتقييد بالقرارات الدولية، والسماح بوصول القوافل الى سربرينيتسا، وأجزاء أخرى من البوسنة والهرسك (96).

لقد أدى سوء الوضع في البوسنة إلى طرح فكرة المناطق الآمنة من جانب المنظمات والهيئات الانسانية، وعلى رأسها لجنة الصليب الأحمر لمواجهة الأزمة الانسانية في البوسنة، ومواجهة عملية الترحيل والاعتقال والتطهير العرقي بتوفير ملاذ آمن للمدنيين، وتوفير الامدادات الغذائية والرعاية الطبية، ولكن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لم تكن مؤيدة للفكرة، وكانت أول اشارة لمسألة المناطق الآمنة في قرار مجلس الأمن رقم 787 في 16 نوفمبر 1992م، والذي طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرس بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالات الاغاثة الانسانية إنشاء مناطق آمنة للأغراض الانسانية، لقد كان وجهة نظر المعارضين لفكرة المناطق الآمنة، أن الفكرة تتطلب موافقة الأطراف المختلفة، وأن تكون المناطق منزوعة السلاح، ومفتوحة لجميع العرقيات، كما أن حماية هذه المناطق من قبل قوة الأمم المتحدة للحماية يتطلب قوات جديدة، وهو أمر قد لا يتوفر، كما أن إنشاء مناطق آمنة قد يعني أن المناطق الأخرى ليست آمنة (97)

بالرغم من عدم الترحيب بالفكرة، والتحفظ عليها إلا أن الواقع على الأرض في سربرينيتسا فرض نفسه على الجميع خاصة تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في 2 إبريل الذي سبق الإشارة إليه، والذي كان أحد الخيارين الذي طرحهما هو تحويل البلدة الى

منطقة آمنة تحت حماية الأمم المتحدة، وقد جرت مناقشات موسعة حول التقرير، وطالبت كتلة عدم الانحياز بتشديد العقوبات على يوغسلافيا، ورفع حظر السلاح عن البوسنة، وتقدمت بمشروع قرار بهذا الشأن كان مقررا التصويت عليه يوم 26 إبريل 1993م، ولكن الصرب أبلغوا أحد مسئولى الأمم المتحدة أنهم سيدخلون سربرنيتسا خلال يومين ما لم تستسلم البلدة، ويتم إخلاء سكانها المسلمين، وقد تم عرض الأمر على مجلس الأمن، وقد أفاد المراقبون العسكريون للأمم المتحدة في البلدة أن المدينة لم تسقط، وأن السلطات بها عرضت الاستسلام بثلاث شروط :

إجلاء جميع المدنيين، ونقل الجنود الجرحى جوا، وتأمين جميع العسكريين الذين سيتوجهون إلى توزلا سيرا على الأقدام، ومع توالي هذه الأنباء ساد المجلس حالة من الارتباك، وتقدمت حركة عدم الانحياز بمشروع قرار اعتمده المجلس في 16 إبريل 1993م (98)، وقد نص على اعتبار سربرنيتسا والمناطق المحيطة بها منطقة آمنة خالية من أي عدوان، أو عمليات عسكرية أخرى، وأن توقف القوات الصربية هجماتها على البلدة، وأن تسحب على الفور قواتها المحيطة بالمدينة، وأن توقف يوغسلافيا إمداد الصرب بالأسلحة والمعدات (99).

وفي الوقت الذي كان مجلس الأمن يناقش فيه الوضع في سربرنيتسا، لجأت قوة الحماية إلى التدخل نظرا لخطورة الحالة في المدينة، والتهديد الصربي باجتياحها، وقامت برعاية مفاوضات بين المسلمين والصرب، يبدو أن مجلس الأمن لم يكن على علم بها، وانتهت المفاوضات بين الجنرال صقر خاليلوفيتش قائد عام جيش البوسنة، والجنرال راتكو ملاديتش قائد جيش صرب البوسنة بتوقيع اتفاق بين الجانبين في 17 إبريل 1993م (100)، وقد نص الاتفاق على وقف إطلاق النار يوم 18 إبريل 1993م، وإرسال سرية من قوات الحماية إلى المدينة، وإخلاء المرضى والجرحى، وتجريد سربرنيتسا من السلاح، وتسليم جميع الأسلحة إلى قوة الأمم المتحدة للحماية خلال 72 ساعة، والسماح بدخول المعونات الانسانية (101).

وتنفيذا للاتفاق تم نشر 170 من قوات الحماية يتبعون الوحدة الكندية في المدينة يوم 18 إبريل في أول وجود قوى للأمم المتحدة في المدينة، وبدأت القوة تجريد المدينة من السلاح، حيث تم تسليم 300 قطعة من السلاح، عدد كبير منها غير صالح للاستعمال، وعدد ضئيل من الأسلحة الثقيلة التي لا تتوفر لها ذخيرة، كما تم تهريب عدد من الأسلحة الخفيفة خارج البلدة، وقد طلبت الأمانة العامة من قائد قوات الحماية، في ضوء الآراء التي أبدتها بعض أعضاء مجلس الأمن عدم تفتيش البيوت بحثا عن السلاح، وعدم الحماسة في

جمع السلاح، وقد أعلن قائد القوة في 21 إبريل أن البلدة أصبحت الآن خالية من السلاح، وأنه تم إجلاء 500 من الجرحى والمرضى بواسطة طائرات الهليكوبتر، وأن قوافل المساعدات تستعد لدخول البلدة(102).

وقد حدث خلاف في تفسير الحدود الدقيقة للأراضي الخاضعة للاتفاقية، فقد رأى الجنرال خاليلوفيتش بأن الاتفاق يشمل فقط المنطقة الحضرية في سربرينيتسا، وهو نفس الرأي الذي يبدو أن قوة الأمم المتحدة للحماية كانت تتبناه، بينما رأى الصرب أن الاتفاق يشمل منطقة سربرينيتسا كلها(103) وقد تم توقيع اتفاق آخر في 8 مايو من العام نفسه بين المسلمين وصرب البوسنة نص على تجريد جيب سربرينيتسا من الأسلحة والذخائر، وتسليمها لقوات الحماية على أن يقوم الصرب بسحب الأسلحة الثقيلة، والوحدات التي تشكل تهديدا للمناطق المجردة من السلاح في سربرينيتسا وزيبا، وقد نص الاتفاق خلاف الاتفاق السابق على أن منطقة سربرينيتسا منطقة مجردة من السلاح(104).

وأمام الأعمال العدوانية الصربية المتلاحقة قرر مجلس الأمن في 6 مايو 1993م إقامة مناطق آمنة في خمسة مدن أخرى في البوسنة هي سرايفو وتوزلا وبيهاش Bihac وزيبا وغوراجدي، بالإضافة إلى سربرينيتسا بحيث توفر لها الحماية، ولا تتعرض هي وضواحيها لأي عدوان، وأن يتم انسحاب الوحدات العسكرية، وغير العسكرية إلى مسافة لا تشكل تهديدا لأمنها، وأمن سكانها، وأن يتولى مراقبون عسكريون تابعون للأمم المتحدة مراقبة تنفيذ القرار، وقد اتخذ القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة العسكرية(105)

لقد أدى توقيع اتفاق 18 إبريل و 8 مايو 1993م إلى استقرار الوضع في سربرينيتسا نسبيا إلى حد كبير، فخلال عامين من مايو 1993م إلى مايو 1995م لم تقع محاولات من الطرفين للاستيلاء على الأراضي، إلا أن الاحتكاكات بين الطرفين لم تتوقف، نتيجة الخلاف حول الحدود الدقيقة لجيب سربرينيتسا، وقد أدى هذا الخلاف إلى تبادل لإطلاق النار بالأسلحة الخفيفة في المناطق المتنازع عليها، ومحاولات من جانب الصرب من حين لآخر إلى دفع خط سيطرتهم إلى الداخل(106).

لكن حالة الاستقرار بدأت في التراجع بداية من شهر يونيو 1995 بعد عدة خطوات اتخذها الصرب، ففي 8 مارس 1995 أصدر رادوفان كاراديتش التوجيه رقم "7" الذي يأمر فيه جيش صرب البوسنة بالضغط على الجيوب الشرقية بما فيها سربرينيتسا؛ لخلق حالة لا تطاق من الحياة لسكان سربرينيتسا وزيبا(107)، وفي 31 مارس 1995م، أصدرت هيئة الأركان الرئيسية لجيش صرب البوسنة التوجيه رقم " 7.1 "، الذي وقعه الجنرال

ملاديتش، والذي صدر " على أساس التوجيه رقم 7" ووجه فيلق درينا التابع لجيش صرب البوسنة، إلى القيام بعدة أمور منها إجراء " عمليات قتالية نشطة ... حول "الجيوب"، لقد جاء توجيه "7" ردا على الضغوط التي مارسها المجتمع الدولي لإنهاء الحرب والتوصل لاتفاق سلام، وتطبيقا لهذا التوجه عمل صرب البوسنة على الحد من قوافل المساعدات الانسانية من جانب المنظمات، وكذلك قوافل التموين لقوات الحماية نفسها، والذي كان علي كلاهما الحصول على تصريح من صرب البوسنة(108)

لقد بدأ تشديد الحصار على جيب سربرنيتسا فعليا في منتصف فبراير، وقبل التوجيه الذي أصدره كاراديتش حسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وقد أدت القيود التي فرضها الصرب إلى تفاقم الوضع المتردي في سربرنيتسا، وإلى معاناة الكتيبة الهولندية التي تولت حماية المنطقة، ويشير تقرير لقائد الكتيبة الهولندية العقيد كاريمانز Karremans يوم 3 يونيو 1995م إلى عجز الكتيبة عن عمل أي شيء، وأنها لاتزال رهينة لجيش صرب البوسنة منذ ثلاثة شهور، وأن الحالة الانسانية تتدهور، وأن المخازن ستنفذ خلال أيام، وفي تقرير ثاني له بعد 15 يوم من التقرير الأول، أعلن أن صرب البوسنة لم يسمحوا منذ 26 إبريل بدخول أو مغادرة أعضاء كتيبته للجيب مما منع الجنود الذين كانوا بإجازة من العودة، مما أدى إلى خفض عدد القوات بنحو 150 جنديا ، كما فرضوا قيودا على دخول قطع الغيار والمعدات الهندسية منذ أربعة أشهر، ومنعوا استلام قوة الحماية للوقود، مما اضطر القوة إلى القيام بدوريات راجلة(109).

وفي يونيو هاجم الصرب الجيب، ونصبوا كمينا للمدنيين، وقتلوا عددا منهم، كما طلبوا من قوة الحماية نقل موقع لهم يسمى إكو "Echo" وعندما رفضت القوة، قاموا بمهاجمة الموقع بالأسلحة واضطرت القوة للتخلي عنه، رغم طلبها للتدخل الجوي، ولكن لم يستجب لطلبها(110)، وفي صباح يوم 26 يونيو 1995م هاجمت مجموعة من مسلمي البوسنة قرية فيشنيتشا Višnjica، حيث أحرقت بعض المنازل، وقُتل عدة أشخاص(111) ، وفي 2 يوليو 1995م وقع قائد فيلق درينا اللواء ميلينكو زيفانوفيتش Milenko Zivanovic أمرين يوضحان خطط الهجوم على الجيب وأمر وحدات فيلق درينا بالاستعداد للقتال(112).

لقد كانت الخطوات التي اتخذها صرب البوسنة ضد الكتيبة الهولندية، وتشديد الحصار على سربرنيتسا، والهجمات المتبادلة بين الصرب والمسلمين مقدمة لمهاجمة جيب سربرنيتسا والمدينة نفسها ابتداء من يوم 6 يوليو حتى سقوط مدينة سربرنيتسا بصفة نهائية يوم 11 يوليو

ففي صباح يوم 6 يوليو 1995م بدأت قوات صرب البوسنة الهجوم على جيب سربرنيتسا حيث هاجموا مواقع جيش البوسنة والهرسك إلى الجنوب الشرقي، والشمال من الجيب وقد تعرض الجيب لقصف متواصل من جانب الصرب بالدبابات والمدفعية، والهاون، وأطلقت 6 صواريخ على مقر قيادة القوات الهولندية في بوتوكاري، وتم تبادل إطلاق النار بين الصرب وجيش حكومة البوسنة، وقد أسفر هجوم الصرب عن قتل 4 وجرح 14، وربما كان عدد الضحايا أكبر؛ لأن هذه الأعداد التي تم حصرها هي التي وصلت فعليا إلى المستشفى، وقد أعلنت الكتيبة الهولندية حالة التأهب الحمراء، وهو أعلى مستوى في نظام الإنذار الخاص بها(113).

وفي 7 يوليو ساد الهدوء نسبيا معظم اليوم نظرا لسوء الأحوال الجوية، وقد أطلق الصرب عدد من القذائف على وسط سربرنيتسا، وفي 8 يوليو تقدم الصرب داخل جيب سربرنيتسا، وتركزت نيران الصرب على نقطة المراقبة الهولندية "فوكستروت" Foxtrot، واحتمد القتال بين الصرب والمسلمين، واستمر الصرب في إطلاق عدد من القذائف على عدة مواقع في أنحاء المنطقة المحصورة، ومنها مدينة سربرنيتسا، وأمام هجوم الصرب قررت القوات الهولندية إخلاء نقطة المراقبة في "فوكستروت" ودخل الجنود الصرب نقطة المراقبة دون أى مقاومة، وسمح الصرب للجنود الهولنديين بمغادرة المنطقة بدون أسلحتهم، وأثناء انسحابهم في الناقل التي تحملهم أطلق أحد المسلمين النار عليها مما أدى إلى إصابة أحد أفراد القوة بإصابة قاتلة، بعد سيطرة الصرب على نقطة المراقبة في "فوكستروت"، بدأوا في تركيز نيرانهم على نقطتي المراقبة التاليتان "يونيفورم" و"سييرا" في طريق تقدمهم، واشتبك الصرب والقوات البوسنية في التلال المطلة على نقطة المراقبة يونيفورم، وانفجرت القذائف بالقرب من نقطة المراقبة يونيفورم التي صدرت الأوامر لجنودها بالانسحاب، واستولى الصرب عليها، وهكذا استولى الصرب في يوم 8 يوليو على نقطتي المراقبة فوكستروت ويونيفورم، ومحاصرة نقطة سييرا، وقتل جندي هولندي، وتقدم الصرب داخل المنطقة الآمنة(114).

وبالرغم من هجوم صرب البوسنة على المنطقة الآمنة ومهاجمة نقاط المراقبة الهولندية لم يتم الاستجابة للطلب الذي تقدمت به الكتيبة الهولندية بتقديم دعم جوي لها يومي 6 و 8 يوليو، وهو ما شجع ملاديتش على اتخاذ قرار بالاستيلاء على المدينة في 9 يوليو 1995م(115).

وفي 9 يوليو واصل الصرب تقدمهم، ومهاجمة قوات حكومة البوسنة والهرسك، ونقاط المراقبة الهولندية، وقد أدى تقدم صرب البوسنة في المحور الجنوبي للجيب إلى فرار

حوالي 4000 من مسلمي البوسنة كانوا يعيشون في مجمع سكني سويدي للاجئين إلى مدينة سربرنيتسا، وبحلول مساء يوم 9 يوليو 1995م، توغل الصرب بعمق أربعة كيلومترات داخل الجيب، وأصبحوا على مسافة كيلومتر واحد فقط من مدينة سربرنيتسا (116)، بالإضافة إلى الاستيلاء على ثلاثة نقاط مراقبة هولندية ومحاصرة البعض الآخر، ووقوع 30 رهينة من القوات الهولندية في أيدي الصرب (117).

وقد دارت مفاوضات واتصالات لأكثر من مرة من جانب قيادة قوات الحماية مع الجانب الصربي يوم 9، وتم توجيه إنذار إلى الصرب طالبهم بالانسحاب مسافة أربعة كيلومترات والعودة إلى خط المواجهة الأول، والإفراج عن الجنود الهولنديين الرهائن، كما صدرت الأوامر للكتيبة الهولندية لإنشاء موقعا حاجزا ضد زحف الصرب على المدينة من الجنوب، وتم تقديم طلب دعم جوي إلى زغرب في حالة تعرض الموقع الحاجز لهجوم الصرب، وتم الاتفاق على أن تكون الطائرات جاهزة في السادسة صباحا للاستجابة لأي طلب للدعم الجوي، وفي صباح يوم 10 يوليو اتخذت القوات الهولندية مواقع ثابتة لوقف الهجوم على الطرق الأربعة الرئيسية المؤدية للمدينة، وقد واصل جيش صرب البوسنة مهاجمة سربرنيتسا طوال اليوم، كما جرى تبادل لإطلاق النار بين جيش صرب البوسنة، وجيش البوسنة والهرسك حول الأماكن الحاجزة، وقد أطلقت القوات الهولندية قنابل مضئية تحذيرية، ثم قامت بإطلاق نار الرشاشات فوق رؤوس الصرب، وطلب قائد الكتيبة الهولندية الدعم الجوي وتمت الموافقة على الطلب، وتم إبلاغه أن القوات الجوية ستكون جاهزة خلال ساعة، وأن الطائرات قادرة على الطيران ليلا، ولكن قائد الكتيبة الهولندية رأى أن المساندة الجوية المباشرة ستكون غير مفيدة، وأعلن عن رغبته أن تكون جاهزة في صباح اليوم التالي (118)

وبالرغم من الإنذار الموجه للصرب بعدم مهاجمة سربرنيتسا، والتراجع إلى الخطوط الأولى، والتهديد باستخدام القوة الجوية، وتصريحات بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة عن شن هجمات جوية إذا لزم الأمر لحماية المسلمين، وكذلك تصريحات وزير الخارجية الهولندي يوريس فورهوف Joris Voorhoeve الذي شدد على أهمية الدعم الجوي في سربرنيتسا، وأنه أمر لا مفر منه، وأن الضربات الجوية يمكن أن توقف دبابات صرب البوسنة المتقدمة، بالرغم من مخاطر استخدام القوة الجوية على القوات الهولندية والرهائن، إلا أن صرب البوسنة لم يعيروا هذه التهديدات أي اهتمام بل وجهوا إنذارا للقوات الهولندية في 10 يوليو؛ لإجلاء السكان من الجيب، وانسحاب القوات الهولندية نفسها من الجيب، وتسليم أسلحتها خلال 48 ساعة (119).

وفي منتصف ليلة 11 يوليو 1995 عقد قائد الكتيبة الهولندية اجتماعا مع قادة البوشناق في سربرنيتسا أبلغهم خلاله أن طائرات حلف الأطلسي ستقوم في السادسة صباحا بضرب المواقع الصربية، وفي صباح يوم 11 يوليو اتخذت القوات الهولندية أماكنها داخل الملاجئ المحصنة على أساس قيام طائرات حلف الأطلسي بتوجيه ضربات لأهداف صربية ، وهوما لم يحدث، وفي اتصال بين الكتيبة الهولندية والقطاع الشمالي الشرقي في توزلا، أفاد رئيس العمليات في القطاع أنه لا يوجد طلب مسجل لتوجيه ضربات جوية أو طلب دعم جوي مباشر، وهنا يثار جدل حول أسباب عدم وصول هذا الطلب، ولا يوجد دليل واضح عن أسباب ذلك، ويبدو أن الكتيبة الهولندية قد تقدمت بطلب أول ثم ثاني صبيحة يوم 11 يوليو، وقد تم استلام الطلب الساعة 10 صباحا في سراييفو، وكانت الطائرات جاهزة للعمل الساعة الثانية ظهرا، أما الصرب فقد استأنفوا هجومهم في الساعة 11 صباحا، وأطلقوا النيران على مواقع الكتيبة الهولندية ، ثم على المدينة، ودخلت القوات الصربية المدينة دون أن تلقى أى مقاومة لا من قوات الأمم المتحدة للحماية، أو قوات جيش البوسنة والهرسك، ودون أن تطلق الكتيبة الهولندية طلقة واحدة ورفعوا العلم الصربي الساعة 2 ظهرا تقريبا، في تلك الأثناء وصلت إلى سماء سربرنيتسا 18 طائرة لحلف الأطلسي، وقد قامت طائرتان بإلقاء قنبلتين على ما يعتقد أنه مركبتان صربيتان كانتا تزحفان نحو المدينة، ولم يعرف الضرر الذي وقع إن كان وقع ضرر كما حلقت الطائرات فوق الجزئين الجنوبي والشمالي الجنوبي، ولم يكن بمقدورها تحديد موقع الاهداف (120) وردا على ذلك هدد الصرب بقتل الرهائن الهولنديين المحتجزين لديهم، وقصف مقر القيادة الهولندية في بوتوكاري والمناطق المحيطة بها، والتي تواجد بها آلاف المواطنين الذين فروا إلى هناك (121)، كما طلب وزير الدفاع الهولندي وقف العمليات الجوية حرصا على سلامة القوات الهولندية، و حياة الجنود المحتجزين كرهائن بعد التهديدات الصربية، وبناء على ذلك تم تعليق العمليات الجوية (122)

وهكذا سقطت سربرنيتسا أول منطقة آمنة في يد الصرب، وهو ما أدى إلى حالة من الهلع بين السكان الذين توجه الآلاف منهم إلى مقر للقوات الهولندية بالمدينة، وأثناء اقتحامهم البوابة، سقطت القذائف الصربية عليهم مما أسفر عن مقتل اثنين منهم على الأقل، وتفرق الجنود الهولنديون في حالة من الذعر، وزحف آلاف السكان إلى المقر الرئيسي للقوات الهولندية في بوتوكاري (123).

وقد صدرت الأوامر لقائد الكتيبة الهولندية بحصر قواته في مقر الكتيبة في بوتوكاري، والانسحاب من نقط المراقبة المتبقية، وحماية اللاجئين والمدنيين الذين لجأوا للكتيبة،

والدخول في مفاوضات مع الصرب لوقف إطلاق النار، وعدم تسليم أسلحتهم وصد أي هجوم يتعرضون له بما في ذلك استخدام المساندة الجوية المباشرة إذا دعا الأمر، وهي تعليمات كان قادة الكتيبة الهولندية على قناعة بعدم قدرتهم على تنفيذها، فقد ذكر قائد الكتيبة في تقرير إلى القيادات الأعلى، أنه يوجد أكثر من 15 ألف شخص في حدود كيلومتر بما في ذلك الكتيبة، وأنهم لاحول لهم ولا قوة، وأنه مسئول عنهم، ولكنه لا يستطيع توفير الحماية لهم، بل لا يستطيع حماية سريته نفسها (124).

أما على صعيد التواصل بين الكتيبة الهولندية وصرب البوسنة فقد اتصل الصرب بالكتيبة الهولندية يوم 11 يوليو، ودعوا قائد الكتيبة لاجتماع، وقد التقى قائد الكتيبة مع الجنرال ميلاديتش ثلاثة مرات في فندق فونتانا Fontana في بلدة براتوناك، وقد طلب ميلاديتش من قائد الكتيبة الهولندية حضور ممثلين عن اللاجئين، وقيام جيش البوسنة والهرسك بتسليم أسلحتهم، وإلا سيقوم بقصف مقر الكتيبة في بوتوكاري، وأنه ملتزم بوقف إطلاق النار حتى الساعة 10 صباح يوم 12 يوليو، وقد أكد قائد الكتيبة الهولندية في تقريره للجهات الأعلى أنه لا يستطيع حمل جيش البوسنة على تسليم أسلحتهم، كما لا يوجد ممثلين مدنيين أو عسكريين للمسلمين الذين توجهوا الى توزلا، وأن المخرج هو التفاوض على أعلى المستويات بين الأمين العام للأمم المتحدة، والصرب البوسنيين، وحكومة البوسنة، وبالرغم من تعهد ميلاديتش بوقف النار قامت قوات الصرب صباح 12 يوليو بمهاجمة إحدى نقاط المراقبة الهولندية على الطريق إلى بوتوكاري، وبعد الظهر دخلوا إلى بوتوكاري، وأحاطوا بمقر الكتيبة الهولندية (125).

لقد تم الاتفاق بين قائد الكتيبة الهولندية، والممثلين المدنيين الذين حضروا معه، والجنرال ميلاديتش على إجلاء اللاجئين في بوتوكاري إلى المناطق التي يسيطر عليها المسلمون، وقد أصر ملاديتش على استعراض طابور الرجال من سن 17 إلى 60 عام، واستجوابهم بحجة أن بينهم مجرمين، بينما طلب منه قائد الكتيبة الهولندية أن يضع واحد من رجاله في كل واحدة من الحافلات التي تقوم بإجلاء المدنيين، ويبدو أن ملاديتش وافق على ذلك (126).

لقد قدر عدد سكان سربرنيتسا حسب أغلب التقارير من 38 إلى 40 ألف بينما تذهب تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال بيانات توزيع الغذاء أن العدد 42600، لذلك يمكن القول أن عدد السكان كان يتراوح بين 38 إلى 42 ألف (127).

وقد انقسموا بعد سقوط سربرنيتسا إلى مجموعتين :

الأولى: توجهت إلى مقر القوات الهولندية في بوتوكاري.

الثانية: قررت التوجه سيراً على الأقدام إلى مدينة توزلا على بعد حوالي 50 كيلومتر، والتي تسيطر عليها حكومة البوسنة.

بالنسبة للمجموعة الأولى فقد قدر عددهم بـ 25 ألف معظمهم من النساء والأطفال والمسنين بالإضافة إلى عدد قليل من الرجال معظمهم ليس في سن التجنيد، وقد تواجد داخل المقر حوالي 5 آلاف، بينما استقر 20 ألف في الخارج حول مقر الكتيبة (128)، وكانت أوضاعهم مؤسفة، فلم يكن هناك سوى القليل من الطعام والماء المتاح، بالإضافة إلى الحرارة الخانقة في شهر يوليو، ولم يقم الصرب بأي محاولة للتخفيف من معاناة اللاجئين الذين كانوا في حاجة ماسة إلى الغذاء والماء، باستثناء زيارة الجنرال ملاديتش برفقة أطقم تلفزيونية، وصحفيين حيث التقطت له الصور، وهو يوزع الحلوى على الأطفال، وقد ذكر شهود عيان في المحكمة الجنائية الدولية أنه بمجرد إطفاء كاميرات التلفزيون، تم أخذ الحلوى منهم (129)، وكانت أحوال العدد الأكبر الذين كانوا خارج مقر الكتيبة الهولندية أسوأ من الذين كانوا داخل الكتيبة.

وبعد الظهر يوم الأربعاء 12 يوليو وصل عدد كبير من الحافلات من مختلف الأنواع والأحجام، حيث بدأت عملية إجلاء السكان من جانب الصرب، وتم فصل الرجال الذي تتراوح أعمارهم بين 16 و65 سنة تقريباً عن النساء والأطفال عند اقترابهم من الحافلات، ولم يتمكن إلا عدد ضئيل من الرجال من ركوب الحافلات القليلة الأولى فقط، ولم يتم وضع جندي من الكتيبة الهولندية في كل حافلة كما كان مقرراً، ربما لسرعة وصول الحافلات وأعدادها الكبيرة، وقررت الكتيبة الهولندية مرافقة مركبة هولندية لكل قافلة، وقد استولى الصرب على عدد 13 أو 14 من هذه المركبات، بأسلحتها ومعداتهما، وبالتالي توقفت هذه العملية (130)، وقد سئل الرائد روبرت فرانكن Franken، نائب قائد الكتيبة الهولندية، خلال شهادته عن سبب موقف الصرب، فأجاب: لأنهم لا يريدون منا أن نشهد ما حدث (131).

لقد كانت الطريقة التي تمت بها عمليات الانفصال مؤلمة للعائلات المسلمة البوسنية، ولم يلتزم الصرب بالسن المحدد من 16 إلى سن 65 فتم فصل أطفال دون سن 16 عن ذويهم، وتم انتزاعهم منهم عند ركوب الحافلات، وكذلك الحال لكبار السن، حيث تم فصل بعض من تخطوا سن 65، كما تم إيقاف الحافلات على طول الطريق، وفحصهم مرة أخرى؛ بحثاً عن الرجال (132).

كما كانت الحافلات مغطاة بالبلاستيك دون تهوية كافية في درجة حرارة مرتفعة في شهر يوليو، وقد تعرض المرحلون خلال الرحلة للعديد من المضايقات، وتشير تقارير إلى إيقاف

الجنود الصرب الحافلات في الطريق ومطالبة المرحلين بالمال والمجوهرات تحت التهديد، كما كان يتم قذف الحافلات أحيانا بالحجارة، ويشير تقرير إلى إنزال تسع فتيات تتراوح أعمارهم بين 15 و20 عام في بلدة براتوناك، كما تم إنزال بعض الرجال الذين تمكنوا من ركوب الحافلات الأولى في الطريق، وكانت وجهة الحافلات بلدة كلاداني Kladanj أقرب بلدة تسيطر عليها حكومة البوسنة، وكان يتم إفراغ الحافلات قبل كلاداني بحوالي 6 كيلومتر، وكان يتعين على المرحلين السير هذه المسافة سيراً على الأقدام(133).

وقد تم حجز الرجال الذين تم إنزالهم في الطريق في مدرسة في بلدة لوكا Luka ، وبعد يوم أو يومين تم اقتياد 25 منهم في حافلة إلى أحد المروج المنعزلة، حيث قتلوا رمياً بالرصاص(134).

وفي يوم 13 يوليو تم نقل 65 جريحاً من بوتوكاري بمرافقة بعثة طبية وقوة من الحماية التابعة للأمم المتحدة، وقد تم إيقاف القافلة من جانب نقطة تفتيش صربية قبل خط المواجهة حيث تم إنزال 30 من المرضى والاعتداء عليهم، ولم يبق بالمركبات إلا أصحاب الحالات الحرجة ، وقد تم إجبار المرضى الذين تم إنزالهم من المركبات على بقاء الليل في حقل في ظروف قاسية، وعند الفجر أُجبروا على المشي باتجاه خط المواجهة، أما أصحاب الحالات الحرجة الذين ظلوا بالمركبات فقد أمروا بالعودة إلى بوتوكاري حيث تعرضوا لمزيد من المضايقات عند نقطة تفتيش من جانب الصرب، واستولى جنود الصرب على ما معهم من أشياء قيمة، وقد توفى أحد المرضى نتيجة منع الرعاية الطبية عنهم، وقد سمح للقافلة بالتوجه إلى مستشفى محلي في براتوناك حيث تم فصل بعض المرضى عن باقى المجموعة، ولم يعرف مكانهم(135).

في كل الأحوال انتهت عملية الإجماع خلال يومي 12 و13 يوليو للنساء والأطفال والمسنين بسلام رغم كل التجاوزات والمعاناة، وتمكنوا من الوصول إلى الأراضي التي تسيطر عليها حكومة البوسنة، أما الرجال الذين تم فصلهم منذ البداية فقد تم اقتيادهم باتجاه بلدة براتوناك ، وتم منع الكتيبة الهولندية من اللحاق بهم، أو التأكد من الجهة التي سيذهبون إليها(136)، وهناك خلاف في تقدير أعدادهم حيث يشير أحد التقديرات إلى أن عددهم يصل إلى 3000 رجل، ويبدو أن هذا تقدير مبالغ فيه(137)، بينما قدر نائب قائد الكتيبة الهولندية عددهم بما لا يقل عن 300 رجل داخل مقر الكتيبة الهولندية، وما بين 600 و900 رجل خارجها(138).

وربما يكون عدد الرجال داخل المقر هو الأقرب للدقة حيث أمر نائب رئيس الكتيبة الهولندية بإعداد قائمة بأسماء الرجال داخل المقر وخارجه، وقد بلغ عدد الرجال الذين تم

إدراجهم داخل المقر 239 رجلا بينما رفض 60 رجلا على الأقل إدراج أسمائهم، وبذلك يكون مجموع الرجال داخل المقر 299 رجلا، بينما لم يتم عمل قائمة بأعداد الرجال خارج المقر (139)، وحسب تقديرات نائب قائد الكتيبة الهولندية، فإن عدد الرجال داخل وخارج المقر يتراوح ما بين 900 و1200 رجلا، ويؤكد المعلومة الخاصة بعدد من تم إدراج أسمائهم داخل المقر حسن نوهانوفيتش (140) وهو من مسلمي البوسنة، وكان يعمل مترجما لدى القوات الهولندية، الذي يذكر أن نائب الكتيبة أبلغه بأنه أرسل قائمة ب 339 رجلا إلى جنيف ولاهاي وجهات أخرى، وأنه عرض القائمة على الصرب خارج المخيم، وأن ذلك سيجعلهم يفكرون مرتين قبل أن يؤذوا الأشخاص الذين وردت أسمائهم في القائمة (141).

وصل المرحلون إلى الأراضي التي تسيطر عليه حكومة البوسنة، وقد قامت السلطات بنصب 720 خيمة في قاعدة توزلا الجوية استوعبت 5670 من المرحلين، كما شرعت في تجهيز أماكن لإيواء 11 ألف من المرحلين في مناطق مختلفة من منطقة توزلا، ويبدو أن العشرات من المهجرين قد وجدوا أماكن لهم عند أقربائهم وأصدقائهم، وطبقا للجنة الصليب الأحمر فقد سجلت بحلول 15 يوليو وصول 19700 شخص (142)، كما قامت منظمة أطباء بلا حدود بجهود في إغاثة هؤلاء المرحلين (143)، والرقم التي ذكرته لجنة الصليب الأحمر يبدو أقرب للدقة؛ لأنه جاء بناء على إحصاء وتسجيل للمرحلين، وحتى لو كان هناك من توجه لمعارفه وأصدقائه، ولم يتم تسجيله فهو يقدر بالعشرات، وإذا أضفنا هؤلاء عدد الرجال الذين تم احتجازهم سواء بالتقدير المبالغ فيه وهو 3 آلاف أو تقدير نائب الكتيبة الهولندية، والذي يتراوح بين 900 إلى 1200، فإن عدد الذين كانوا في مقر الكتيبة الهولندية، وحولها لم يصل إلى 25 ألف، والملاحظ أن معظم تقدير الأعداد في الملابس الخاصة بسقوط سربرنيتسا، وما بعدها هي أرقام تقديرية وتختلف المصادر المختلفة حولها. أما المجموعة الثانية من سكان سربرنيتسا، ومعظمهم من الرجال وقليل من النساء والأطفال، والذين قرروا التوجه سيرا على الأقدام إلى توزلا أقرب منطقة خاضعة لحكومة البوسنة والهرسك نجاة بأنفسهم من بطش الصرب، وقدر عددهم ب 15 ألفا، وكان معظمهم من المدنيين، وقد قدر عدد المسلحين منهم ما بين 3000 و4000، وقد انتظموا في طابور طويل امتد لبضعة كيلومترات، وكان كل صف في هذا الطابور يتكون من شخصين أو ثلاثة، وكان في مقدمة الطابور العسكريون، ثم الجرحى، يليهم المدنيون، ثم في آخر الطابور العسكريون كما انتشر المسلحون على جانبي الطابور لحمايته من الهجمات (144).

وقد تباينت تقديرات الشهود في المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة لعدد هذا الطابور، وعدد الجنود منهم، وكذلك عدد الذين كانوا يحملون السلاح حيث قدرهم البعض ما بين 12 إلى 15، بينما قدرهم البعض الآخر ما بين 10 إلى 15 ألف، ثلثهم جنود من الفرقة 28 لجيش البوسنة الذي كان يدافع عن سربرنيتسا، وقد أشار أحد الشهود إلى ألف فقط، منهم كانوا يحملون السلاح، بينما ذكر شاهد آخر: أن ثلث الرجال كانوا مسلحين، وأكد شاهد ثالث: أن ثلثهم كانوا مسلحين ببنادق صيد، وما شابه ذلك (145)، ورغم هذا التباين في التقديرات تظل الحقيقة أن ثلثي هذا الطابور على الأقل كانوا من المدنيين.

لقد كانت رحلة محاطة بالكثير من المخاطر، فقد كان عليهم المشي سيرا على الأقدام لعدة أيام في الأحراش والغابات واجتياز بعض حقول الألغام، وخطوط الصرب التي كانت تحيط بهم من كل جانب، وتفصلهم عن الأراضي الخاضعة لسلطة حكومة البوسنة، ورغم ذلك لم يكن أمامهم من سبيل إلا المضي في هذه المغامرة، فقد كانوا يخشون على حياتهم من الصرب إذا توجهوا إلى مقر الكتيبة الهولندية، وقد بدأوا في التجمع عصر يوم 11 يوليو في قرية شوشنياري Shusniari ، وبدأوا بالتحرك منتصف ليلة 12 يوليو، وقد انقسم الطابور إلى مجموعتين الأولى هي الأقوى؛ حتى تشق طريقها للمجموعة التي تليها، وقد اتسم التحرك بالبطء حيث كانوا يصطفون خلف بعضهم البعض؛ لتجنب حقول الألغام التي زرعها الصرب خارج الحبيب، وقد غادرت آخر مجموعة ظهر يوم 12 يوليو، أي بعد 12 ساعة من تحرك المجموعة الأولى، وبالرغم من هذا التحرك البطيء إلا أنه لم يقع اشتباك في البداية مع الصرب؛ نتيجة الظلام والغابات وعنصر المباغته، ولكن قبيل الفجر بدأ الصرب بمهاجمتهم بالأسلحة الثقيلة، ونصب كمين لهم، وقد تمكنت المجموعات الأولى من القافلة الطويلة الإفلات قبل أن يحكم الصرب الطوق عليهم، وقد وقع الجزء الأوسط من القافلة في الكمين، وتعرض ما لا يقل عن ألف من البوشناق لنيران أسلحة الصرب من مسافة قريبة، مما أدى إلى مقتل المئات منهم، وهم يحاولون الفرار، وقد شاهد محققو المحكمة الدولية، وموظفي الأمم المتحدة الذين مروا بالمكان عام 1996 بقايا الهياكل العظمية للذين قتلوا في هذا الكمين (146).

أدى الهجوم الصربي إلى انقسام الطابور إلى قسمين، واستمر إطلاق النار، والقصف العنيف على بقية الطابور طوال نهار وليل يوم 12 يوليو، وتمكنت قوات الصرب من اعتقال أعداد كبيرة من الرجال في مؤخرة الطابور، وقد لجأ الصرب إلى استخدام وسائل متعددة؛ للإيقاع بهم من نصب الكمائن، واستخدام كافة الأسلحة، ودعوة الرجال عبر مكبرات الصوت للاستسلام، مع وعدهم بمعاملتهم طبقاً لاتفاقيات جنيف، كما لجأ الصرب

للخداع باستخدام مركبات الأمم المتحدة المسروقة لخداعهم للاعتقاد بأن الأمم المتحدة أو الصليب الأحمر سيراقبون معاملتهم عند القبض عليهم، وقد تم اعتقال أكبر عدد من مسلمي البوسنة يوم 13 يوليو، وقد جردت قوات صرب البوسنة الرجال المسلمين الأسرى من متعلقاتهم الشخصية، وفي بعض الحالات، نفذت عمليات إعدام عشوائية وفورية، وتم جمع عدة آلاف في مرج ساندي sandy أو بالقرب منه، وفي ملعب نوبا كاسابا Nova Kasaba لكرة القدم، أما القسم الأول من الطابور فقد واصل طريقه يوم 13 يوليو نحو توزلا، بعد أن فقد الأمل في لحاق القسم الثاني بهم، وعلى طول طريق كاليسيجا – زفورنيك Zvornik – Kalesija ، وقعوا في عدد من الكمائن، وفقدوا الكثير من الضحايا(147).

ولكنهم واصلوا تقدمهم محتمين بالغابة، والسير ليلا مطلقين النيران بشكل متقطع على الصرب، وقد وصلوا في وقت متأخر من مساء يوم 16 وصباح يوم 17 يوليو إلى الأراضي الخاضعة لحكومة البوسنة والهرسك بعد أن تغلبوا على الكمائن التي نصبها الصرب، واقتربوا من خط المواجهة الرئيسي للصرب، وقاموا بمهاجمة مركز القيادة التابع للصرب، واستولوا على دبابتين و20 بندقية، حيث تمكنوا من التقدم صوب الأراضي الخاضعة لحكومة البوسنة، وعبروا أول صف من صفوف الخنادق الثلاثة للصرب التي تفصلهم عن الأراضي التابعة لحكومة البوسنة ، وقد قام ناصر أوريتش على رأس قوة بمهاجمة المنطقة التي سيعبر منها الرجال البوسنيين مما أدى إلى إخلاء الصرب جزئيا خنادقهم المتقدمة، وبذلك لم يبق إلا مواقع محدودة تفصل بين المسلمين البوسنيين، وقوات ناصر، حيث استطاع مسلمي البوسنة اختراق خطوط الصرب والوصول إلى أراضي جمهورية البوسنة(148)

وهكذا بعد رحلة دامية استغرقت من ستة إلى سبعة أيام، تمكنت مجموعات تقدر ب 4500 إلى 6000 من النجاة والوصول إلى الأراضي التي تسيطر عليه حكومة البوسنة والهرسك، وقد قدر الناجون عدد من قتل منهم ب 3000 سواء في اشتباكات مع الصرب أو بسبب حقول الألغام، بينما استسلم عدد غير محدد للصرب، وحسب هذه التقديرات لأعداد الناجين والقتلى يكون عدد من وقع في أسر الصرب حسبما ذكر تقرير الأمين العام يتراوح ما بين 4000 إلى 7000 (149).

ويبدو أن تقدير لجنة التحقيق التي شكلتها جمهورية صرب البوسنة أكثر دقة وتحديدا من تقدير تقرير الأمين العام لمن وقعوا في أسر الصرب، نظرا لاطلاعها على الوثائق الخاصة بصرب البوسنة حول هذه الأحداث فضلا عن أن تقرير اللجنة صدر عام 2004م بعد تقرير الأمين العام الذي صدر عام 1999م، فقد ذكر تقرير لجنة تحقيق صرب البوسنة

أن عدد من وقعوا في أسر الصرب يوم 12 يوليو يبلغ ألف شخص، وفي يوم 13 يوليو، وهو اليوم الذي شهد وقوع أكبر عدد من الأسرى والمعتقلين، فقد قدر عدد من وقع في الأسر بما لا يقل عن 6 آلاف من مسلمي البوسنة (150)، هذا غير الأعداد التي ربما قد تكون وقعت في الأسر بعد هذا اليوم، ويشير أحد التقديرات أن عدد من وصلوا من الطابور بسلام إلى توزلا 4700، وقد أدرجت اللجنة الدولية للصليب الأحمر 7079 رجلاً في عداد المفقودين (151).

لم تكن مجموعات مسلمي البوسنة التي وصلت إلى توزلا يوم 16 نهاية المطاف للطابور الذي انطلق من سربرنيتسا، فقد كان هناك حوالي 2000 منهم يختبئون في الغابة يوم 16 يوليو، وكانوا يتكونون من مجموعات متفرقة، وكانوا يسعون للوصول إلى زيبا أو جمهورية الصرب أو توزلا، وقد واصلت القوات الصربية مطاردتهم، والبحث عنهم، وتمكنت من اعتقال وإعدام العديد منهم، وبعد 19 يوليو 1995، اختبأت مجموعات صغيرة من مسلمي البوسنة في الغابة لعدة أيام وشهور محاولين الوصول إلى توزلا، وقد تم فيما بعد تبادل بعض الذين ألقى القبض عليهم، كما تمكن بعض مسلمي البوسنة من العبور إلى جمهورية الصرب، وقد تم إعادة 38 منهم إلى جمهورية صربسكا، حيث تم تبادلهم فيما بعد (152)

وهكذا سقطت سربرنيتسا يوم 11 يوليو، وتم ترحيل النساء والأطفال والمسنين يومي 12 و13 يوليو إلى الأراضي الخاضعة إلى حكومة البوسنة، كما تمكن عدة آلاف ممن انضموا إلى الطابور الذي توجه إلى توزلا من الوصول إليها في رحلة استمرت من 11 إلى 16 يوليو، ويبقى السؤال حول مصير الرجال الذين فصلهم الصرب عن النساء والأطفال والمسنين في بوتوكاري، والرجال الذين تم أسرهم، وإلقاء القبض عليهم في الغابة أثناء رحلتهم سيرا على الأقدام إلى توزلا؟؟

لقد تعرض هؤلاء الرجال الذين يزيد عددهم عن ثمانية آلاف من مسلمي البوسنة لأكبر جريمة حرب شهدتها أوربا بعد الحرب العالمية الثانية في الفترة من 12 يوليو حتى 17 يوليو، وهي جريمة وصمتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، ومحكمة العدل الدولية بالإبادة الجماعية حيث جرى إعدامهم ودفنهم في مقابر جماعية.

إن تفاصيل ما جرى لمسلمي البوسنة بدأ يظهر تباعاً من خلال تصريحات بعض جنود الكتيبة الهولندية، وبعض الناجين من المذبحة، وتقارير الأمم المتحدة التي احتوت على شهاداتهم وشهادة موظفي الهيئات والمنظمات الدولية كمفوضية اللاجئين، والصليب الأحمر، وأطباء بلا حدود، وغيرها من المنظمات، ثم بصورة أكثر دقة وتوثيقاً من خلال

المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، من خلال شهادات الشهود، وزيارة الأماكن التي وقعت فيها المذابح، وفتح المقابر واستخراج الجثث، والاستعانة بالطب الشرعي والأدلة العلمية، ومقارنة نتائج الطب الشرعي بروايات الشهود، ومدى اتفاتها مع نتائجه، لقد كان هدف الصرب إفراغ سربرنيتسا من سكانها، ولذلك قاموا يوم 12 يوليو 1995 بحملة نشطة؛ لإثارة الذعر لديهم ودفعهم إلى المغادرة، وعدم التفكير في العودة، حيث رأى اللاجئين في مجمع القوات الهولندية الصرب، وهم يشعلون النيران في المنازل، وكان إحراق المنازل يتم بشكل انتقائي؛ بهدف ترويع السكان، ومنعهم من التفكير في العودة، لقد كانت الرسالة واضحة للغاية، أنه لا مكان لهم في سربرنيتسا مرة أخرى (153). وطوال فترة بعد ظهر يوم 12 يوليه 1995م، اختلط الجنود الصرب بالحشود حول مقر قيادة الكتيبة الهولندية، ونكر أحد الشهود أنه سمع الجنود يشتمون البوشناق، ويطلبون منهم المغادرة؛ وأنهم سوف يذبحون، كما تواترت شهادة الشهود عن وقوع عمليات قتل، وكان الصراخ وطلقات الرصاص وغيرها من الأصوات المخيفة مسموعة طوال الليل، بحيث لم يتمكن أحد من النوم، وكان جنود الصرب يلتقطون الناس من بين الحشود حول مقر الكتيبة الهولندية، ويأخذونهم بعيداً، بعضهم عاد، والبعض الآخر لم يعد، كما أكد أحد الشهود وقوع حالة اغتصاب، وأكد شهود سماع صرخات النساء، وأنه كان يتم أخذهن إلى أماكن بعيدة (154).

وقد أكد شهود دوليين أنهم شاهدوا أحداثاً، وسمعوا عن أخرى تحملهم على الاستنتاج بوقوع عمليات قتل، وقد ذكر أحدهم أنه رأى رجلاً يضرب بأعقاب البنادق، ويجر إلى أحد البيوت ثم سمع طلقة واحدة فاستنتج أن الرجل قتل، وقد رأى ثلاثة مراقبين دوليين بالقرب من أحد الجداول 9 أو 10 جثث ملقاه على بطونهم، وبدت جروح ناتجة عن طلقات نارية في ظهورهم وجنوبهم، كما شاهد احد المراقبين 10 رجال يساقون بالقرب من نفس المكان الذي وجدت فيه الجثث (155)، وقد شهد أفراد القوات الهولندية يوم 13 يوليه 1995 دلائل أكيدة على أن صرب البوسنة كانوا يعدمون بعض الرجال البوسنيين المسلمين الذين تم فصلهم عن النساء والأطفال على سبيل المثال، فقد رأى أحد الجنود الهولنديين جنديين من الصرب يأخذان رجلاً من خلف مكان أمام مقر الكتيبة يعرف بالبيت الأبيض، ثم سمع صوت رصاصة ثم ظهر الجنديان وحدهما، وشاهد ضابط هولندي آخر جنوداً صرب يعدمون رجلاً أعزل برصاصة واحدة في الرأس، كما كان يسمع طلقات نارية طوال الوقت (156).

وقد أخبر أحد الجنود الهولنديون العقيد جوزيف كينجوري Joseph Kingori المراقب العسكري للأمم المتحدة في منطقة سربرنيتسا أنه تم أخذ الرجال البوسنيين خلف البيت الأبيض، ولم يعودوا، وقد ذهب العقيد كينجوري للتحقيق في الأمر، وقد سمع طلقات نارية، وهو يقترب من المكان، لكن جنود صرب البوسنة أوقفوه قبل أن يتمكن من معرفة ما يجري(157)، كما وردت معلومات مؤكدة عن اختطاف ما بين 8 و9 فتيات(158)، وذكر فريق أطباء منظمة أطباء بلا حدود أنه سمع أصوات طلقات نارية قادمة من مكان المبنى الذي تم احتجاز الرجال فيه، وأنه كان هناك شائعات عن وجود جثث في مكان قريب(159).

لقد تم ارتكاب عمليات القتل من جانب الصرب خلال يومي 12 و13 يوليو لأفراد من المسلمين الذين كانوا يتجمعون حول مقر الكتيبة الهولندية، أوفي البيت الأبيض الذي قام الصرب بحجز الرجال فيه بعد فصلهم عن النساء والأطفال والمسنين قبل ترحيلهم إلى براتوناك، ويبدو أن عمليات القتل هذه قد بدأت بصورة فردية، ولم تتخذ الشكل الجماعي الممنهج، وقد أكد تقرير للأمم المتحدة في 22 أغسطس 1995 أن هناك أدلة مباشرة وغير مباشرة كثيرة تؤكد وقوع حالات قتل لأفراد ومجموعات صغيرة من المسلمين(160) ولكن يبدو أن عملية القتل لمن وقعوا في الأسر في الغابة أثناء توجهم إلى توزلا كانت أوسع نطاقاً من الذين كانوا حول مقر الكتيبة الهولندية خاصة يوم 13 يوليو، وحسب تقرير لجنة تحقيق جمهورية صربسكا، فقد تم أسر ألف من المسلمين يوم 12 يوليو، حيث تمت مصادرة ممتلكاتهم الشخصية، وتم إعدام بعضهم على الفور دون أن يحدد التقرير عدد من تم إعدامهم، وتكرر الأمر يوم 13 يوليو الذي شهد أسر ما لا يقل عن ستة آلاف من البوسنيين، فقد تم إعدام بعض من تم أسرهم بالقرب من نوفا كاسابا، وكونييفيتش بوليي(161).

وفي 14 يوليو بدأت عمليات إعدام جماعية منظمة لآلاف البوسنيين المسلمين الذين تم احتجازهم في بلدة براتوناك استمرت حتى 17 يوليو، وقد بدأت عمليات الإعدام صباح يوم 14 يوليو، حيث تم تحميل المسلمين على حافلات قادتهم إلى أماكن مختلفة حيث جرت عمليات الإعدام التي طالت الجميع باستثناء فئة محدودة استطاعت النجاة بعد اختفائهم بين جثث الموتى، وهناك خمسة أماكن نفذت فيها عمليات الإعدام وهي:

- اوراهوفاك Orahovac يوم 14 يوليو

- الجسر بالقرب من بيت كوفيشي Kovici يوم 14 و15 يوليو

- مزرعة برانجيفو Pranjevo يوم 16 يوليو

- مركز بليتشا Pilica الثقافي تقريبا 16 يوليو

- كوزلوك Kozluk تقريبا 16 و 17 (162).

أما الرجال الذين تم أسرهم واعتقالهم من الطابور المتجه إلى توزلا يوم 13 يوليو، والذين قدر عددهم بما لا يقل عن ستة آلاف، فقد تم نقلهم إلى أماكن متعددة، وقد تم احتجاز حوالي 1500 إلى 3000 شخص في نونفاكاسابا في ملعب لكرة القدم، وما بين 1000 إلى 4000 رجل في سانديسي، وتم نقل أكثر من 1000 سجين من قرية سانديسي إلى كرافيكيا، حيث تم احتجازهم في مستودع زراعي، وبعد قتل أحد ضباط الشرطة على يد أحد السجناء، بدأ الصرب الغاضبون في قتل السجناء في الساعة 6 مساء يوم 13 يوليو باستخدام البازوكا والقنابل اليدوية والقنابل والقذائف (163)،

وعندما تمكن أفراد الأمم المتحدة من زيارة المستودع بعد عدة شهور شاهدوا شعر ودماء وأنسجة بشرية على الجدران الداخلية للمبنى، كما شاهدوا آثار الرصاص والمتفجرات، ويبدو أن مجموعة صغيرة يقارب عددها 70 فردا قد أخذت إلى مرج بالقرب من كرافيكيا، وأطلق عليها النار على طول النهر، وقد وصل خبر المذبحة عن طريق أحد الناجين من المذبحة الذي اختبأ بين أكوام الجثث لمدة تسع ساعات، وأخبر الصحفيون، والمنظمات الدولية، وقد تمكنت المحكمة الدولية من التحقق من روايته من خلال أدلة الطب الشرعي التي تم الحصول عليها من خلال الجثث التي تم استخراجها عام 1996م (164)، لقد تم ارتكاب هذه المجزرة يوم 13 يوليو، وهو ما يعني فعليا أن الاعدامات الجماعية قد بدأت في هذا اليوم، وليس يوم 14 يوليو كما يذكر تقرير الأمين العام، وإن اتسع نطاق الإعدامات الجماعية ابتداء من يوم 14 يوليو ولمدة أربعة أيام، وفي اليوم نفسه 13 يوليو أحضر جيش جمهورية صربسكا في الساعة الرابعة ظهرا ثلاث حافلات للسجناء البوشناق إلى سيرسكا، حيث قُتلوا جميعًا بالرصاص، حيث تم إعدام ما لا يقل عن 149 شخصاً في ذلك اليوم، تتراوح أعمارهم بين 14 و 50 عاماً، وكان 147 منهم بملابس مدنية، وكانت أيدي ما لا يقل عن 48 منهم مقيدة بالأسلاك خلف ظهورهم (165)

لقد تم تجميع المسلمين الأسرى في مدينة براتوناك وحولها في ملعب لكرة القدم، وفي أحد المستودعات، وفي مدرسة قديمة، وفي ثلاثة صفوف من الشاحنات والباصات (166)، وقد بدأت عملية الإعدام الجماعية بشكل موسع يوم 14 يوليو، والتي اتخذت نمطا ثابتا، حيث كان يتم نقل الأسرى أولاً إلى المدارس، أو المستودعات الفارغة، وبعد احتجازهم هناك لعدة ساعات، يتم تحميلهم في حافلات، أو شاحنات ونقلهم إلى مواقع منعزلة لإعدامهم، وغالبا ما كان يتم تعصيب أعينهم، أو تقييد أيديهم خلف ظهورهم، أو خلع أحذيتهم، وبمجرد

وصولهم مكان الإعدام كان يتم إخراجهم من الشاحنات في مجموعات صغيرة، ووضعهم في صفوف وإطلاق النار عليهم، وكان يتم إطلاق النار مرة ثانية على من نجا من إطلاق النار، ولم يقتل في المرة الأولى، وبعد عملية الإعدام، وأحياناً حتى أثناء عمليات الإعدام، كانت تصل المعدات لتحريك ودفن الجثث سواء في مكان الإعدام، أو في مكان آخر مجاور، وبالرغم من ذلك تمكن عدد قليل من الأسرى من النجاة من خلال التظاهر بالموت ثم الزحف بعيداً، وقد أدلى عدد منهم بشهادتهم أمام المحكمة (167).

في 14 يوليو 1995 تم نقل ما بين 2000 إلى 2500 رجل من براتوناك إلى زفورنيك، وتم احتجاز السجناء في قاعة مدرسة جربافشي Grbavci الابتدائية بالقرب من أوراهوفاك، وفي مدارس أخرى كان هناك ما يقرب من 1000 سجين في جربافشي، ومن جربافشي تم نقلهم بالشاحنات إلى موقع الإعدام في أوراهوفاك، وكانوا جميعاً معصوبي الأعين حيث تم تنفيذ عمليات الإعدام في مرجين، وتم دفن السجناء المقتولين على الفور في مقابر جماعية، وقد تم نقلها لاحقاً من قبل جيش جمهورية صربسكا إلى موقعي لازيتا 1، Lazeta، ولازيتا 2، ثم تم نقلها مرة أخرى إلى موقع بالقرب من الطريق إلى هودجيسي Hodgesey، وفي نفس اليوم نقل جيش جمهورية صربسكا ما بين 1500 إلى 2000 سجين من براتوناك إلى بيتكوفسي Petkovci، واحتجزهم في صالة الألعاب الرياضية بالمدرسة الابتدائية، وتم تقييد أيدي السجناء خلف ظهورهم بالأسلاك، وإجبارهم على خلع أحذيتهم، ثم نقلهم بالشاحنات إلى سد بيتكوفسي، حيث أعدم جيش جمهورية صربسكا السجناء بإطلاق النار عليهم في مجموعات من 5 إلى 10 رجال (نجا سجينان من إطلاق النار) (168).

وفي حوالي 15 يوليو تم أخذ مجموعة تقدر بـ 450 شخص من براتوناك إلى كوزلك التي تقع على نهر درينا، حيث أعدموا جميعاً (169)، وفي 16 يوليو 1995م، تم قتل ما بين 1000 و1200 شخص في صالة الألعاب الرياضية بالمدرسة الابتدائية في بليتشا، وكانوا قد أخذوا بالحافلات من براتوناك إلى بليتشا يوم 14 يوليو حيث تم احتجازهم لمدة ليلتين قبل إعدامهم (170).

وهناك شهادة مهمة لكرواتي بوسني يدعى اردمفيتش Erdemevich كان يعمل في جيش صرب البوسنة، وقد شارك في عملية القتل التي وقعت في مزرعة برانجيفو، وقد سلم نفسه إلى المحكمة، حيث ذكر أنه في يوم 16 يوليو صدر الأمر إلى وحدته "وحدة التخريب العاشرة" بالذهاب إلى مزرعة برانجيفو في منطقة بليتشا، ولم يكونوا على علم بمهمتهم، وأن ما بين 15 إلى 20 حافلة قامت بنقل المسلمين البوسنيين إلى المزرعة، والتي تراوحت

أعمارهم بين 17 و70 عام، وكان ركاب الحافلة الأول فقط مغمضي العينين مربوطي الأيدي، وقد صدرت الأوامر للوحدة بإطلاق النار عليهم، وكانت قد انضمت لوحدة التخريب قوات من كتيبة براتوناك ، والذين قاموا بضرب المسلمين بالقضبان وأجبروهم على الركوع والسجود على الطريقة الإسلامية بهدف إهانتهم، وقد قدر عدد الذين تم قتلهم ما بين 1000 و1200 ، وذكر اردمفيتش أنه تم قتل 500 من المسلمين في مركز بليتشا الثقافي في نفس اليوم، وأنه لم يشارك في عملية القتل هذه التي تمت بأسلحة صغيرة وقذائف يدوية أطلقت على القاعة(171).

لقد سقطت سربرنيتسا أول منطقة آمنة أقرها مجلس الأمن ليس ذلك فحسب بل ارتكبت مذبحه مروعة طالت رجالها الذين وقعوا في أيدي الصرب، والسؤال الذي يفرض نفسه ماذا كان موقف الأمم المتحدة من سقوط سربرنيتسا؟ والمذبحه التي ارتكبتها الصرب ضد البوشناق؟

لقد جاء أول رد فعل على الهجوم الذي شنه الصرب على سربرنيتسا يوم 6 يوليو من جانب حكومة البوسنة والهرسك يوم 9 يوليو، حيث طلبت حكومة البوسنة عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن للنظر في هجوم الصرب على المنطقة المحيطة بسربرنيتسا، وتوغلها في بعض المناطق لمسافة 5 كيلومتر مربع، واعتدائها على مراكز مراقبة الأمم المتحدة، واستيلائها على بعضها، ومحاصرة البعض الأخر، وذكرت بقرارات مجلس الأمن باستخدام القوة الجوية في حال هجوم الصرب على المناطق الآمنة(172).

وقد أدان فريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي يوم 7/11 أي يوم احتلال الصرب لسربرنيتسا العدوان الصربي عليها، وأوضح أن الهدف منه احتلال المدينة، وتطهيرها عرقيا ممن تبقى من سكانها، وطالب بانسحاب الصرب فورا إلى المواقع التي كانوا فيها قبل بدء العدوان، واتخاذ كل ما يلزم ؛ لتحقيق ذلك بما في ذلك استخدام القوة الجوية، وأنه على استعداد للتقدم لمساعدة البوسنة عن طريق رفع الحظر على السلاح عن البوسنة في حالة اخفاق جهود الأمم المتحدة(173).

وعلى صعيد مجلس الأمن تقدمت ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية يوم 12 يوليو بمشروع قرار طالب قوات صرب البوسنة بوقف هجومها، والانسحاب الفوري من منطقة سربرنيتسا الآمنة؛ وطالب كل الأطراف بالاحترام الكامل لوضع المنطقة الآمنة في سربرنيتسا وفقاً لاتفاق 18 أبريل 1993م، وأن يحترم الطرفان بشكل كامل سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، وأن يضمنوا حريتهم الكاملة في الحركة، وطالب قوات صرب البوسنة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع أفراد

قوة الحماية المحتجزين، وطالب جميع الأطراف بالسماح للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرها من الوكالات الإنسانية الدولية بالوصول دون عوائق إلى المنطقة الآمنة في سربرنيتسا من أجل التخفيف من محنة السكان المدنيين، والطلب إلى الأمين العام استخدام جميع الموارد المتاحة له لاستعادة الوضع على النحو المحدد في اتفاق إبريل 1993 لمنطقة سربرنيتسا الآمنة وفقا لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، ويدعو الطرفان إلى التعاون؛ لتحقيق هذه الغاية، وقد اعتمد مجلس الأمن مشروع القرار في نفس اليوم (174). والواقع أن أي قراءة جادة لهذا القرار يجد أن هذا القرار غير عملي، وصعب تطبيقه على الأرض، كما أن القرار نفسه على عكس ظاهره لا يتضمن استعمال القوة، فبالرغم من أن القرار صدر طبقا للفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، والذي يجيز استخدام القوة، كما أنه طلب من الأمين العام استخدام الموارد المتاحة لاستعادة الوضع في سربرنيتسا طبقا لاتفاقية إبريل 1993 إلا أنه في نفس الوقت جعل تحقيق ذلك وفقا لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، وهي الولاية التي كانت لا تجيز استخدام القوة، ولعل المناقشات التي دارت حول القرار في مجلس الأمن خاصة من جانب الأعضاء الدائمين توضح موقف هذه الدول، والذي كان يستبعد استخدام القوة، والتأكيد على العمل من خلال ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية (175)، وقد استطلعت الأمانة العامة للأمم المتحدة آراء كل من المبعوث الخاص للأمين العام ليوغسلافيا السابقة، وقائد قوات الحماية، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والذين أجمعوا أن خيار إعادة المنطقة الآمنة بالقوة خيار لا يمكن تطبيقه بالموارد الحالية، وخلصوا أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف الذي حددها مجلس الأمن، وضرورة فتح حوار مع الصرب، وتعيين مبعوث خاص للأمين العام لهذه المهمة (176).

أما حكومة البوسنة والهرسك، والذي سمح لمندوبها بالمشاركة في المناقشات في هذه الجلسة، فقد أدان موقف المجتمع الدولي السلبي في البوسنة، والذي يتمثل في 200000 قتيل و1200000 مهجر من ديارهم وتطهير عرقي لـ 70% من أراضي البوسنة، وأن سربرنيتسا الفصل الأخير من عملية التطهير حيث يتم طرد لأكثر من 40000 من سكانها من الأراضي الذين عاشوا فيها قرونا طويلة، وطالب الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي بإعادة المنطقة الآمنة بالقوة بنفس الحدود التي كانت عليها في مايو 1995م، أما إذا كانتا لا تريدان أو تستطيعان ذلك فليعلننا ذلك على الملأ (177).

وفي 13 يوليو بعثت البوسنة بخطاب للأمين العام للأمم المتحدة أوضحت فيه أن الصرب قاموا بعزل الصبية والرجال من سن 13 فأكثر، وأنهم يعانون من سوء المعاملة، كما جرى

عزل النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و35 عاما، وأنه جرى توجيه شاحنات محملة بالرجال المعتقلين إلى جهات غير معلومة، وأن هناك أسباب تدعو للخوف أن يكون المراد إعدامهم، وطالبت الرسالة بتأمين مرور اللاجئين من سربرنيتسا إلى أراضي حكومة البوسنة، وحماية الطرق، وحراسة قوافل اللاجئين، وتسجيل أسماء اللاجئين المرشحين من جانب قوات الحماية، حيث لوحظ اختفاء بعض المرشحين أثناء نقلهم، كما طالبت الرسالة الإفادة عن الذين احتجزهم الصرب، واعتبارهم كرهائن الأمم المتحدة يجب الافراج عنهم دون الحاق الضرر بهم، كما طالبت بتوفير وسائل التوطين والإعاشة للمرشحين بعد وصولهم لأراضي الحكومة، وأن الأمم المتحدة ليست في حل من التكفل بهم بعد أن أخفقت في الدفاع عنهم(178).

كما أصدر رئيس المجلس بيانا باسم المجلس في 14 يوليو 1995م أعرب فيه عن قلقه من قيام الصرب بنقل عشرات الالاف من المدنيين قسرا من سربرنيتسا إلى توزلا، وسوء المعاملة وقتل المدنيين الأبرياء، كما أعرب بيان المجلس عن قلقه بصفة خاصة من التقارير الواردة عن قيام الصرب بنقل 4000 من الرجال والصبية من سربرنيتسا وطالب بإطلاق سراحهم فورا ، وأدان المجلس التطهير العرقي، وطالب الصرب بالسماح بوصول الامدادات إلى سربرنيتسا، كما طالب الصرب بالإفراج فورا ودون شروط عن جميع أفراد قوات الأمم المتحدة للحماية المحتجزين لديهم(179).

وطالبت المجموعة العربية بانسحاب قوات الصرب من سربرنيتسا على الفور، واحترام قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن، والوقوف بحزم ضد أي عدوان على المناطق الآمنة الأخرى، كما طالبوا برفع حظر السلاح عن البوسنة، وتمكينها من حق الدفاع عن النفس طبق لميثاق الأمم المتحدة، وتقديم المساعدات الانسانية للمبعدين والمهجريين، وعودتهم إلى ديارهم فورا ووقف جرائم الإبادة والتطهير العرقي الذي تمارسه قوات صرب البوسنة(180)، وطالبت البوسنة بفتح مطار توزلا، وإقامة جسر جوي لإمداد اللاجئين بالمساعدات الانسانية اللازمة، ووضع خطة لإيواء المبعدين من المناطق الآمنة إلى حين التسوية النهائية للأزمة(181).

والسؤال المهم في هذا الصدد هل كانت الأمم المتحدة على علم بالمذابح التي أعقبت سقوط سربرنيتسا؟

كما مر بنا فقد وقعت انتهاكات لحقوق الإنسان وحالات إعدام فردية يوم 12 يوليو، واتسع نطاقها وبدأت تأخذ شكل جماعي يوم 13 يوليو، وقد شاهد بعض أفراد الكتيبة الهولندية ما يشير إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، وشهدوا بعض الجثث وعمليات القتل للمسلمين، وشهد

أحد الجنود الهولنديين أنه رأى في 13 يوليو حوالي 1000 من المسلمين محتجزين في ملعب لكرة القدم الى الشمال من نونفا كاسابا، وأنه سمع أثناء وجوده هذه الليلة في نونفا كاسابا إطلاقا كثيفا للنار من أسلحة يدوية باتجاه الشمال، وبالرغم من حالات القتل التي شاهدها الجنود الهولنديون فيبدو أن عدد محدود من الحالات التي شاهدها الجنود الهولنديون قد نقلت إلى قيادة قوات الحماية في 13 يوليو أو في اليوم التالي، كما أن فريق تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد تمكن من الوصول إلى جيب سربرنيتسا، وقد وصل إلى بوتوكاري عندما كان يتم نقل آخر دفعة من البوسنيين من المجمع إلى الحافلات يوم 13 يوليو، وقد غادر الفريق بوتوكاري إلى براتوناك، حيث سمعوا من الصرب المحليين عن وجود أعداد من البوسنيين المحتجزين في ملعب لكرة القدم، وكان الفريق يستطيع من غرف الفندق الذين يقيمون فيه الاستماع إلى صوت إطلاق نار متقطع من اتجاه ملعب كرة القدم الذي كان يحتجز فيه الرجال المسلمين.

من المؤكد أن أفراد الكتيبة الهولندية، ومراقبو الأمم المتحدة كانوا على علم بوجود بوسنيين مسلمين محتجزين في بوتوكاري، ولكنهم لا يعرفون عددهم ولا أماكن احتجازهم، كما علمت الأمانة العامة للأمم المتحدة من مصدر آخر في 13 يوليو أن الصرب فصلوا الرجال من بين المشردين، وأحضروهم إلى براتوناك، وأعربت للممثل الخاص للأمين العام عن القلق في ظل عدم وجود منظمات دولية أو الصليب الأحمر على مصير هؤلاء المشردين، وأن في أي مفاوضات تجرى مع الصرب لابد من منح الأولوية للوصول إلى هؤلاء المشردين، لقد كانت هناك مخاوف كبيرة في 13 يوليو وعلى كافة الأصعدة من ارتكاب انتهاكات ضد الرجال في سربرنيتسا لم يتم تأكيدها في حينه، وكان التركيز منصبا على أعلى المستويات على معالجة الحالة التي أعقبت سقوط سربرنيتسا، ويبدو أن المجتمع الدولي لم يكن على علم بهذه الإعدامات بهذه الأعداد الكبيرة، ولم يكن يتوقعونها (182).

وقد أخبر ميلادتش بعد ظهر يوم 13 يوليو أن عدة مئات من جثث المسلمين الموتى في منطقة مثلث بانديرا Bandera، وقد طلب ميلادتش من الكتيبة الهولندية اخطار جيش البوسنة أنه لا ينوي قتل مزيد من الجنود، وأن عليهم تسليم أسلحتهم، وقد رفض ميلادتش السماح للمراقبين العسكريين، أو أفراد الكتيبة الهولندية بزيارة المنطقة للتحقق من وجود الجثث بالفعل، وقد تم رفع تقرير بهذا الشأن عبر التسلل القيادي، حتى وصل للأمانة العامة للأمم المتحدة في صباح اليوم التالي، ولكن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة طلب عدم إعلان التقرير حرصا على حياة المراقبين العسكريين في سربرنيتسا (183).

وفي 14 يوليو توجه المبعوث الأوربي بيلت Bildt الى بلجراد، حيث عقد اجتماعا مع كل من الرئيس الصربي، وميلادتش، كما عقد اجتماعا بين قائد قوة الأمم المتحدة للحماية وميلادتش، وقد تم التوصل لاتفاق في 15 يوليو، وقد تضمن الاتفاق السماح لمفوضية اللاجئين والصليب الأحمر بالوصول بالإمكانات الكاملة إلى المنطقة، والوصول لأسرى الحرب، وتسجيلهم وتقييم ما يحصلون عليه من رعاية وفقا لاتفاقيات جنيف، وإعادة الإمدادات لسربريتسا، والسماح للكتيبة الهولندية في سربريتسا بالمغادرة مع أسلحتها يوم 21 يوليو، أو بعد ذلك بقليل، وقيام قوة الأمم المتحدة للحماية بإخلاء فوري للجرحى في بوتوكاري، وبراتوناك مع توفير سيارات الإسعاف اللازمة، وفي الوقت الذي كانت تتم فيه هذه الاجتماعات، والتوصل لاتفاق كانت عمليات الإعدام والقتل تتم على نطاق واسع لمسلمي البوسنة، وبالرغم من توقيع الاتفاق الخاص بسربريتسا يوم 15 يوليو إلا أن الصرب لم يلتزموا بالاتفاق، وعرقلوا وصول القوافل، وإجلاء كل المصابين، كما ضغطوا على نائب قائد الكتيبة الهولندية وممثل المدنيين البوسنيين للتوقيع على إعلان يشير إلى أن إجلاء المدنيين تم وفقا للقانون الإنساني، وتحدث الممثل الخاص للأمين العام في تقرير بتاريخ 17 يوليو عن تقارير غير مؤكدة عن مراكز الاحتجاز والإعدامات وحالات اغتصاب، وغيرها من المذابح وطالب بتتبيه الرأي العام، والإعلام لهذه المسألة في ظل عدم سماح الصرب بالوصول إلى المنطقة، وحذر أن حياة آلاف من البوسنيين قد تكون في خطر، كما تحدث أحد الجنود الهولنديين من الرهائن الذين أطلق سراحهم، ووصل إلى زغرب يوم 17 يوليو إلى وسائل الإعلام عن عمليات القتل التي لم تصب فقط الرجال بل والشيوخ والحوامل والأطفال، واغتصاب بعض النساء، كما بدأ الذين نجوا من عمليات الإعدام بالتحدث إلى وسائل الإعلام المحلية والدولية، ووسط تصاعد هذه التقارير طلبت الأمانة العامة من الممثل الخاص للأمين العام التحقق من هذه التقارير التي تثير القلق، وقد رد الممثل الخاص بأنه تم استجواب الجنود الهولنديين الذين وصلوا الى زغرب، وأن الاستجواب لم يكشف عن انتهاكات مباشرة لحقوق الإنسان، وقد التقى قائد قوات الأمم المتحدة للحماية وميلادتش، وتم توقيع اتفاق ثاني يوم 19 يوليو مشابه للاتفاق الذي وقع يوم 15 يوليو، ولم يحترمه الصرب وكان أهم نقطة التأكيد على الوصول إلى مراكز استقبال المحتجزين في اليوم التالي للاتفاق(184).

وفي تقرير أولي من قوة الحماية في توزلا بعد مقابلات مع البوشناق حتى يوم 20 يوليو والذين نجحوا في الوصول إلى توزلا سواء الذين أجلاهم الصرب بالحافلات، أو الذين توجهوا عبر الغابة سيرا على الاقدام، أشار التقرير إلى أن انتهاكات قد ارتكبت ضد حقوق

الانسان قبل مغادرة القافلة وأثناءها، وكذلك للرجال الذين توجهوا عبر الغابة سيرا على الاقدام، وعندما غادر موظفي الأمم المتحدة بوتوكاري يوم 31 يوليو، ووصلوا إلى زغرب في اليوم التالي تم استجوابهم من قبل موظفي الأمم المتحدة، وقدموا تقريرا إلى الممثل الخاص إلى الأمين العام بعد عشرة أيام، وأشار التقرير أن أفراد الكتيبة الهولندية قد شهدوا أو توفر لهم أدلة مادية على انتهاكات صربية لحقوق الانسان في بوتوكاري من 11 إلى 13 يوليو (185).

أمام الموقف السلبي للأمم المتحدة الذي أدى إلى سقوط سربرنيتسا وزيبا، وانتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها المناطق الآمنة، تقدم تاديوش مازوفيتسكي Tadeusz Mazowiecki المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في يوغسلافيا السابقة باستقالته في 27 يوليو 1995 م (186)، وكانت آخر مهمة له القيام ببعثة إلى توزلا في الفترة من 22 إلى 24 يوليو، وتقديم تقرير عن الوضع فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان بعد سقوط سربرنيتسا، وقد صدر التقرير في 22 أغسطس، وهو أول تقرير رسمي يصدر عن الأمم المتحدة بهذا الشأن (187).

برغم الاتصالات والاتفاقيات مع صرب البوسنة للسماح بوصول ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية إلى سربرنيتسا، ومعرفة مصير آلاف الأسرى الذين اعتبروا في عداد المفقودين، إلا أنهم رفضوا السماح للهيئات الدولية دخول المنطقة، مما دعا ألمانيا للتقدم في 9 أغسطس 1995م بمشروع قانون إلى مجلس الأمن نص على: سماح صرب البوسنة بوصول ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والوكالات الدولية الأخرى إلى الأشخاص المشردين من سربرنيتسا، وزيبا في المناطق الخاضعة لسيطرة صرب البوسنة، والسماح للجنة الصليب بزيارة وتسجيل أي أشخاص محتجزين ضد إرادتهم، بما في ذلك أي أفراد من قوات جيش البوسنة والهرسك، واحترام الصرب لحقوق المحتجزين، وضمان سلامتهم، والحث على إخلاء سبيلهم، والتأكيد على مسؤولية من ينتهكون القانون الدولي الإنساني (188).

ويوضح القرار الذي صدر بالإجماع والمناقشات التي دارت حوله أن المجلس كان يفترض أن الأسرى والمتعلقين مازالوا على قيد الحياة، لذلك تركزت المطالب من أعضاء المجلس في معرفة مصيرهم، وتسجيل أسمائهم وحسن معاملتهم، وإطلاق سراحهم رغم أن بعض الأعضاء أشاروا إلى حدوث انتهاكات وقتل جماعي بحقهم، ومع إن القرار صدر يوم 10 أغسطس أي بعد شهر من سقوط سربرنيتسا، ورغم التقارير الجدية التي تحدثت عن

عميات القتل الذي تعرض لها المسلمين عقب سقوطها، بل إن ممثل ألمانيا نفسه التي تقدمت بمشروع القرار، يذكر أنه بعد عدة أسابيع على سقوط سربرنيتسا لا نعرف مصير من 7000 إلى 8000 من الرجال البوسنيين الذين أسره الصرب واقتادوهم بعيداً، ويتساءل "أين هم الآن؟ ماذا حدث لهم؟ هل هم أحياء يرزقون؟"، وذكر أن آخر معلومات حصل عليها من الصليب الأحمر أن هناك 164 محتجزاً من سربرنيتسا و44 من زيبا(189)

ولعل الكلمة الأقوى في هذا السياق كانت من ممثلة الولايات المتحدة التي أكدت أنه تم ضرب و ذبح واغتصاب العديد من الفارين بصورة جماعية ممنهجة بتوجيهات من قيادات صرب البوسنة وأن هذه المعلومات حصلت عليها الولايات المتحدة من روايات شهود العيان من اللاجئين بالإضافة إلى المعلومات الاستخباراتية، وهذه المعلومات والشهادات تقدم دليل على الجريمة البربرية والهمجية التي ارتكبتها صرب البوسنة(190) وكانت مادلين أولبرايت Madeleine Albright قد أبلغت المجلس بأن صوراً التقطت بالأقمار الصناعية تظهر تراب مبعثر حديث في ملعب لكرة القدم يقع على بعد 33 كيلومتر من براتوناك، وهو ما يشكل مع القرائن الأخرى دليل على حدوث فظائع وأن الضحايا دفنوا في مقابر جماعية(191).

وفي يوم 22 أغسطس صدر أول تقرير رسمي من الأمم المتحدة يناول ما حدث في أعقاب سقوط سربرنيتسا من سوء معاملة وتعذيب وإعدامات جماعية للمسلمين، والذي سبق الإشارة إليه، وفي يوم 30 أغسطس قدم الأمين العام تقرير عن الانتهاكات التي شهدتها سربرنيتسا من إساءة معاملة، وإعدام جماعي وغيرها من انتهاكات للقانون الإنساني، وتعنّت الصرب في الاستجابة للقرارات الدولية حول المفقودين والمحتجزين، وأنه يجب التحقيق في هذه الانتهاكات عن طريق المحكمة الدولية(192).

وبالرغم من قرار المجلس، فلم يلتزم صرب البوسنة به، مما دعا مجلس الأمن في 7 سبتمبر 1995م، لإدانتهم لعدم تعاونهم مع مفوضية شؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر، وأكد المجلس على ضرورة الكشف عن مصير الذين شردوا من سربرنيتسا وزيبا، وتيسير سبل الوصول إليهم، وأن يضمن سلامتهم وإطلاق سراحهم(193).

وفي 31 أكتوبر طلبت البوسنة من مجلس الأمن القيام بإجراء تحقيق حول ملابس سقوت المنطقتين الأمتين في سربرنيتسا وزيبا لتحديد السبب في النيل من قرارته (194)، وفي 2 نوفمبر 1995م نفت يوغسلافيا أي علاقة لها بسقوط سربرنيتسا، أو وجود

معسكرات اعتقال للمسلمين بأراضيها، وأنها تطالب بالتحقيق في جرائم الحرب، ومعاينة مرتكبيها أيا كان الجانب الذي ينتمون إليه(1995)

ويواصل الصرب عدم الالتزام بقرارات مجلس الأمن، ويواصل المجلس إدانة الصرب، وإصدار القرارات التي تؤكد على الالتزام بقراراته ففي 9 نوفمبر 1995 يكرر مجلس الأمن مطالبه، ويطلب المجلس من الصرب؛ السماح للوكالات الدولية بالوصول للمشردين، أو المحتجزين، أو المبلغ عن فقدم في الأراضي التابعة لصرب البوسنة في جمهورية البوسنة وتسجيلهم سواء مدنيين، أو عسكريين تابعين لجيش البوسنة بما فيها سربرنيتسا واحترام حقوقهم، وإطلاق سراحهم على الفور، وغلق جميع معسكرات الاعتقال في سائر أنحاء جمهورية البوسنة(1996).

وفي 27 نوفمبر 1995 يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا عن الانتهاكات في بعض المناطق الخاضعة لصرب البوسنة في جمهورية البوسنة، ومنها سربرنيتسا، وقد تم إعداد التقرير استنادا إلى معلومات الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، وإلى شهادات المشردين واللاجئين الذين وصلوا إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة قوات حكومة البوسنة أو جمهورية كرواتيا، وتقرير أصدرته وزارة الدفاع الهولندية، وكذلك بيانات لأفراد الكتيبة الهولندية، وقد أكد التقرير على الانتهاكات التي ارتكبتها الصرب، وحالات الإعدام الجماعية، وتورط زعماء الصرب والقوات شبه العسكرية الصربية(1997).

وفي 21 ديسمبر يصدر المجلس قرارا يعيد فيه التأكيد على قرارته السابقة بخصوص سربرنيتسا من حيث السماح بالوصول للمشردين والمحتجزين وتسجيل أسمائهم سواء مدنيين أو عسكريين، ولكن الجديد في هذا القرار: التأكيد على أهمية تعاون كل الدول خاصة دول يوغسلافيا السابقة مع المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، وتمكين المدعي العام للمحكمة من جمع الأدلة(1998) وفي 11 مارس 1996م طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجراء تحقيق فوري عاجل بشأن وجود مقابر جماعية قرب سربرنيتسا وفوكوفار وغيرها من الأماكن التي أبلغ عن وقوع أعمال القتل الجماعي فيها(1999).

وهكذا رفض الصرب كل القرارات الدولية، ولم يقف التعنت الصربي عند رفض قرارات الأمم المتحدة بل حالت دون قيام المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة بالقيام بدورها في التحقيق والوصول إلى مواقع المذابح والقبور الجماعية ومحاكمة المتهمين عن هذه المذابح .

ويرجع أساس نشأة المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة إلى تاريخ 6 أكتوبر 1992م، حين اتخذ مجلس الأمن قرارا يطالب الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة من الخبراء للنظر

في التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في يوغسلافيا السابقة، وقد انتهى التقرير المؤقت الأول الذي أعدته لجنة الخبراء في 9 فبراير 1993م إلى المطالبة بإنشاء محكمة دولية مخصصة ؛ لمحاكمة مرتكبي الأعمال الوحشية في يوغسلافيا السابقة، وقد أقر مجلس الأمن بالإجماع في 25 مايو 1993م، وفي إطار الفصل السابع من الميثاق تشكيل المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة(200).

ولكن مع توقف القتال في البوسنة والهرسك في 12 أكتوبر 1995م، ونجاح مفاوضات دايتون في الولايات المتحدة، والتوقيع على اتفاق إطاري عام للسلام في 21 نوفمبر 1995م بين أطراف الأزمة في البوسنة، ثم التوقيع رسميا على هذا الاتفاق الإطاري في 14 ديسمبر من العام نفسه في باريس وانتهاء أزمة البوسنة رسميا(201)تمكنت فرق التحقيق من الدخول إلى الأراضي الخاضعة لصرب البوسنة أو المرور عبرها لإجراء التحقيقات، وجمع الأدلة والاستماع إلى الشهود، وكان أهم شيء تحقق هو العثور على المقابر الجماعية والوصول إليها، وقد بدأ التخطيط لاستخراج الجثث أواخر 1995م، والتي استمر حتى 2001م ، وقد بدأت العمليات الأولى لاستخراج الجثث من المقابر الجماعية في 7 يوليو 1996م، حيث تم اكتشاف أربعة مقابر، وقد عثر على 155 جثة في أول موقع لاستخراج الجثث في سرسكا بالقرب من سربرنيتسا، وكان العديد منها مربوط الأيدي والأرجل، وفي الموقع الثاني في نوبا كاباسا تم استخراج عدد أقل من الجثث، ولكنها كانت أيضا مربوطة الأيدي والأرجل(202)، ثم تم اكتشاف مقبرتين جماعيتين آخريتين في لازيتي وبيليشا، وقد تم استخراج 450 جثة من المواقع الأربعة، وكان الشهود قد أكدوا أن الرجال الذين استسلموا أثناء محاولتهم الهروب من بربرنيتسا قد نقلوا إلى وادي سرسكا حيث تم إعدامهم، وقد توافقت شهادة الشهود مع وجود المقبرة الجماعية في سرسكا، وقد قام الأطباء بتشريح الجثث لتحديد سبب الوفاة، وطريققتها، وجمع الأدلة ؛ لتحديد هوية الضحايا، ثم تسليم الرفات والمتعلقات للمسؤولين الحكوميين ؛ لتحديد الهوية وتسليم الرفات إلى أسرهم لدفنها(203).

وفي عام 1998م تقرر استخراج الجثث في جمهورية صربسكا، وفي مواقع تتعلق بالأحداث التي وقعت على مقربة من سربرنيتسا، وقد بدأ العمل في إبريل في موقع بالقرب من زفورنيك، وقد تم استخراج ما يقرب من 130 جثة، وتأكد أن بعض المقابر تعرضت للعبث، وأنه تم نقل الجثث منها، وتم التعرف على المواقع التي نقلت إليها(204)، وكان التركيز عام 1998 من إبريل حتى جزء كبير من الخريف على المواقع المتعلقة بسربرنيتسا، وقد تم استخراج ما بين 650 و 800 جثة، والتقاط ما يزيد على 20000

صورة وتحديد هويات كثير من الضحايا، كما تم تشريح الجثث في أماكن حفظها، وجمع المعلومات التي تحدد هويتهم (205)، وفي عام 1999 تم التركيز على مواقع القبور الكبيرة المتعلقة بسربرنيتسا عكس عام 1998 التي تم التركيز فيها على المقابر الثانوية، وقد تم اكتشاف 838 جثة، وبقيت جثث في أربعة مواقع، وهو الرقم الأكبر منذ بدأ برنامج استخراج الجثث (206)، وفي عام 2000 تم استخراج جثث دون تحديد عددها أو مكانها في البوسنة، كما تم في كرواتيا وكوسوفو، كما تبين قيام لجنة بوسنية باستخراج جثث لها صلة بقضايا المحكمة، وتم تعيين مراقبين للإشراف على استخراج الجثث التي تقوم بها اللجنة، لفحص الجثث من قبل خبراء الطب الشرعي التابعين للمحكمة، وقد قامت هذه اللجنة باستخراج 380 جثة من ست مواقع، وقد تقرر في 2001 م إيقاف عمليات استخراج الجثث، لعدم وجود مواقع معروفة لها صلة بالتحقيقات، واحتفظت المحكمة بعدد محدود من المختصين بالطب الشرعي، لمراقبة عمليات استخراج الجثث التي تقوم بها دول أو منظمات أخرى على الصعيد المحلي (207).

وقد توصلت المحكمة الدولية إلى أن الذين قتلوا بين 14 و17 يوليو دفنوا خلال 24 إلى 28 ساعة في قبور جماعية قريبة جدا من مواقع الإعدام، وقد تم إجبار بعض الضحايا على حفر قبورهم بأيديهم، وبعضهم أطلق عليه النار وهم يقفون داخل القبور، وقد تم نقل الجثث على مدى عدة أشهر بعد ذلك إلى مقابر ثانوية بلغ مجموعها 33 مقبرة (208) ورغم أن خبراء الطب الشرعي لم يتمكنوا من الجزم بعدد الجثث الموجودة في المقابر الجماعية، نتيجة التحلل الكبير في الجثث فضلا عن تشويه الجثث أثناء عملية نقلها من المقابر الأولية التي دفنت فيها في البداية إلى المقابر الثانوية بواسطة المعدات الميكانيكية، إلا أن الخبراء قدروا عدد الجثث التي تم العثور عليها بما لا يقل عن 2028 جثة (209)، وقد أشارت بقايا الوثائق مثل بطاقات الرخص، وبعض الأشياء الأخرى مثل المجوهرات، وأطراف صناعية، وصور فوتوغرافية وقطع أثرية أخرى، و آيات من القرآن التي وجدت في معظم المقابر إلى أن الضحايا كانوا على صلة بسربرنيتسا (210)

وقد انتقلت مسؤولية استخراج القبور المتبقية إلى حكومة البوسنة والهرسك، بالتعاون مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، وحتى مارس 2009، تم التعرف على 73 قبر، تم استخراج الجثث منها جميعها باستثناء واحدة، وتشمل هذه المقابر 31 قبراً رئيسياً، و37 قبراً ثانوياً، وخمسة قبور لم تتوافر عنها معلومات عما إذا كانت أولية أم ثانوية (211).

وعلى صعيد توجيه الاتهامات والمحاكمات، فقد بدأت المحكمة الدولية الجنائية في عام 1995 م ممارسة دورها في توجيه الاتهامات إلى العديد ممن شاركوا في المذبحة، وعلى

رأسهم كل من كاراديتش، وملاديتش التي وجهت إليهم عريضتي اتهام في يوليو 1995م، وأصدرت أوامر بالقبض عليهم (212).

وبالرغم من عدم إلقاء القبض على كاراديتش وملاديتش لسنوات طوال إلا أن توجيه لائحة اتهامات لهما قد ساعدت في تسهيل المحادثات، والتوصل إلى اتفاق دايتون، حيث أصرت الولايات المتحدة أنها لن تتفاوض مع أي شخص وجهت إليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لائحة اتهام، وهكذا تم استبعاد كاراديتش من التفاوض بوصفه رئيس لصربسكا، واختارت قيادات صرب البوسنة الرئيس الصربي ميلوسيفيتش للتفاوض نيابة عنهم(213).

كما وجهت الإتهام إلى اريدموفتش الذي سبق الإشارة إليه، وهو كرواتي بوسني كان جنديا في مفرزة النسف في جيش صرب البوسنة، وقد شاركت هذه الوحدة في اجتياح سربرنيتسا، وقد اتهم بالإعدام الفوري لمئات البوسنيين العزل في مزرعة برانجيفو في بيليتسا في 16 يوليو 1995م، وقد أقر بالتهمة(214)، وقد أدانته المحكمة بارتكاب جريمة ضد الانسانية بالمشاركة في قتل ما يقرب من 1200 من مسلمي البوسنة في مزرعة برانجيفو، وأصدرت أول أحكامها في 29 نوفمبر 1995م على اريدموفتش بالسجن لمدة 10 سنوات (215)، وقد استأنف اريدموفتش الحكم وتقرر إعادة محاكمته، حيث أبطلت محكمة الاستئناف اعترافه بالذنب على أساس أن المتهم لم يبلغ بما يترتب على اعترافه بالذنب، وقد أعيدت المحاكمة واعترف بالذنب لانتهاكه قوانين وأعراف الحرب، وقد حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات في حكم نهائي(216)، وهو الوحيد من بين من شاركوا في عمليات الإعدام الجماعي الذي سلم نفسه إلى المحكمة، ومن هنا تأتي أهمية شهادته(217).

وقد أصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات ؛ لحث جمهورية صربيا وجمهورية صرب البوسنة على التعاون مع المحكمة، وتسليم المتهمين لديهم للمحكمة، ففي 8 أغسطس 1996م أصدر مجلس الأمن بيانا طالب فيه جميع الدول والأطراف بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، والامتنثال لطلبات المساعدة الصادرة من المحكمة، أو أحد دوائرها ، وأدان المجلس رفض جمهورية صربسكا ويوغسلافيا التعاون في تنفيذ أمر الاعتقال الصادر بحق رادوفان كارديتش، وراتكو ميلاديتش، كما أدان المجلس وضع العقوبات أمام تحقيقات الطب الشرعي التي تجريها المنظمات الدولية في إقليم صربسكا وإقليم البوسنة والهرسك، وطالب بالسماح للموظفين الدوليين بالعمل بحرية، وعدم التعرض لهم (218)، وفي 8 أكتوبر 1995م طالبت البوسنة بالقبض على المسؤولين عن

الانتهاكات لحقوق الإنسان في سربرنيتسا، وغيرها من الأماكن ومحاكمتهم، وفرض عقوبات على الذين يحمون المتهمين دولياً (219).

وفي 10 / 10 / 1996 أعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق من التقدم الضئيل الذي تحقق في قضية المفقودين في البوسنة، والنجاح المحدود التي حققتها السلطات الدولية المعنية ؛ لتحديد مصير المفقودين بعدة وسائل منها: استخراج الجثث من القبور ؛ نتيجة عرقلة صربسكا لهذه الجهود، وأعرب المجلس عن قلقه من أنه لم يتم التوصل إلا إلى مصير بضع مئات فقط من المفقودين (220).

وفي 30 نوفمبر 1998 وفي قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة لاحظت رغم التحسن في تنفيذ أوامر المحكمة الجنائية أن معظم المتهمين الذين لم يتم القبض عليهم يتواجدون في يوغسلافيا وفي صربسكا، وأعربت الجمعية العامة عن القلق من استمرار يوغسلافيا في رفض إلقاء القبض على المتهمين المطلوبين من المحكمة، وإن كان هناك بعض الدلائل على استعداد صربسكا بالتعاون مع المحكمة (221).

وفي 13 يناير 1999م طالبت الجمعية العامة جميع الدول، والأطراف بالتعاون مع المحكمة الدولية، وتسليم المتهمين المتواجدين في أراضيها، والتعاون في إجراءات التحقيق بما فيها استخراج الجثث، وأعربت عن قلقها من استمرار رفض يوغسلافيا إلقاء القبض على المتهمين المطلوبين من المحكمة الدولية وتسليمهم، وطلبت من الأمين العام تقديم تقريراً شاملاً قبل 1 سبتمبر 1999م، يتضمن تقييماً بشأن الأحداث الذي وقعت منذ إنشاء المنطقة الآمنة في سربرنيتسا في 16 إبريل 1993، حتى تصديق مجلس الأمن على اتفاق دايتون للسلام في 15 ديسمبر 1995 (222)، وقد قدم الأمين العام التقرير في 15 نوفمبر 1999م، والذي سبق الإشارة إليه (223).

لقد كانت صربيا و صرب البوسنة يأخذان موقف الإنكار لما حدث في سربرنيتسا بالرغم مما كشفته المحاكمات، وشهادات الشهود، وتقارير الأمم المتحدة، وغيرها من الأدلة عن المذبحة التي حدثت بعد سقوط سربرنيتسا، والتي أصبح مسلم بها على الصعيد الدولي، وقد عبر عن هذه المأساة بعد أن اتضحت جوانبها المختلفة بيان لرئيس مجلس الأمن نيابة عن المجلس في 13 يوليو 2000م في ذكرى مرور 5 سنوات على سقوط سربرنيتسا حيا فيه ذكرى ضحايا أسوأ واحدة من المذابح التي ارتكبت في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، حيث قتل آلاف المدنيين، وتم ترحيل الآلاف الآخرين نتيجة سياسة التطهير العرقي، وأعرب البيان عن أسفه لوقوع هذه الأحداث، وعزمه على عدم ارتكاب هذه الجرائم في المستقبل (224).

وقد اعترضت يوغسلافيا على بيان المجلس، واعتبرت موضوع سربرنيتسا قضية مختلفة، وأنه تم التلاعب في أعداد الآلاف المزعومة من المسلمين القتلى، وأن لجانا دوليه عديدة لم تعثر على مقابر جماعية في سربرنيتسا، وأن بيان رئيس المجلس لا يستند إلى حقائق وأدلة مادية(225).

ومن بين أهم المحاكمات التي أجرتها المحكمة محاكمة الجنرال راديسلاف كراستيتش Radislav Krstić الذي أُلقت قوات تثبيت الاستقرار القبض عليه في ديسمبر 1998 بتهمة الإبادة الجماعية، وانتهاك قوانين الحرب، وارتكاب جرائم ضد الانسانية فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت أثناء وبعد سقوط سربرنيتسا(226)، وقد بدأت محاكمته في مارس 2000م(227)، وقد صدر الحكم في أغسطس 2001م بإدانته بارتكاب إبادة جماعية في الأحداث المتعلقة بسقوط سربرنيتسا، وقد حكم عليه بالسجن 46 عاما(228).

وقد طعن كريستيتش على الحكم، وتم إعادة محاكمته أمام دائرة الاستئناف، التي أدانته باعتباره مذنباً بالمساعدة في ارتكاب الإبادة الجماعية، والتحريض عليها بدلا من المشاركة في عمل إجرامي مشترك لارتكاب إبادة جماعية، وقد خففت المحكمة الحكم بالسجن إلى 35 سنة(229).

إن محاكمة كريستيتش تستمد أهمية كبيرة، ليس فقط كونه جنرال كبير في جيش صرب البوسنة، ولكن لأن المحكمة أكدت أن ما وقع في أعقاب سقوط سربرنيتسا يعتبر إبادة جماعية، وهو الحكم التي أيده محكمة الاستئناف التي ناقشت بشكل معمق هذه القضية، وفندت دافع كريستيتش الذي أنكر أن ما حدث في أعقاب سربرنيتسا يعتبر إبادة جماعية، وأكدت أن ما حدث يشكل جريمة إبادة جماعية، وأن عملية القتل تم التخطيط لها والإشراف عليها من قبل بعض أعضاء هيئة الأركان الرئيسية لجيش صرب البوسنة ؛ للقضاء على جزء من مسلمي البوسنة، وأن الهدف كان إبادة الأربعين ألف مسلم بوسني الذين يعيشون في سربرنيتسا، وهي الجماعة التي كانت رمزاً لمسلمي البوسنة بشكل عام حيث جردوا السجناء البوشناق من العسكريين والمدنيين، كباراً وصغاراً من متعلقاتهم الشخصية، وهوياتهم، وقتلتهم عمداً ومنهجياً فقط على أساس هويتهم، وأن قوات صرب البوسنة كانت تدرك ذلك عندما شرعت في مشروع الإبادة الجماعية، وأكدت المحكمة أن الاسم الصحيح لمذبحة سربرنيتسا هو الإبادة الجماعية(230).

وقد أكدت محكمة العدل الدولية في لاهاي في حكمها في 26 فبراير 2007 أن ما حدث في سربرنيتسا هي جريمة إبادة جماعية لكنها رفضت الطلبات التي تقدمت بها حكومة البوسنة إلى المحكمة بإدانة جمهورية صربيا ؛ لارتكابها جريمة الإبادة الجماعية، ودفع

التعويضات حيث رأت المحكمة أن صربيا لم ترتكب جريمة الإبادة الجماعية، ولم تتأمر أو تحرض على ارتكابها، ولم تكن شريكة في ارتكابها، ولكن المحكمة رأت أن صربيا انتهكت الالتزام بمنع الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالإبادة الجماعية التي حدثت في سربرنيتسا في يوليو 1995، وكذلك لعدم تسليمها راتكو ملاديتش المتهم بالإبادة الجماعية، والمشاركة فيها، كما رفضت المحكمة طلب دفع صربيا تعويضات (231).

وبالرغم من عدم إدانة المحكمة لصربيا بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وأنها رأت فقط أنها لم تتخذ إجراءات لمنعها، إلا أن الحكم يستمد أهميته من تأكيد الحكم الذي أصدرته المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، باعتبار أن ما جرى في سربرنيتسا جريمة إبادة جماعية، وبذلك أصبح هناك حكمين قضائيين يضمنان ما حدث في سربرنيتسا بهذا الوصف.

بعد أن اتضحت صورة ما حدث من مذبحه للمسلمين بعد سقوط سربرنيتسا بمرور الأيام والأعوام من خلال الشهود، وتقارير الأمم المتحدة، وجلسات المحاكمة، ثم حكم المحكمة الجنائية الدولية 2001م، بدأت جهود؛ للضغط على جمهورية صربسكا، وعلى صربيا للاعتراف بالمذبحه وتسليم المتهمين بتهم الإبادة الجماعية، وعلى رأسهم كاراديتش، وملاديتش في إطار محاولة للمصالحة، والتعايش في البوسنة والهرسك بين القوميات المختلفة.

كما عمل اتفاق دايتون الذي أنهى الحرب في البوسنة على وجود آليات؛ لمعالجة المشكلات الناتجة عن الحرب؛ فكان الاتفاق يتطلب التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ لتحقيق العدالة الانتقالية في البوسنة، لذلك كانت كل الجهود الدولية موجهة نحو جمهورية صربسكا، حيث يوجد معظم مرتكبي فظائع الحرب، ولكن ليس معنى ذلك أن الاتهامات والمحاكمات اقتصرت على الصرب فقط، بل شملت الكروات والبشناق، وإن كان العدد الأكبر من المتهمين كانوا من الصرب يليهم الكروات (232).

لقد نص اتفاق دايتون على تعيين مندوب سامي في البوسنة والهرسك كان يتمتع بسلطات تنفيذية كبيرة مكنته من الإشراف على جميع جوانب الدولة من تنظيم الانتخابات، وتعيين المسؤولين المحليين، والموافقة عليهم، والإشراف على الإدارة العامة المحلية، وحقوق الإنسان بصورة جعلت البوسنة أقرب إلى المحمية الدولية (233)، كما نص على تشكيل هيئة قضائية مؤقتة ومستقلة، للعمل على حل بعض مشكلات انتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وأيضًا إعداد البوسنة والهرسك لعضوية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

والاتحاد الأوروبي، ولذلك تم تشكيل لجنة حقوق الانسان في البوسنة والهرسك، وكان من ضمن مهامها الأشخاص المفقودين في مذبحه سربيرينيتسا(234)

وقد عمل المندوب السامي في البوسنة اللورد بادي أشداون Paddy Ashdown (2002-2006) على اتخاذ خطوات في اتجاه العدالة الانتقالية، وإحياء ذكرى المذبحة، والضغط على صربسكا في هذا الصدد، وفي سبيل إحياء ذكرى المذبحة تقرر إقامة نصب تذكاري، ومقبرة لضحايا المذبحة في سربيرينيتسا، وهي خطوة هامة ولها دلالتها لأن اتفاق دايتون الذي قنن الوضع على الأرض، أوجد دولة تتكون من كيانين جمهورية صربسكا وحصلت على 49% من مساحة البوسنة، واتحاد المسلمين والكروات وحصل على 51%، وبطبيعة الحال أصبحت سربيرينيتسا ضمن أراضي جمهورية الصرب(235)، ومن هنا كانت أهمية إنشاء النصب في سربيرينيتسا التي أصبحت خاضعة للصرب، بالإضافة للهدف الرئيسي، وهو الحفاظ على ذكرى الموتى، وتذكير الناس بأولئك الذين نجوا من الإبادة الجماعية، وقد جاءت الفكرة الأولية لهذا النصب من جانب اللورد أشداون بعد زيارته لمعرض الهولوكوست في متحف الحرب الإمبراطوري بلندن، وقد افتتح النصب رسميا في بوتوكاري في 20 سبتمبر 2003م(236) وقد تم دفن المجموعة الأولى المكونة من ستمائة بوسني من ضحايا المذبحة في المقبرة في مارس 2003 وتبع ذلك عدة مئات في وقت لاحق من العام نفسه(237)

كما تم تنظيم مسيرة السلام (Marš Mira باللغة البوسنية) لأول مرة في عام 2005م، وأصبحت المسيرة حدثاً سنوياً منذ ذلك الحين، تقام في الفترة ما بين 8 و 10 يوليو، وتغطي المسيرة طريقاً يبلغ طوله حوالي مائة كيلومتر، وهي رحلة تقام تخليداً لمسيرة الموت التي سار عليها مسلمي سربيرينيتسا في الغابة سيرا على الأقدام إلى مدينة توزلا في عام 1995م، وتنتهي المسيرة يوم 10 يوليو في بوتوكاري قبل إحياء الذكرى السنوية للإبادة الجماعية التي تقام سنويا في 11 يوليو(238).

وعلى صعيد معرفة حقيقة ما حدث في سربيرينيتسا، ومصير المفقودين أصدرت لجنة حقوق الإنسان في البوسنة قرارا بتاريخ 3 مارس 2003م، بناء على الطلبات المقدمة للجنة من أقرباء المفقودين خلال الأحداث التي وقعت في سربيرينيتسا وحولها بين 10 و 19 يوليو 1995، والذي ظل مصيرهم مجهولاً يطالب جمهورية صربسكا بالإفراج عن جميع المعلومات الموجودة حالياً في حوزتها فيما يتعلق بمصيرهم، ومكان وجود المفقودين وجميع المعلومات المتعلقة بمواقع أي مقابر فردية أو جماعية، أولية، أو ثانوية لضحايا أحداث سربيرينيتسا، لم يتم الكشف عنها من قبل، وإجراء تحقيق كامل، وهادف وشامل، ومفصل

في الأحداث التي أدت إلى انتهاكات حقوق الإنسان الراسخة، ودور جمهورية صربسكا في الحقائق المحيطة بمذبحة سربرينيتسا في يوليو 1995، وجهودها اللاحقة، للتغطية على تلك الحقائق، ومصير، وأماكن وجود الأشخاص المفقودين من سربرينيتسا منذ يوليو 1995م، وقد أصدرت حكومة جمهورية صربسكا في 15 ديسمبر 2003 م بناء على قرار حقوق الإنسان قرارا بتشكيل لجنة كانت مهمتها إثبات الحقيقة الكاملة للأحداث التي وقعت في سربرينيتسا، وما حولها بين 10 و 19 يوليو 1995م ؛ بهدف بناء الثقة، وإحلال السلام الدائم في البوسنة والهرسك، وقد تم تشكيل اللجنة في 25 ديسمبر 2003م، وقد ضمت اللجنة ممثلا عن الناجين من مذبحة سربرينيتسا، وممثل عن المجتمع الدولي، ومثلت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في اللجنة بصفة مراقب(239)

وقد مارس المندوب السامي للبوسنة والهرسك أشداون ضغوطا كبيرة على سلطات جمهورية صربسكا، لتشكيل لجنة للتحقيق ، وقام بإقالة بعض الشخصيات الكبيرة التي تعرقل عمل اللجنة وعلى رأسهم، رئيس اللجنة نفسها ماركو أرسوفيتش Marko Arsovi ، وفي منتصف عام 2004م، قدمت اللجنة تقريراً نهائياً عن عملها إلى حكومة جمهورية صربسكا، وفي خطاب تلفزيوني بتاريخ 22 يونيو 2004م، قدم رئيس جمهورية صربسكا دراغان تشافيتش Dragan Cavic (2002-2006 م) تقرير لجنة سربرينيتسا إلى جمهور جمهورية صربسكا، وقد أقر في خطابه أن الأيام التسعة من 10 إلى 19 يوليو من مأساة سربرينيتسا تمثل صفحة سوداء في تاريخ الشعب الصربي، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها مسؤول رفيع المستوى في جمهورية صربسكا بالجرائم المرتكبة، وفي 28 أكتوبر 2004م، ذكرت حكومة جمهورية صربسكا أن التقرير "يوضح أنه في منطقة سربرينيتسا في يوليو 1995م تم ارتكاب جرائم واسعة النطاق، عن طريق الانتهاك اللفظ للقانون الإنساني الدولي، ولكن لم يتم استخدام مصطلح الإبادة الجماعية، لقد كانت التصريحات التي أدلى بها دراغان تشافيتش، وحكومة جمهورية صربسكا في ذلك الوقت تتسم بالشجاعة، ولكنها وعلى الأرجح جاءت تحت الضغط حيث قاموا فيما بعد بمراجعة مواقفهم، ولولا الضغط والمراقبة المستمرة من قبل الممثل السامي فمن المؤكد أن اللجنة لم تكن لتنتشأ على الإطلاق، ولم يكن من الممكن احترام قرار المجلس، ولم يكن هذا الاعتراف ليحدث على الإطلاق(240).

ولم يضيف التقرير أمورا جديدة فيما يخص المقابر الجماعية باستثناء بيانات عن ستة مقابر كانت مجهولة تماما في السابق، ولكن لسوء الحظ، تم العثور على موقع واحد فقط

من هذه المواقع الستة دقيقاً، وهو المقبرة الجماعية في سانديسي، و تم العثور فيها على 17 جثة كاملة فقط في هذا الموقع، وباستخدام مطابقة الحمض النووي تم تحديد هوية 16 شخصاً: 14 رجلاً بالغاً، وطفلين، وكان هؤلاء الضحايا يحاولون الوصول عبر الغابات إلى الأراضي الخاضعة لجمهورية البوسنة، وكانت جميع الجثث ملقاة على بطونها، ورؤوسها متجهة نحو الطريق، مما يعني أنهم أصيبوا بالرصاص في ظهورهم، وألقي عدد كبير من العبوات الناسفة بالقرب من الجثث، وبصفة عامة فقد اعترف التقرير بارتكاب جريمة كبرى في سريبرينيتسا ارتكبتها الجيش والشرطة في جمهورية صربسكا ، كما تم بناء على التقرير عمل قائمة بالذين شاركوا في الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا وعددهم 892 فرداً، وتقرر دفع جمهورية صربسكا مليوني مارك بوسني للنصب التذكاري في بوتوكاري، وبالرغم من ذلك فقد كان نجاح اللجنة جزئياً حيث لم يتم التبرع بالمال، ولم يتم اتخاذ أى إجراء ضد المشاركين في الإبادة الجماعية(241).

وفي عام 2005م، بدأت سلطات جمهورية صربسكا التراجع عن موقفها المتمرد والرافض للتعاون مع المحكمة وتسليم المشتبه فيهم، وبدأت في اعتقال ونقل المشتبه فيهم من صرب البوسنة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقد جاء هذا التغيير تحت ضغط التهديد باستبعادها من المساعدات الدولية لإعادة الإعمار، كما أن صربيا الدولة الراعية لها بدأت تتأى بنفسها عنها حرصاً على دمجها في المؤسسات الأوروبية (242). وعلى صعيد آخر مارس الاتحاد الأوروبي ضغطاً على صربيا للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وتسليم المتهمين، ووضعت ذلك شرطاً لانضمامها للاتحاد الأوروبي، وكات صربيا في البداية قد تجاهلت الاتهامات الموجهة ضد مواطنيها، ورفضت تسليمهم بحجة أن ذلك غير قانوني، واتهمت المحكمة الجنائية الدولية بأنها ذات دوافع سياسية، ومعادية للصرب، كما استندت إلى حجج قانونية حيث اعتبرت أن المحكمة غير شرعية لأنها أنشئت بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي لا يشكل هيئة تشريعية، وأنها انتهكت مبدأ عدم جواز تطبيق القانون بأثر رجعي المحكمة، لأنها ستعاقب شيئاً لم يكن هناك قانون بشأنه وقت ارتكاب الجريمة، ورغم هذه الحجج إلا أن الحجة الأبرز للصرب كانت أن المحكمة أنشئت كمؤسسة موجهة ضد الصرب، وأن هذا التحيز ينتهك مبدأ المساواة أمام القانون، وأن التهم التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حتى تلك اللحظة كانت موجهة فقط ضد أفراد من الجنسية الصربية، وهو ما يؤكد الاتهام بعدم الموضوعية والتحيز(243)

وقد شهدت الفترة من عام 2008م إلى عام 2010م محاولات من الجانبين الاتحاد الأوروبي وصربيا لتأمين خريطة طريق لمفاوضات الانضمام والعضوية في نهاية المطاف لصربيا في الاتحاد الأوروبي ، وقد اتخذت هولندا موقف متشددا من انضمام صربيا حيث أصرت هولندا على "التعاون الكامل" لصربيا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ويبدو أن الشعور بالذنب تجاه ما حدث في سربرنيتسا كان الدافع لاتخاذ هولندا هذا الموقف، ويبدو أن السياسة الأوروبية قد بدأت تؤتي ثمارها حيث قامت بلجراد في يوليو 2008م، بالقبض على زعيم صرب البوسنة السابق رادوفان كاراديتش بعد 12 عام من إصدار المحكمة أمرا باعتقاله(244).

وكانت هناك محاولات في البرلمان الصربي لإدانة ما حدث في سربرنيتسا من جانب بعض المعارضين في الأعوام 2005 و2007 و2009م، ولكن لم يكتب لها النجاح، ولكن في بداية يناير 2010م، اقترح الرئيس الصربي بوريس تاديتش Boris Tadić (2004 - 2012م) بنفسه على البرلمان الصربي إدانة رسمية للجرائم المرتكبة في سربرنيتسا، وهو ما أثار جدلاً داخل صربيا، وفي 30 مارس 2010 وبعد مناقشة في البرلمان الصربي استمرت لمدة 13 ساعة، وانتهت بموافقة 127 من أصل 250 عضواً ، أصدر البرلمان الصربي إعلاناً أدان فيه بشدة الجريمة المرتكبة ضد السكان البوشناق في سربرنيتسا في يولييه 1995م على النحو الذي حدده حكم محكمة العدل الدولية، وتقديم تعازيه واعتذاره بهذه المناسبة لأسر الضحايا ؛ لأنه لم يتم بذل كل ما في وسعهم من أجل منع المأساة(245).

وقد رحبت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بالإعلان، خاصة الفقرة التي وعد فيها البرلمان بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بالوعد باعتقال راتكو ملادينتش، وتقديمه للمحاكمة، وقد تم توجيه النقد للإعلان من جانب جمعيات الناجين من المذبحة، وعديد من الناشطين والمحللين السياسيين في كل من البوسنة وصربيا التي أعربت عن أسفها ؛ لعدم ذكر كلمة الإبادة الجماعية صراحةً، بل تم الإشارة إليها ضمناً في إشارة الإعلان إلى قرار محكمة العدل الدولية، وكذلك الفقرة التي أعرب فيها البرلمان عن توقعه إدانة الدول الأخرى أيضاً الجرائم المرتكبة ضد أفراد الشعب الصربي بهذه الطريقة، مما بدا أنه يضع شروطاً للأطراف الأخرى(246).

وفي خطوة أخرى على استجابة صربيا للمطالب الأوروبية تم في 26 مايو 2011م إلقاء القبض على راتكو ملادينتش في بلغراد، وتم نقله إلى مقر المحاكمة في 31 مايو(247)،

وفي عام 2013 قدم الرئيس الصربي توميسلاف نيكوليتش Tomislav Nikolić (2012-2017م) اعتذارا عن الجريمة التي ارتكبت في سربرنيتسا، ورغم أنه تجنب استخدام مصطلح الإبادة الجماعية إلا أن اعتذاره يحمل أهمية كبيرة بسبب ماضيه الشخصي كعضو في الحزب الاشتراكي الصربي، وهو حزب كان لديه دائماً أجندة قومية ووحودية كما كان نيكوليتش معارضا لإعلان البرلمان عام 2010م بشأن سربرنيتسا، كما كان ينكر وقوع إبادة جماعية في سربرنيتسا (248).

وعلى صعيد آخر كان هناك اعتراف من جانب بعض الدول بما حدث في سربرنيتسا، كإبادة جماعية، وإحياء ذكرى هذا اليوم، بل جاء هذا الاعتراف أحيانا من جانب بعض المدن والولايات كما حدث من جانب ولاية ميسوري Missouri في الولايات المتحدة الأمريكية الذي أصدر مجلس النواب بها قرارا بالاعتراف بالإبادة الجماعية في سربرنيتسا في 11 يوليو 2005م في ذكرى مرور 10 سنوات على مذبحه سربرنيتسا، وتلى هذا الاعتراف قرارا من عمدة مدينة سانت لويس Saint Louis باعتبار يوم 11 يوليو "يوم ذكرى سربرنيتسا في سانت لو" (249)، إلا أن القرار الهام في هذا الصدد هو القرار الذي اتخذه البرلمان الأوروبي في 15 يناير 2009م بالاعتراف بالإبادة الجماعية، ودعوة المجلس والمفوضية إلى الاحتفال بشكل مناسب بالذكرى السنوية للإبادة الجماعية في سربرنيتسا - بوتوكاري من خلال دعم اعتراف البرلمان بيوم 11 يوليو باعتباره يوم إحياء ذكرى الإبادة الجماعية في سربرنيتسا في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، كما دعا القرار جميع بلدان غرب البلقان إلى أن تحذو حذوها، واستجابة للقرار صدرت قرارات مماثلة في عدة دول داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، بما في ذلك كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وكانت بريطانيا أكثر الدول الأوروبية استجابة للقرار والاحتفاء بالذكرى على أعلى المستويات ابتداءً من عام 2013، حيث تقام أنشطة تذكارية لمدة أسبوع تعقد في أماكن بارزة وتشارك فيها النخبة السياسية في بريطانيا، وممثلي عن جمهورية البوسنة، ويتم دعوة مجموعة من الناجين من سربرنيتسا أيضًا للسفر من البوسنة إلى بريطانيا، ومشاركة قصصهم عن الإبادة الجماعية في هذه الأحداث، ويبدو أن بريطانيا كانت تريد كسب اهتمام المسلمين عن طريق الاهتمام بهذه القضية التي يتعاطف معها الرأي العام الإسلامي (250).

وفي الذكرى العشرين لمذبحه سربرنيتسا تقدمت بريطانيا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن لإدانة مذبحه سربرنيتسا، وقد اعترض صرب البوسنة على مشروع القرار، وبعث رئيس هيئة الرئاسة في البوسنة، وهو العضو الصربي في مجلس الرئاسة، والذي كان يتولى

الرئاسة طبقا لنظام التبادل الدوري للرئاسة بين المسلمين والصرب والكروات بمذكرة شفوية، وبصفة شخصية إلى الأمين العام للأمم المتحدة جاء فيها: أنه لا يوجد توافق حول القرار في البوسنة، وأنه أوجد حالة من الانقسام في المجتمع، فالصرب يرفضونه، بينما يؤيده البوشناق، أما الكروات فليدهم حالة من اللامبالاة تجاهه، وانتقدت المذكرة القرار، واعتبرته معاد للصرب؛ لأنه لم يذكر ولا مرة واحدة الضحايا الصرب في المناطق المحيطة بسربرنيتسا، وأكدت المذكرة أن الموافقة على مشروع القرار لن يكون له أي آثار ايجابية وسيؤدي إلى زيادة الانقسام في المجتمع(251).

وردا على هذه المذكرة بعث ممثل بريطانيا في الأمم المتحدة برسالة إلى رئيس هيئة الرئاسة في البوسنة، أوضح فيها أن الهدف من القرار استخلاص الدروس؛ لعدم تكرار الأخطاء في المستقبل، وأنه يتفق معه في الرأي أن القرار يجب أن يسلم بأن هناك ضحايا أبرياء لدى جميع الأطراف بما في ذلك سربرنيتسا، والمناطق المحيطة بها، وأنه يجب تقديم المعتدين أيا كانوا إلى العدالة، واكتمال عملية المصالحة في البوسنة، وأنه تم إدخال تعديلات إضافية على القرار استجابة لمذكرته لجعل القرار أكثر وضوحا، ولكن الممثل البريطاني أكد أن ما جرى في سربرنيتسا هي عملية إبادة جماعية، وهي حقيقة قانونية، وأنه يجب الإقرار بذلك، وهذا الأمر لا يعتبر عداء للصرب، وأكد أن بريطانيا ملتزمة بتقديم قرار متوازن يحيي ذكرى ضحايا الإبادة في سربرنيتسا، ويسلم بمعاناة كافة الأطراف في البوسنة، ويدعو إلى العدالة والمصالحة(252).

وفي 8 يوليو 2015 تقدمت بريطانيا وعدة دول بمشروع القرار إلى مجلس الأمن، والذي يدين جريمة الإبادة الجماعية التي حدثت في سربرنيتسا، ويعتبر الاعتراف بما حدث كجريمة إبادة جماعية شرطا مسبقا للمصالحة، ويدين استمرار إنكار الاعتراف بهذه الجريمة، وأعلن القرار تعاطفه مع الضحايا من جميع الأطراف في النزاع الذي دار في البوسنة والهرسك بما فيها سربرنيتسا، وأعلن ترحيبه باتفاق دايتون للسلام، وأهمية المصالحة(253).

وبالرغم من أن مشروع القرار حاول إرضاء الصرب بالإشارة إلى الضحايا من جميع الأطراف بما فيها الضحايا في المناطق المحيطة بسربرنيتسا إلا أن مشروع القرار وجد معارضة من صرب البوسنة، ومن جمهورية الصرب التي سعت لدي روسيا لمعارضة القرار واستخدام حق الفيتو، وهو ما لقي استجابة من روسيا التي كانت تسعى؛ لاستعادة علاقتها التاريخية مع الصرب، وعملت على تدعيم هذه العلاقة مع صربيا وصرب البوسنة(254).

وفى عام 2017م كانت نهاية عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لتسدل الستار، وتضع النهاية لأزمة البوسنة على المستوي القضائي، ومحاكمة مجرمي الحرب، وقد قامت المحكمة بمحاكمة كل من كارديتش، وملاديتش بعد إلقاء القبض عليهم عامي 2008 و2010م على التوالي، وقد وجهت المحكمة إلى كارديتش 11 تهمة منها ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الانسانية، وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب ارتكبتها في البوسنة والهرسك في الفترة من 1992 - 1995م (255)، وقد أدين بارتكاب إبادة جماعية في سربرنيتسا، وقد صدر الحكم ضده بالسجن 40 سنة في 26 مارس 2016م (256)، وقد وجهت التهم نفسها إلى ملاديتش (257)، وصدر الحكم ضده في 22 نوفمبر 2017م بالسجن مدى الحياة، وقد أدين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في سربرنيتسا، وكان الحكم في قضية ملاديتش ومتهم آخر، هما آخر حكمين تصدرهما المحكمة التي أغلقت نهاية عام 2017م (258).

لقد تارت عديد من الاتهامات وعلامات الاستهزام حول المسؤولية حول سقوط سربرنيتسا، وما أعقبها من مذابح، وتقييم دور الأمم ومسؤوليتها عن هذه المأساة، ولا شك أن مسؤولية مذبحه سربرنيتسا تقع في المقام الأول على عاتق صرب البوسنة الذين ارتكبوا هذه المذبحة، ورغم كل الوثائق الدامغة على ارتكابهم هذه المذبحة بطريقة منظمة، وممنهجة إلا أن هناك إنكارا من جانب الصرب لما حدث في سربرنيتسا رغم اعتراف الصرب، واعتذارهم رسميا سواء بإنكار وقوع إبادة جماعية، أو التشكيك في أرقام الضحايا، والحديث عن مؤامرة بين حكومة البوسنة والولايات المتحدة حول الإبادة الجماعية، لتبرير تدخل الولايات المتحدة، وضرب الصرب، وكذلك اتهام المحكمة الجنائية الدولية بالتحيز ضد الصرب (259).

ولكن يبقى السؤال الرئيسي من الذي مكن الصرب من تنفيذ هذه المذبحة؟ وهل كان هناك امكانية لمنع وقوعها؟ وما الجهات الأخرى التي تتحمل مسؤولية هذه المذبحة؟

لقد وجهت اتهامات إلى حكومة البوسنة والهرسك بأنها ساهمت في سقوط سربرنيتسا ، وبدرجة أقل في المذبحة التي تلتها، وقد تركزت الاتهامات في ثلاث نقاط أساسية :

- النقطة الأولى: قيام البوشناق بقيادة ناصر أوريتش بشن هجمات على القرى الصربية في منطقة سربرنيتسا، وهو الأمر الذي أثار نقمة الصرب

النقطة الثانية: أن البشناق لم يلتزموا باتفاقي إبريل ومايو 1993م ، ولم يسلموا جميع أسلحتهم

النقطة الثالثة: أن حكومة البوسنة تعمدت سقوط سربرنيتسا على يد الصرب، وأن قوات الحكومة البوسنية المكلفة بحماية سربرنيتسا لم تبذل أي مقاومة، وأن ذلك كان بناء على طلب حكومة البوسنة التي كانت تهدف إلى زيادة الضغط على المجتمع الدولي للتدخل ضد الصرب، وأن القوات البوسنية التي هربت من سربرنيتسا كانت تحمل أسلحة جديدة مضادة للدبابات، ولا تزال في أغلفتها البلاستيكية(260).

إن هذه الاتهامات فيما يتعلق بالنقطة الأولى والثانية تتجاهل دوافع وخلفيات موقف البشناق من هاتين التهمتين فبالنسبة للنقطة الأولى المتعلقة بمهاجمة القرى الصربية، وارتكاب جرائم حرب بقيادة ناصر أوريتش، يجب التفرقة بين الهجمات قبل قرار مجلس الأمن باعتبار سربرنيتسا منطقة آمنة وبعد القرار، فبالنسبة لاتهام البوشناق بمهاجمة القرى الصربية بين مايو 1992 ويناير 1993، والتي أسفرت عن مقتل نحو ألف صربي من المدنيين والجنود، فقد تجاهل من يرددون هذا الاتهام المعاناة الشديدة التي ألحقها الصرب أنفسهم بالبشناق في بداية الحرب من قتل وتطهير عرقي، وعندما تمكن البشناق من استرداد سربرنيتسا من أيدي الصرب، وهي بلدة أغليبيتها إسلامية كما مرينان ومهاجمة القرى الصربية ودفع الصرب إلى التراجع، كان لهذا التراجع أثره على الصرب الذين كانوا يتطلعون للانتقام من هذه الهزيمة(261)

أما الهجمات التي شنها البشناق بعد اعتبار سربرنيتسا منطقة آمنة فقد تم المبالغة فيها من جانب صرب البوسنة لتبرير ما ارتكبه من مذابح، والواقع أن الغارات القليلة التي شنها البشناق طوال عامين لم تكن لها أهمية تذكر، وفقا لما أكده أفراد الكتيبة الهولندية، وكان هدفها في الغالب الحصول على الطعام بعد الحصار الخانق الذي فرضه الصرب على سربرنيتسا، وإعاقتهم دخول قوافل الإغاثة الانسانية بل إن المصادر الصربية نفسها تؤكد أن قوات البوسنة في سربرنيتسا لم تكن تشكل أي تهديد لها، وأكبر غارة شنها البوشناق كانت في 26 يونيو 1995م على قرية فيزينتسا أسفرت عن إحراق عدة منازل وقتل أربعة من الصرب وسرقة ما يقرب من مائة شاة، وهو لا يبرر بأي حال ما قام به الصرب بعد أسبوعين من احتلال سربرنيتسا وذبح أبنائها(262).

وقد ألفت قوات حلف شمال الأطلسي القبض على ناصر أوريتش في إبريل 2004م، وتم نقله جواً إلى لاهاي لمواجهة الاتهامات بارتكاب جرائم حرب ضد صرب البوسنة، وهو ما أدى إلى رد فعل غاضب بين البشناق سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي حيث كان ينظر إليه على أنه بطل للمقاومة ضد الصرب، بينما يعتبره الصرب مجرم حرب(263).

وقد وجهت إلى ناصر أوريتش تهم ارتكاب انتهاكات قوانين الحرب، أو أعرافها ضد الصرب البوسنيين في سربرنيتسا وحولها(264)، وقد صدر الحكم ضده في ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ م حيث أدانته المحكمة بالتقصير في اتخاذ التدابير الرشيدة واللائمة لمنع ارتكاب جرائم من قبل مرؤوسيه في منطقة سربرنيتسا، وما حولها في البوسنة والهرسك خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ م وحكم عليه بالسجن لمدة عامين(265)، وقد برأته المحكمة من تهمة التدمير المتعمد للمدن أو البلدات أو القرى دون أن يكون هناك ضرورة، وقد راعت المحكمة في حكمها الظروف السيئة السائدة في مدينة سربرنيتسا والمنطقة المحيطة بها في تلك الفترة نتيجة الهجوم الذي شنته القوات الصربية المتفوقة عسكرياً، وتدفق اللاجئين بشكل لا يمكن السيطرة عليه، ونقص الغذاء وغيره من الضروريات، والفوضى العامة، وقد أمرت المحكمة بإطلاق سراحه على الفور نظراً لأنه ظل رهن الاحتجاز لمدة تزيد عن الحكم الصادر ضده(266)، وفي 3 يوليو 2008 برأته محكمة الاستئناف من التهم الذي أدين بها(267).

لقد سعى صرب البوسنة للاستيلاء على سربرنيتسا في هذا التوقيت مع اقتراب نذر نهاية الأزمة في البوسنة وإدراكهم أن الوقت لا يلعب لصالحهم، وأن أى اتفاق سيأخذ بعين الاعتبار الوضع على الأرض، وهو ما تحقق بالفعل، حيث جاء اتفاق دايتون متوافقاً، ومقراً بسيطرة كل طرف على الأرض الخاضعة له، وبذلك نجح مخطط صرب البوسنة، وأصبحت سربرنيتسا خاضعة لهم كما مر بنا.

أما النقطة الثانية المتعلقة بعدم تسليم كل الأسلحة، فقد تم جمع قدر من الأسلحة سمح لقوات الحماية بإعلان أنه تم جمع الأسلحة، وكما مر بنا فقد كانت الأمم المتحدة نفسها غير متشددة في جمع السلاح، كما تم تهريب بعض الأسلحة إلى مسلمي سربرنيتسا، ولكن من المهم الإشارة إلى أن صرب البوسنة لم يلتزموا هم أيضاً فلم يسحبوا أسلحتهم الثقيلة كما ينص الاتفاق(268).

أما عن النقطة الثالثة واتهام قوات البوسنة بعدم إبداء أي مقاومة، فهو قول بعيد عن الدقة لقد بدأ هجوم الصرب على سربرنيتسا يوم 6 يوليو حتى احتلال المدينة يوم 11 يوليو، وقد وقعت اشتباكات بين قوات صرب البوسنة، وقوات الحكومة طوال هذه المدة، كما تشير إلى ذلك تقارير الأمم المتحدة باستثناء يوم 11 يوليو، ويشير الخبراء العسكريون إلى أن قوات الحكومة البوسنية لم يكن بمقدورها الدفاع عن المدينة لفترة طويلة أمام قوات صرب البوسنة المنظمة، والتي كانت تدعمها الدبابات والمدفعية، بينما كانت قوات الحكومة تفتقد التنظيم والتدريب، وقلة الأسلحة مقارنة بقوات صرب البوسنة، وحتى الأسلحة الحديثة التي تم

تهريبها إليهم مثل مضادات الدبابات لم يكونوا قادرين على استخدامها نتيجة نقص التدريب، كما رفضت القوات الهولندية إعادة أسلحتهم إليهم، أما انسحاب قوات الحكومة يوم دخول قوات صرب البوسنة المدينة، فقد حث قائد القوات الهولندية ليلة 11 يوليو قوات الحكومة على الانسحاب من مراكزهم الدفاعية جنوب المدينة، وهي الجهة التي كان يتقدم منها الصرب على أساس قيام طائرات حلف الأطلسي بشن غارات على قوات الصرب المتقدمة، وقد شوهد الكثير من السكان ومعهم عدد من المقاتلين المسلحين قدر ما بين 1000 و1500 يتجهون ليلة 11 يوليو إلى الناحية الغربية من المدينة(269).

إن الطرف الأكبر الذي تقع عليه المسؤولية في مذبحه سربرنيتسا هي الأمم المتحدة بكل أجهزتها من أمانة عامة، وجمعية عمومية، ومجلس أمن ودول أعضاء خاصة الدول الخمسة الكبرى التي تملك حق النقض، وقيادات الأمم المتحدة الذين تولوا مسؤولية تتعلق بسربرنيتسا سواء على الصعيد المدني أو العسكري وقوات الحماية الدولية، وقد اعترف الأمين العام بهذه المسؤولية في تقريره .

فرغم أن مجلس الأمن أجاز استخدام القوة لحماية المناطق الآمنة، إلا أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تم إعطاؤها قواعد الاشتباك التي سمحت لهم بإطلاق أسلحتهم فقط إذا تم إطلاق النار عليهم هم أنفسهم، وليس إذا تم إطلاق النار على الأشخاص الذين كانوا تحت حمايتهم المفترضة، ولهذا وتحت أعين الأمم المتحدة الهادئة، أمطر القناصة والمدفعية الصربية النار على سراييفو والمناطق الخمس الآمنة الأخرى(270)، لقد كشف مفهوم المناطق الآمنة عن عيوب خطيرة منذ اليوم الأول، بدءاً بحقيقة إرسال قوات حفظ السلام إلى منطقة لا يوجد فيها سلام يمكن الحفاظ عليه، وتنص قواعد نشرها على موافقة الأطراف المتنازعة عليها، والحياد بين جميع الأطراف بصرف النظر عن المعتدي والمعتدى عليه، وعدم استخدامها القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، وبالتالي لم يكن لدى قوات الحماية التفويض أو المعدات والأسلحة اللازمة لخوض معركة، لقد كانت المأساة هي أن مصطلح "المنطقة الآمنة" خدع السكان، وجعلهم يعتقدون أن هذه المناطق توفر قدرًا من الحماية لم يكن موجودًا في الواقع، علاوة على ذلك، كان هناك تباين شديد بين أهداف الأمم المتحدة ومواردها، فبدلاً من 34 ألف جندي طالبتهم مقر الأمم المتحدة لحراسة المناطق الستة الآمنة، أرسلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة 7500 جندي فقط للخدمة(271).

كما تقاعست الدول الأعضاء عن المساهمة في الموارد البشرية وغيرها من أجل تنفيذ الأحكام المتعلقة بـ "المناطق الآمنة" فلم تعرض أي قوات إضافية فيما يتعلق بسربرنيتسا

في الوقت التي كانت سريرينيتسا تحت وصاية من قوات حفظ السلام الهولندية قليلة العدد، والذين كانوا مسلحين بأسلحة خفيفة، ولم يكن من الممكن أن يكونوا نداءً للصرب الذين بلغ عددهم 2000 مسلح مسلحين بالدروع والمدفعية. لقد ثبت أن المناطق الآمنة على الأرض هي من بين أكثر الأماكن غير الآمنة في العالم (272).

وحتى السلاح الأقوى الذي كان من الممكن أن تستخدمه الأمم المتحدة، ويحقق شيئاً من التوازن في ظل ضعف القوات على الأرض، وهي القوة الجوية، فقد كان هناك تردد في استخدامها من جانب قادة الأمم المتحدة لأسباب مختلفة، منها خشية انتقام الصرب من قوات حفظ السلام، والحرص على الحياد، وعدم عرقلة وصول المعونات الإنسانية، لقد كانت القوة الجوية بالنسبة لهم مجرد سلاح للتهديد للرد على الهجمات على المناطق الآمنة، ويعترف تقرير الأمين العام بالخطأ في عدم استغلال القوة الجوية كوسيلة رادعة، وكذلك الخطأ في التصريح بعدم اللجوء إلى القوة الجوية إلا كخيار أخير، والقبول بضرب المناطق الآمنة بالفدائف بصورة يومية (273)

ومن المهم هنا التوقف عند قيام الأمم المتحدة باستخدام القوة الجوية بعد تردد عندما خرق الصرب أحكام منطقة حظر الأسلحة حول سرايفو وفتحوا النار على المدينة في مايو 1995م، وقد رد الصرب على الهجمات بأخذ أكثر من 300 من موظفي الأمم المتحدة كرهائن، وبالرغم من أن الصرب كانوا يدركون أن قتل الرهائن لم يكن خياراً ممكناً بسبب رد الفعل السلبي المحتمل من الرأي العام الدولي، لكن الحكومات المختلفة التي لها قوات في البوسنة رضخت للابتزاز الصربي، واعتبرت أن خطر الرد الصربي غير العقلاني كبير للغاية، فتم وقف الغارات الجوية وبدأت المفاوضات، للإفراج عن الرهائن، لقد أدى هذا الموقف في الواقع إلى حسم مصير سريرينيتسا (274).

ولعل رضوخ الأمم المتحدة للصرب يفسر عدم الاستجابة لطلب القوات الهولندية التدخل الجوي سواء عند مهاجمة الصرب نقطة مراقبة اكو، أو عند بداية الهجوم على جيب سريرينيتسا، ولكن ربما لم يقف الأمر عند عدم الرغبة في تكرار ما حدث مرة أخرى، فهناك تقارير تشير إلى تعهد قائد الحماية برنار جانفويه Bernard Janvier بعدم استخدام القوة الجوية مرة أخرى أثناء تفاوضه، لإطلاق سراح رهائن الأمم المتحدة، وأن الرئيس الروسي يلتسين صرح أن الرئيس الفرنسي شيراك أكد له أن استخدام الضربات الجوية في البوسنة قد انتهى، وقد نفى جانفويه للأمانة العامة للأمم المتحدة وجود تعهد أو اتفاق منه بهذا الصدد (275).

وقد رأى التقرير الفرنسي حول سقوط سربرينيتسا في نوفمبر 2001م أنه كان ينبغي على الجنرال الفرنسي برنار جانففيه الامتثال لطلب الدعم الجوي من القوات الهولندية، ولكنه قلل من شأن صرب البوسنة، وقد دحض التقرير الافتراضات القائلة بوجود "صفقة" بين جانففيه وملاديتش، بحيث يتم إطلاق سراح رهائن فرنسيين من قوات الحماية الدولية لدى الصرب، مقابل وعد بعدم شن هجمات على الصرب في حالة الهجوم على سربرينيتسا، حيث لا يوجد دليل يدعم مثل هذه الصفقة، وربما أيضا لا يوجد دليل يدحضها(276).

لقد كان الصرب يدركون حقيقة موقف الأمم المتحدة من استخدام القوة الجوية، ولذلك لم يلقوا بالا للإنذارات من جانب الأمم المتحدة باستخدام القوة الجوية، لقد كان أول اختبار عملي فيما يتعلق بالاستيلاء على سربرينيتسا يوم 3 يونيو، عندما هاجم صرب البوسنة مركز مراقبة إيكو على حافة المنطقة الآمنة، في سربرينيتسا، ولم يجدوا أي مقاومة، واستولوا على المركز، وهذه كانت بداية لما حدث بعد ذلك، وفي اليوم التالي 4 يونيو اجتمع ملاديتش مع قائد قوة الأمم المتحدة، جانففيه، وخرج بانطباع مؤداه أن الأمم المتحدة لن تستخدم القوة الجوية ما دام صرب البوسنة يمتنعون عن تهديد موظفي الأمم المتحدة، وعندما بدأ الصرب الهجوم على الجيب، ولم يتم الاستجابة إلى طلب القوات الهولندية يومي 6 و8 قرر ميلادتش في 9 يوليو الاستيلاء على المدينة(277).

لقد كان هدف الصرب في البداية ، تقليص المنطقة الآمنة إلى 1×4.5 كيلومتر من أبعادها التي كانت تبلغ مساحتها 5×10 كيلومتر طبقا لاتفاقي إبريل ومايو عام 1993م، ولكن أمام الموقف المتخاذل للأمم المتحدة قرر الصرب الاستيلاء على سربرينيتسا بأكملها(278).

ويبقى موضوع عدم قيام طائرات حلف الأطلسي بشن غارات صباح يوم 11 يوليو على مواقع الصرب، كما كانت تنتظر القوات الهولندية لغز فشل تقرير الأمين العام في تقديم إجابة واضحة عنه، إن التسلسل القيادي لقوة الحماية في سربرينيتسا يتطلب رفع الطلب إلى القطاع الشمالي الشرقي في توزلا، ثم قائد الحماية في سرايفو، ثم مقر قوة السلام في زغرب، ولم يستطع تقرير الأمين العام تحديد المسؤولية، وعلى من تقع، على سربرينيتسا أم توزلا أو سرايفو، وعندما تم تقديم طلب جديد بالضربات الجوية صباح 11 يوليو بعد تأكيد عدم قدوم الطائرات حدث تأخير في الاستجابة في مستويات التسلسل القيادي رغم تقديم أكثر من طلب، وعندما جاءت الطائرات كان الوقت قد تأخر بالفعل(279).

وكان من الأخطاء على الصعيد العسكري للأمم المتحدة أن القادة على الأرض كان يتبعون توجيهات حكوماتهم، وليس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذين كان من

الناحية النظرية قائد العملية، وكانت الحكومات المشاركة بقوات تعارض اتخاذ تدابير صارمة لوقف هجمات الصرب ضد المدنيين البوسناق، حرصا على سلامة، وأمن قواتهم الذين يعتبرونها أولوية أولى لهم(280).

لقد أرجع تقرير الأمين العام بعض الأخطاء لسوء التقدير، وأنها وقعت عن حسن نية، لكن هناك بعض المواقف، والتصريحات لمسؤولي الأمم المتحدة، الذين على علاقة بالأزمة لا يمكن تبريرها إلا أنها نوع من التواطؤ مع الصرب، وكان على رأسهم ياسوشي أبدى أكاشي Yasushi Akashi ، المبعوث الخاص للأمين العام، والجنرال مايكل روز Michael Rose وبرنارد جانففيه، الذين تعاقبوا على قيادة قوات الحماية للأمم المتحدة ، وقد هدد روز ذات مرة بقصف المواقع البوسنية بالقنابل على الرغم من أنه كان يقاوم دائماً أي شيء أكثر من مجرد الضربات الرمزية ضد الصرب، ويمكن تفسير ذلك بأنهم أرادوا إنهاء الصراع بأي ثمن، وكان أقصر طريق يمكنهم رؤيته لمثل هذه النتيجة هو استسلام الطرف الأضعف، وفي أبريل 1994م، عقد أكاشي وروز مؤتمرا صحفيا استنكرا فيه الدعم المعنوي الذي تقدمه أمريكا للمسلمين لأنه "يشجعهم على القتال."، ثم أضاف الجنرال روز، في إشارة إلى المسلمين الذين يعيشون في مدن جورازدي سربينيتسا وزيبا، والتي أعلنها مجلس الأمن رسمياً "مناطق آمنة"، إن خيارهم الوحيد هو الخروج أو الخضوع للعيش تحت الحكم الصربي "لم تكن كلمات روز المروعة سوى دعوة لما حدث بعد عام، عندما حدثت مذبحه سربينيتسا، لم تفشل الأمم المتحدة في وقف أو منع المذبحة في سربينيتسا فحسب، بل لقد ساعد في تحقيق ذلك، وكانت تعليقات روز غير المسؤولة مجرد بداية لهذا التواطؤ(281).

كما تتحمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية حول سقوط سربينيتسا، نتيجة عدم قيام الدول التي قدمت التزامات داخل مجلس الأمن بدورها، وغياب الإرادة السياسية المعلنة للتدخل في سربينيتسا خاصة من جانب الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن(282)

لقد تم فرض حظر السلاح على جمهوريات يوغسلافيا السابقة، والتي لم يتضرر منه الصرب في الوقت الذي كانت فيه البوسنة أكبر المتضررين منه رغم أن الحظر فرض قبل استقلالها، ولم يتدخل مجلس الأمن لحمايتها في الوقت الذي حرّمها من السلاح، وحق الدفاع عن النفس، وظل الصرب يهاجمون المناطق الآمنة دون أي تحرك جدي لوقف الهجمات، وكان الأمر يتطلب تدخلا سياسيا وعسكريا(283).

وكان الاتهام الأكبر في المسؤولية عن المذبحة يتجه في الأساس إلى القوات الهولندية التي كانت موجودة على الأرض، وكان عليها التعامل مع الموقف، فهل كانت تستطيع الدفاع عن منطقة سربرنيتسا والتصدي للصرب؟ وهل كانت تستطيع وقف المذبحة التي تعرض لها البوشناق؟

في الواقع لقد كان اللاجئين وقوات الأمم المتحدة، في جيب سربرنيتسا رهائن؛ فكل ما في الجيب كان يعتمد على حسن نية الصرب؛ من أجل بقائهم، لقد كانت قوات الحماية تعتمد على التهديد باستخدام القوة الجوية، وفي نهاية المطاف، استخدامها فعليا لكن ضعف قوات الأمم المتحدة في سربرنيتسا، وغيرها من المناطق الآمنة حال دون استخدام القوة بشكل فعال، فلم يكن لدى قوة الحماية سوى عدد صغير نسبياً من القوات المسلحة، وكان الدعم الجوي متاح من حلف شمال الأطلسي يتطلب موافقة قيادة قوات الحماية (284).

لقد وجه تقرير الأمم المتحدة أربعة انتقادات رئيسية للقوات الهولندية ثلاثة منها لم تكن حاسمة وتهمة واحدة فقط كانت قاطعة، وكان الانتقاد الأول: عدم إطلاق طلقة واحدة على القوات الصربية، فقد كان وقوع اشتباك واحد كفيلاً بتغيير مسار الأحداث، ولكن التقرير يسلم في الوقت ذاته بضعف القوات الهولندية كما وكيفا مقارنة بقوات الصرب، أما الانتقاد الثاني فهو: عدم قيامها بحماية البشناق الذين لجأوا إلى مقرها، وأنه كان يجب أن يكونوا دروعاً بشرية؛ لحمايتهم ومنع الصرب من التقدم، وإعطاء وقت للتفاوض على مستوى أعلى، ولكن التقرير يقر بأنه كان من الممكن أن تقوم القوات الصربية بقصف مقر قيادة القوات الهولندية وقتل الآلاف، الانتقاد الثالث: عدم تسليم البشناق الأسلحة التي جمعت منهم طبقاً لاتفاق إبريل ومايو بعد هجوم الصرب على جيب سربرنيتسا، وأن هذا القرار كان مجافياً للحكمة، ومع ذلك يلفت التقرير أن تسليم الأسلحة على ما يبدو لم يكن ليغير من الأمر شيء نظراً لقلّة عددها ورداءة أنواعها (285).

بالنسبة لما ذكره التقرير للانتقاد الأولى فالأرجح بنسبة كبيرة رغم ضعف القوات الهولندية مقارنة بالقوات الصربية أن وقوع اشتباك مباشر بين الجانبين كان سيغير مسار الأحداث، لقد بدأ الهجوم الصربي على الجيب يوم 6 أكتوبر، وسقطت مدينة سربرنيتسا يوم 11 يوليو أي أن الأمر استغرق 6 أيام فلم يكن هجوم الصرب على سربرنيتسا كاسحاً، وباندفاع قوى، لقد كان اشتباك القوات الهولندية، ولو في نقطة مراقبه كفيلاً بتصعيد الأمر، والتعامل معه بجديّة خاصة أن قواعد الاشتباك كانت تسمح للقوات الهولندية بالدفاع عن نفسها، ولعل أكبر دليل على ذلك طلب القوات الهولندية التدخل الجوي في أول يوم للقتال 6 يوليو ويوم 8 يوليو.

لقد كانت هناك مشكلة أيضا حقيقية في التواصل، وتبادل المعلومات ففي الوقت الذي كان يتعرض الجيب للهجوم من جانب الصرب عقد اجتماع في جنيف لكبار قادة الأمم المتحدة برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة نفسه حضرة كبار قادة قوات الأمم المتحدة للسلام يوم 8 يوليو، ولم تثر فيه قضية هجوم الصرب على سربرينيتسا، ولا احتمال تخطيط الصرب للاستيلاء عليها، ويبدو أن أول علم لهذه القيادات بهذا الهجوم كان يوم 9 يوليو أي في اليوم الرابع لبداية الهجوم الصربي، وكان التقدير الأولى أن الصرب يسعون لتحصين الجيب، ويذكر تقرير الأمم المتحدة استنادا إلى بعض الوثائق الصربية التي لم يذكرها أن الهجوم كانت له أهداف محدودة في البداية، وأن قرار الاستيلاء عليه جاء بعد أن تقدموا بسهولة غير متوقعة، وقدروا أن قوات الحماية غير قادرة أو راغبة في إيقافهم على التقدم، وهو الأمر الذي يشكل إدانة كبيرة للأمم المتحدة (286).

وبالنسبة للانتقاد الثاني الخاص بعدم توفير القوات الهولندية الحماية للاجئين إيهان، وأنه كان يجب أن يكونوا دروعا بشرية لحمايتهم ومنع الصرب من التقدم، فيبدو أن في هذا الرأي مبالغة شديدة، لقد فرض سقوط سربرينيتسا نفسه على أرض الواقع، وأصبح مقر الكتيبة الهولندية محاصر من جانب الصرب، ولم يكن قائد القوات الهولندية يملك أي أوراق قوة؛ لمواجهة الصرب سواء عسكريا أو على مائدة التفاوض مع ملاديتش، وقد اعترف أنه لا يستطيع حماية قواته فضلا عن حماية اللاجئين، كما إن إدخال جميع من لجأوا إلى مقر الكتيبة كان على ما يبدو صعبا من الناحية اللوجستية، نظرا للأعداد الكبيرة لهم، والتي بلغت 25 ألف، فضلا عن صعوبة توفير وسائل المعيشة، كما أن عملية إجلاء اللاجئين تمت بسرعة كبيرة خلال يوم ونصف، وهذه الظروف لا تعفي القوات الهولندية من المسؤولية أمام حالة الإذعان والاستسلام لمطالب ملاديتش، وربما أكبر انتقاد ممكن أن يوجه إليه هو الموافقة على طلب ميلاديتش فصل الرجال عن النساء، وقيام الصرب باستجواب كل واحد منهم؛ لمعرفة مجرمي الحرب منهم دون حتى أي ضمانات حقيقية تضمن سلامتهم، وقد ذكر نائب قائد الكتيبة أنه اعترض لدى الصرب على هذا الإجراء، ولكنه عدل عن رأيه بعدما أكدوا أنهم سيعاملون كأسرى حرب طبقا لاتفاقية جنيف، وأنهم لن يصابوا بأذى، وكان الإجراء الوحيد الذي اتخذه محاولة كتابة قائمة بأسماء الرجال داخل وخارج المقر، والتي انتهت بكتابة قائمة بأسماء 239 داخل المقر فقط، واعتبرها ضمانا لاتباع أثرهم عن طريق تقديم القائمة إلى لجنة الصليب الدولية والجهات الدولية الأخرى، وهو إجراء لم يكن له أي قيمة، ولم يوفر لهم أي حماية، لقد كان قائد الكتيبة وقائده يدركان مخاطر فصل الرجال، وقد أقر بذلك في شهادتهما في المحكمة (287).

وكان الخطأ الأكبر في هذا الصدد هو إرغام الرجال الذين كانوا داخل المقر على مغادرته، رغم اليقين بحدوث عمليات إعدام نقلها بعض الجنود الهولنديون والمراقبون العسكريون، لقد بدأ الصرب بترحيل من هم خارج المقر أولاً، بينما تم ترحيل من هم داخل المقر في اليوم الثاني والأخير لعملية الترحيل يوم 13 يوليو، وبعد الأنباء عن عمليات إعدام قد انتشرت مساء يوم 12 وصباح يوم 13 يوليو، لقد جاء إخراجهم من المقر بعد التيقن من مخاطر حقيقية، وليست محتملة عن عمليات القتل، وكان هذا كافياً لمنع إخراجهم أو بمعنى أدق تسليمهم للصرب.

ويلقي حسن نوهانوفيتش، وهو شاهد عيان الضوء على تفاصيل ما حدث داخل المقر خاصة وأن أخاه أحد الذين أخرجوا من المقر، حيث يذكر أن الرجال داخل المقر أصيبوا بالذعر، كما ذكر القائمة التي تم إعدادها للرجال داخل المعسكر، وذكر أن هذا الأمر بدأ مريباً، وأن القائمة كانت موقعة من قبل نائب قائد الكتيبة فقط، وذكر أنه كان يرى أن الصرب سيفكرون مرتين قبل أن يؤذوا الأشخاص الواردة أسماؤهم في القائمة، وينكر أنه سأل فرانكن عن شائعات قيام الصرب بقتل الرجال، وأن فرانكن قال له: "لا تنتشر هذا الهراء لإثارة الذعر"، وفي منتصف نهار يوم 13 يوليو انتهت عملية إجلاء من هم خارج المقر، وطلب الهولنديون من المترجمين إبلاغ الأشخاص الموجودين بالداخل مغادرة المخيم في مجموعات مكونة من خمسة أشخاص، ولم يفكر في محاولة إبقاء الرجال والصبية في الداخل، لقد أمر الجميع في المخيم بالمغادرة دون أي خيار، ويضيف أن الصرب عند البوابة كانوا يحملون سكاكين طويلة ومعدات قتالية كاملة. تبحث على اللاجئين الذين كانوا يغادرون، وأن الجنود الهولنديون كانوا يقفون جانباً، ويراقبونهم وهم يأخذون جميع الأولاد والرجال بعيداً عن زوجاتهم وأخواتهم وبناتهم، ويذكر أنه توسل إلى الرائد فرانكن للسماح لأخيه بالبقاء معه لكنه رفض (288).

أما الانتقاد الثالث الخاص برفض القوات الهولندية تسليم البشناق الأسلحة التي جمعت منهم فهو عمل يتعارض مع الناحية القانونية والأخلاقية، لقد جمع هذا السلاح مقابل توفير الحماية لهم، ومع عجز القوات الهولندية توفير هذه الحماية، وقيام الصرب بخرق الاتفاق، والهجوم على الجيب كان الطبيعي والمنطقي رد السلاح للبشناق، كحق طبيعي وقانوني من باب الدفاع عن النفس كطرف معتدى عليه فضلاً عن أنهم الطرف الأضعف بصرف النظر عن قيمة وأهمية هذه الأسلحة التي لم تكن غالباً لن تغير في الأمر شيئاً، ولعل ما يثير الدهشة ما ورد في تبرير أحد القادة الهولنديين لعدم تسليم الأسلحة إلى البشناق بأن

"الدفاع عن الجيب مسؤوليتنا لا مسئوليتهم" (289)، في الوقت الذي لم تطلق فيه القوات الهولندية رصاصة واحدة ضد الصرب

أما الانتقاد الرابع فكان عدم إبلاغ الكتيبة الهولندية قيادات الأمم المتحدة بما توافر لديهم من معلومات عن انتهاكات لحقوق الإنسان، ومؤشرات ومعلومات عن حالات قتل، وربما لو تم رفع تقارير عن هذه الانتهاكات لكانت هناك استجابة، وتعامل سريع مع هذه الانتهاكات من جانب المجتمع الدولي، ولتم إنقاذ بعض الأرواح، ولا يقدم تقرير الأمين العام تفسير منطقي لهذا الموقف من جانب الكتيبة الهولندية حيث يرجع الأمر إلى الاخفاق في تبادل المعلومات (290).

والواقع لا يمكن التسليم بأن الاخفاق فقط هو السبب، فهناك عدد من علامات الاستفهام تدور حول سلوكيات ونظرة الكتيبة الهولندية وقائدها للشناق، حيث تم إعطاء الجنود الهولنديين منذ البداية صوراً متحيزة وعنصرية للمجتمع الذي تم تكليفهم بحمايته، خاصة الرجال الذين تم وُصفهم بالعنف والهمجية (291) وفي مساء يوم 13 يوليو وبعد أن انتهى إجلاء جميع اللاجئين كان الهولنديون يحتفلون، ويعزفون الموسيقى الصاخبة، ويشربون الجعة دون أي مراعاة للانتهاكات الصارخة التي كان يتحدث عنها الجميع، ومنها أفراد من الكتيبة الهولندية (292)

وعند مغادرة سربيرينيتسا، أعلن قائد الكتيبة الهولندية، أنه لا يوجد أحيار وأشرار في البوسنة، وأبدى أعجابه بالجنرال ملاديتش أمام كاميرات التلفزيون الهولندي، ووفقاً لرئيس أركان الجيش الهولندي، هانز كوزي Hans Currie، فإن هذا الإعجاب تجاه صرب البوسنة وازدراء البوشناق كان مشتركاً "من الأعلى إلى الأدنى" في الكتيبة الهولندية، الأمر الذي كان ينبغي أن يؤدي فقط إلى تكثيف الشعور بالذنب والعار بعد المذبحة، ومع مرور الوقت، بدأ جنود الكتيبة الهولندية أيضاً في التحدث عما رأوه وعاشوه في الجيب، وكان بعضهم منفتحين تماماً في انتقاد سلوك قادتهم وزملائهم العسكريين (293).

كان لموقف الكتيبة أثره سواء داخل هولندا، أو على أقارب المفقودين، أو بمعنى أدق القتلى، ففي هولندا كانت الانتقادات التي وجهت للقوات الهولندية في سربيرينيتسا، وضغوط البرلمان، والرأي العام أثرها على الحكومة الهولندية التي رضخت لضغوط البرلمان، وكلفت المعهد الهولندي لتوثيق الحرب عام 1996م بعمل بحث حول الأحداث التي وقعت في سربيرينيتسا (294).

وفي 10 أبريل 2002م، وبعد ست سنوات قدم مدير معهد توثيق الحرب النسخة الأولى من التقرير حول الأحداث المتعلقة بسربيرينيتسا عام 1995م إلى وزير التعليم والثقافة

والعلوم الهولندي، لقد كان من الواضح أن الهدف من التقرير هو التأكد عما إذا كان السياسيون أو العسكريون أو الموظفون المدنيون، أو قوات حفظ السلام الهولنديون هم المسؤولون عما حدث بأي شكل من الأشكال، ولم يوجه التقرير أي اتهام لفرد أو مؤسسة هولندية (295)

فالتقرير الذي تحدثت على أنه من المستحيل معرفة ما كان سيحدث لو تدخلت الكتيبة الهولندية بدلاً من الوقوف مكتوفة الأيدي لم يجب عن السؤال الرئيسي ماذا كان ينبغي على الكتيبة الهولندية أن تفعل نظراً لتفويضها المتمثل في حماية الناس في المنطقة الآمنة التابعة للأمم المتحدة؟ وقد قدم رئيس الوزراء الهولندي ويم كوك Wim Kok استقالته عقب صدور التقرير، وأدلى ببيان أكد فيه فشل المجتمع الدولي في توفير الحماية الكافية لأولئك الموجودين في المناطق الآمنة، ولذلك فشلت حكومة هولندا باعتبارها عضواً في المجتمع الدولي أيضاً، وأكد كوك أن جنود الكتيبة الهولندية ليسوا مسؤولين عما حدث، ولم يشر بيان كوك إلى الأخطاء التي ارتكبتها الهولنديون في يوليو 1995م لا على المستوى الميداني، ولا على المستوى الحكومي في لاهاي (296).

لقد كان بيان كوك يعني إلقاء المسؤولية فيما حدث على المجتمع الدولي، وأن حكومته تتحمل المسؤولية السياسية وليست القانونية باعتبارها جزءاً من المجتمع الدولي، وهو ما يعني تبرئة ساحة القوات الهولندية من أي مسؤولية، وبالرغم من الحرص الرسمي في هولندا على تبرئة ساحة القوات الهولندية، إلا أنه يبدو خاصة مع استمرار إثارة الأمر على الرأي العام أن شيئاً من الشعور بالذنب كانت تشعر به السلطات الهولندية، وربما بدا ذلك كما سبق الإشارة في موقفها المتشدد من التأكيد على تعاون صربيا الكامل مع المحكمة الدولية، كشرط لقبول دخولها الاتحاد الأوروبي.

أما على مستوى أهالي ضحايا مذبحه سربرنيتسا، فقد حملوا الأمم المتحدة، والقوات الهولندية بصفة أساسية المسؤولية، وقد تبنت جمعية "أمهات سربرنيتسا"، التي تمثل حوالي 6000 من أقارب ضحايا مجزرة سربرنيتسا، وبدأ نشاطها عام 1996، وإن لم تسجل كجمعية بصفة رسمية إلا عام 1999 قضية اختفاء، وقتل أسره (297)، وقد قامت بمجموعة متنوعة من الأنشطة لمعرفة الحقيقة حول اختفاء وقتل أفراد أسره، مثل المظاهرات الرمزية، والمسيرات السلمية، والتجمعات العامة والخطابات والإعلام (298) كما لجأت الجمعية إلى القضاء، ورفعت بالإضافة إلى عشرة من الأفراد في 4 يونيو 2007م دعوى مدنية في المحكمة الجزئية في لاهاي ضد الأمم المتحدة، ودولة هولندا حملتهما فيها مسؤولية سقوط سربرنيتسا وعواقبه؛ لأنهم فشلوا في التزامهم بمنع الإبادة الجماعية،

وطالبوا بإصدار حكم تفسيري، بأن المدعى عليهم تصرفوا بشكل غير قانوني، وطالبوا بدفع تعويض عن الخسارة التي تكبدوها (299)، بالإضافة إلى ذلك، فقد سعى المدعون إلى إجبار المدعى عليهما على قبول المسؤولية الأخلاقية عن الأحداث التي وقعت في سربيرينيتسا، ولكن هذه الدعوى اصطدمت بالحصانة التي تتمتع بها الأمم المتحدة، حيث قررت المحكمة الابتدائية في 10 يوليو 2008 أنها غير مختصة بالنظر في الدعوى المرفوعة ضد الأمم المتحدة؛ بسبب حصانتها، وقد أيدت محكمة الاستئناف حكم المحكمة الابتدائية (300).

ومع استنفاد جميع السبل القانونية المحلية، رفع الأمر إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي أعلنت في 11 يونيو 2013 بالإجماع رفض الطلب استناداً إلى أن النزاع المطروح، يتعلق باستخدام مجلس الأمن لسلطاته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (301).

وبالرغم من رفض القضاء تحميل هولندا أي مسؤولية استناداً إلى حصانة الأمم المتحدة، فقد حكم القضاء الهولندي في قضيتين آخريتين لصالح المدعين من أقارب الضحايا، وكان قد سمح للموظفين المحليين العاملين مع الكتيبة الهولندية، والذين يحملون بطاقة هوية تابعة للأمم المتحدة، بالبقاء في المجمع، والرحيل مع الكتيبة الهولندية، إلا أن هذا الأمر لم يتم تنفيذه بالنسبة لشخصين هما إبرو نوهانوفيتش والد المترجم حسن نوهانوفيتش، والشخص الثاني ريزو مصطفى الذي كان يعمل كهربائياً في الكتيبة الهولندية، وقد لجأ ريزو مصطفى إلى المجمع مع عائلته بعد سقوط سربيرينيتسا، وعلى الرغم من أنه أراد البقاء فقد تم إخراجهم من المجمع حيث قام الصرب بفصله عن أسرته، وتم قتله (302).

ويختلف وضع ابرو نوهانوفيتش عن وضع ريزو مصطفى، فهو لم يكن يعمل موظفاً لدى الأمم المتحدة، ولكن تم إدراج اسمه في قائمة من يحق له البقاء في المجمع، بناءً على أنه أحد الثلاثة الذين رافقوا قائد الكتيبة الهولندية في المفاوضات مع ملاديتش، باعتباره ممثلاً للاجئين المدنيين، ولكن المشكلة التي واجهته كانت في مطالبة الهولنديين ابنه الأصغر محمد مغادرة المجمع، ورفض طلب والده وأخوه حسن بقاءه في المجمع رغم الإلحاح على هذا الطلب، وكان الخيار صعباً أمام والده، إما أن يظل بمفرده وينجو بنفسه، أو يغادر مع ابنه، ويلقى مصيره المجهول، واختار الأب أن يغادر مع ابنه وزوجته حيث قتلوا على يد الصرب (303).

وقد قام حسن، وأسرته ريزو مصطفى برفع قضيتين ادعيا فيهما أن الدولة الهولندية ارتكبت خطأً غير مشروع، وأنها يجب أن تعوضهما عن الضرر اللذين تكبداه نتيجة لهذا الفعل

غير المشروع، وفي 8 سبتمبر 2008م رفضت محكمة لاهاي المحلية الادعاء في كلتا القضيتين، معتبرة أن أفعال الكتيبة الهولندية لا يمكن أن تُنسب إلا إلى الأمم المتحدة، ولكن محكمة الاستئناف نقضت الحكم في 2011م، ورأت أن الدولة الهولندية مسؤولة عن مقتل الرجال الثلاثة والد حسن نوهانوفيتش مترجم الكتيبة الهولندية وشقيقه الأصغر محمد، بالإضافة إلى ريزو مصطفى، واستندت إلى أن الدولة الهولندية كان لها سيطرة فعالة على الكتيبة الهولندية من الناحية العملية وليست النظرية فحسب، وأن سلوك الكتيبة الهولندية كان مرتبطاً بشكل مباشر بقرارات وتعليمات الحكومة الهولندية، كما أنها اعتبرت أن سقوط سربرنيتسا أدى إلى إنهاء عملية حفظ السلام، وأنه اعتباراً من 11 يوليو 1995م فصاعداً، كان الهدف الوحيد للكتيبة الهولندية هو إجلاء اللاجئين بطريقة تضمن سلامتهم، وخلصت المحكمة إلى أنه عندما طُلب من الرجال البوسنيين المغادرة، كان لدى الكتيبة الهولندية معلومات كافية عن الأحداث التي وقعت خارج المجمع مما يعني أن الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة عشر وستين عاماً، الذين غادروا المجمع، كانوا معرضين لخطر حقيقي للقتل، أو المعاملة اللاإنسانية على يد القوات الصربية، ولو تم السماح لهم بالبقاء، داخل المجمع لكن هؤلاء الرجال ما زالوا على قيد الحياة مثل جميع اللاجئين الذين سمح لهم بالبقاء داخل المجمع، وبالنسبة لإبرو نوهانوفيتش والد حسن الذي سمح له بالبقاء داخل المجمع، فيمكن أن تعزى وفاته إلى الطرد غير المشروع لابنه الذي كان يرفقته حيث كان من المفهوم والمتوقع أن يختار إبرو مرافقة ابنه القاصر، وبالتالي فإن الدولة مسؤولة أيضاً عن الضرر الذي لحق بحسن بسبب وفاة والده، لقد وجدت المحكمة أن حياة الضحايا كانت في خطر، وأن مرتكب الضرر (الدولة الهولندية) كانت على علم بالخطر، وأن مرتكب الضرر كانت لديه السلطة القانونية والقدرة على التدخل لمنع الخطر (304)، ورغم أن هذا الحكم جزئياً ويتعلق بأفراد محددين، لكن يظل له أهميته بتأكيد مسؤولية الدولة الهولندية

لقد كان سقوط سربرنيتسا المنطقة الآمنة طبقاً لقرارات مجلس الأمن، وما أعقبها من تطهير عرقي بتهجير ما يقرب من 25 ألف من سكانها، ثم المذابح الجماعية لرجالها الذين وقعوا في قبضة الصرب جريمة إبادة عرقية منظمة، وممنهجة قام بها صرب البوسنة، ويتحمل مسؤوليتها بصفة أساسية الأمم المتحدة بكافة أجهزتها ومؤسساتها التي كانت على صلة بما حدث، خاصة قوات الحماية الدولية الهولندية، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هل استخلصت الأمم المتحدة والدول الأعضاء الدروس والعبر مما حدث في سربرنيتسا لمنع تكرار هذه الجريمة مرة أخرى؟

يشير تقرير الأمين العام إلى أن: أهم الدروس المستفادة مما حدث في سربرنيتسا، أنه يجب مواجهة أي محاولة ممنهجة ومنتعمدة لتهريب شعب، أو قتله، أو طرده باستخدام كافة الوسائل، لقد حاول المجتمع الدولي التفاوض مع نظام غاشم، وانتهى الأمر بالفشل، واستلزم الأمر في النهاية اللجوء إلى القوة (305) والواقع أن هذا لم يحدث، بل إن المأساة تكررت من جانب صربيا في كوسوفو عام 1998، ولا حاجة إلى الذهاب بعيدا في ضرب الأمثلة فجريمة الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل حاليا في غزة تجري على رؤوس الأشهاد، وتبثها القضائيات، وليس في الخفاء وسط صمت وتخاذل من المجتمع الدولي، سواء عن عجز أو تواطئ، ورغم التدابير الاحترازية التي طالبت بها محكمة العدل الدولية، والتي تعطي دلالة على وجود مؤشرات على إبادة جماعية - حتى وإن لم يصدر الحكم النهائي بعد- لم يتم احترامها ، وسيظل الأمر قابل للتكرار، طالما تكررت نفس الأخطاء، وطالما كانت لغة المصالح هي التي تحرك مواقف الدول، وبصفة خاصة الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

هوامش البحث

- 1- فوزي محمد طایل: البوسنة والهرسك في إطار المؤامرة الغربية، دار القبس للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 13
- 2- أكرم رزق: حتى لا تضيع البوسنة والهرسك كما ضاعت الأندلس، ج1، دار الفرقان، الرياض ، 1992، ص 30
- 3- وكالة الأنباء الإسلامية: البوسنة والهرسك قصة شعب مسلم يواجه العدوان، دار الاعتصام، القاهرة، 1994، ص 141
- 4- أحمد بن عبد الكريم نجيب: البوسنة والهرسك دراسة عامة، د. ط، اسطنبول، 2001، ص 6
- 5- جمال الدين سيد محمد: البوسنة والهرسك، دار سعاد الصباح، الكويت، 1992، ص 11
- 6- وسام عبد العزيز: البوسنة . الصرب . كرواتيا قراءة في التاريخ الباكر، عين للدراسات والبحوث، القاهرة 1994، ص 50
- 7- وسام عبد العزيز: السلاف في شبه جزيرة البلقان وجهود الامبراطورية البيزنطية لاسترداد سيادتها، المجلة التاريخية المصرية، المجلدان 31/30، (1983- 1984)، ص 143- 147
- 8- وكالة الأنباء الإسلامية: مرجع سابق، ص 145
- 9- عبد المنعم الجميعي: الجذور التاريخية لأزمة البوسنة والهرسك، مجلة بيار، نادي أبها الأدبي، عدد 11، ديسمبر، 1993، ص 88
- 10- روبرت مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، القاهرة، 1993، ص 155
- 11- توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن، القاهرة، 1957، ص 208 - 214
- 12- صفوت سيد أحمد حسين: البوسنة والهرسك منذ الفتح العثماني حتى مؤتمر برلين 1463- 1878، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، 1999، ص 396
- 13- صفوت سيد أحمد حسين: الأزمة البلقانية 1875 وأثرها حتى 1913، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2002، ص 327
- 14- محمد الأرنؤوط: الإسلام في يوغسلافيا من بلغراد إلى سراييفو، القسم الثاني، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 193
- 15- جمال الدين سيد محمد: مرجع سابق، ص 17

- 16- حسين عبد القادر: انشطار يوغسلافيا دراسة تاريخية تحليلية، مركز الدراسات العربي- الاوروبي، باريس 1996، ص 20
- 17- محمد الأرنؤوط: مرجع سابق، ص 200
- 18- جوزيف بروز تيتو (1892 - 1980م): رئيس يوغسلافي سابق، ولد عام 1892م في إحدى القرى القريبة من عاصمة كرواتيا زغرب، نشأ في أسرة فقيرة شارك في الحرب العالمية الأولى، وقد تم أسره من جانب القوات الروسية، وفي عام 1928م، اتهم بالتآمر على النظام الملكي، وُجِّه به في السجن حتى عام 1934م، انتخب عام 1934م عضواً في اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الشيوعي اليوغسلافي، ثم رئيساً له عام 1937م قاد المقاومة ضد الاحتلال الألماني لبلاده أثناء الحرب العالمية الثانية، بعد استقلال يوغسلافيا عام 1945 تولى رئاسة الوزراء، وفي عام 1953 انتخب رئيساً ليوغسلافيا، وظل في منصبه حتى وفاته عام 1980
- عبد الكريم العلي: تيتو (1892.1980)، الموسوعة العربية
[/https://arab-ency.com.sy/ency/aboutus](https://arab-ency.com.sy/ency/aboutus)
- 19- محمد خليفة: الإسلام والمسلمون في بلاد البلقان، مركز دراسات العالم الإسلامي، ليبيا، 1994، ص 455 - 456
- 20- نويل مالكوم: البوسنة، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة العامة للكتاب، 1997، القاهرة، ص 242
- 21- محمد الأرنؤوط: مرجع سابق، ص 207 - 208
- 22- محمود شاكر: المسلمون تحت السيطرة الشيوعية، المكتب الإسلامي، بيروت، 1982، ص 120-121
- 23- ميهوبي أميرة وقمراس صباح: البوسنة والهرسك من الفتح العثماني 1389م إلى معاهدة دايتون 1995م، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017، ص 27
- 24- نويل مالكوم: مرجع سابق، ص 245
- 25- محمد الأرنؤوط: مرجع سابق، ص 209 - 210
- 26- طارق السيد سليم: البوسنة والهرسك في الفترة من 1878- 1945 دراسة في التاريخ السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2000، ص 363 - 365
- 27- النشرة الإخبارية للمؤتمر الإسلامي: عدد 31، إبريل 1993، ص 8
- 28- محمد الأرنؤوط: مرجع سابق، ص 210 - 211

- 29- نفس المرجع ، ص 209، انظر ملحق رقم 1
- 30- حسين عبد القادر: انشطار يوغسلافيا دراسة تاريخية تحليلية، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 1996، ص 78
- 31- نويل مالكوم: مرجع سابق، ص 252 - 255
- 32- محمد خليفة: مرجع سابق، ص 413
- 33- Kalyvas, Stathis N and Nicholas Sambanis: Bosnia's Civil War in Understanding Civil War : Evidence and Analysis, World Bank, 2005,p.192
- 34- Christopher Paul, Colin P. Clarke, Chad C. Serena: Mexico is Not Colombia: Alternative Historical Analogies for Responding to the Challenge of Violent Drug-Trafficking Organizations, Supporting Case Studies Paperbac, Washington, 2014, p.53
- 35- سلوبودان ميلوشيفيتش (1941-2006م): رئيس صربي سابق، ولد في صربيا عام 1941م، انضم إلى الحزب الشيوعي في سن 18 عامًا، درس القانون في جامعة بلجراد، تولى رئاسة شركة الغاز المملوكة للدولة، ورئاسة أحد البنوك الكبرى في بلغراد، وفي عام 1984م تولى رئاسة الحزب الشيوعي في العاصمة بلغراد، ثم في صربيا عام 1987م، وفي عام 1989م عينه البرلمان الصربي رئيسًا لجمهورية الصرب، قام في عام 1999م بهجمات وحشية على كوسوفو، مما أدى إلى قيام حلف شمال الأطلسي بحملة جوية على الصرب، هُزم في الانتخابات الوطنية في عام 2000م، وفي العام التالي تم القبض عليه، وتسليمه إلى هولندا لمحاكمته بتهمة الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم حرب حيث بدأت محاكمته عام 2002م، توفى في زلزالته عام 2006م قبل الحكم عليه

Slobodan Milošević: John B, Allcock

<https://www.britannica.com/biography/Slobodan-Milosevic>

- 36- محمد خليفة: مرجع سابق، ص 415-416
- 37- فلاديمير تيسمانيانو: تاريخ أوروبا الشرقية، ترجمة: أمل رواش، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص 294-296
- 38- Kreitlow, Brian: Moving Past the Bosnia Fallacy: New Models for Understanding Syria, prism , Vol. 4, Syria Supplement ,2014,p.70,
- 39- طارق السيد سليم: البوسنة والهرسك في عهد تيتو في الفترة من 1945-1965، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2006، ص 254 - 257

40- Steinke, Ralph R: A Look Back at NATO's 1999 Kosovo Campaign: A Questionably "Legal" but Justifiable Exception?, Connections , Vol. 14, No. 4, Fall 2015, p.45

41- موقعة كوسوفو: وقعت عام 1389م بين الجيش العثماني بقيادة السلطان مراد الأول، وجيش الصرب وحلفائه بقيادة أمير الصرب لازار، وانتهت بهزيمة الصرب، ومقتل أميرهم، كما استشهد السلطان العثماني مراد الأول بعد الموقعة، حيث قام صربي أثناء تفقد السلطان الجرحى والقتلى بطعنه بخنجره

لمزيد من التفاصيل انظر:

صفوت سيد أحمد حسين: البوسنة والهرسك، مرجع سابق، ص 88 - 89

42- نويل مالكوم: مرجع سابق، ص 261

43- المرجع نفسه، ص 261

44- محمد الأرنؤوط: مرجع سابق، ص 214

45- حسين عبد القادر: مرجع سابق، ص 92 - 93

46- Calic, Marie-Janine: A History of Yugoslavia, Trans: Dona Geyer, Purdue University Press, 2019, p.297

47- حسين عبد القادر: مرجع سابق، ص 97 - 103

48- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون: وثيقة رقم A/54/549، الحالة في البوسنة والهرسك، تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 55/53، سقوط سربرينيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 11

49- علي عزت بيغوفيتش: علي عزت بيغوفيتش (1925-2003م): سياسي ومفكر بوسنوي، ولد عام 1925م في بلدة بوسانا كروبا شمال غرب البوسنة، درس القانون في جامعة سراييفو، أسس مع زملائه في الثانوية نادي "الشبان المسلمين"، وتوسع النادي فيما بعد ليصبح جمعية ثقافية وخيرية، اجتذب عدداً من طلاب جامعة سراييفو، اعتقل في عهد تيتو لمدة خمس سنوات (1949-1954م) عمل محامياً بعد خروجه من السجن، وفي نفس الوقت انتظم في الكتابة في مجال الفكر الإسلامي، صدر له في عام 1981م كتاب "البيان الإسلامي" الذي أثار ثائرة السلطة الشيوعية، فتعرض للاعتقال والمحاكمة، وحكم عليه عام 1983م بالسجن 14 عاماً، ومع انهيار الشيوعية عام 1989م، خرج من السجن بعد إعادة محاكمته وتبرئته، أسس حزب العمل الديمقراطي عام 1990م، والذي فاز في الانتخابات التشريعية، وتولى رئاسة جمهورية البوسنة والهرسك في العام نفسه، توفي عام 2003م

محمد مختار الشنقيطي: أرواح مشرقة (5).. علي عزت بيغوفيتش، 2023/3/27

https://www.ajnet.me/blogs/2023/3/27/علي-عزت-بيجوفيتش-إسلامي-بأفق-

إنساني

50- محمد حرب: البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة، المركز المصري للدراسات العثمانية، القاهرة، 1994، ص 99- 100

51- نويل مالكوم: مرجع سابق، ص 271

52- علي عزت بيجوفيتش: مذكرات علي عزت بيجوفيتش، ترجمة وإعداد محمد يوسف عدس، كتاب المختار، القاهرة، 2004، ص 77- 78

53- Calic, Marie-Janine: op. cit, P.301

54- محمد خليفة: مرجع سابق، ص 545 - 546

55- السيد عوض عثمان: يوغسلافيا ومشكلات ما بعد الاعتراف الأوربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 108، 1992، ص 271

56- رادوفان كاراديتش (1945م -) سياسي وطبيب وشاعر صربي، ولد في الجبل الأسود عام 1945م، لكنه يعتبر نفسه من الصرب، درس الطب النفسي في جامعة سراييفو، عمل طبيباً بعد تخرجه، ونشر عدداً من الدواوين الشعرية، شارك عام 1990م في تأسيس الحزب الديمقراطي الصربي في البوسنة والهرسك، وكان يريد بقاء جمهورية البوسنة والهرسك ضمن يوغسلافيا للمساهمة في تأسيس "صربيا الكبرى"، تولى رئاسة جمهورية صرب البوسنة التي أعلنها الصرب من جانب واحد، قاد الحرب في البوسنة ضد المسلمين، قدمت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لائحة اتهام ضده عام 1995م، موجهة له عديد من الاتهامات منها: الإبادة الجماعية في سربرنيتسا، لكنه ظل فاراً من وجه العدالة حتى يوليو 2008م، عندما قبض عليه في بلغراد، حكم عليه بالسجن المؤبد عام 2016م.

https://www.ajnet.me/politics/2019/3/20/رادوفان-كاراديتش-صرب-البوسنة

57- راتكو ملاديتش: عسكري صربي ولد عام 1942م في قرية كالينوفيك في البوسنة، أصبح ضابطاً في صفوف الجيش اليوغوسلافي في عهد تيتو، تم تعيينه عام 1992م، قائداً لجيش صرب البوسنة، وجهت له المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة عام 1995، عديداً من التهم على رأسها التطهير العرقي، والإبادة الجماعية، أُلقي القبض عليه في مايو 2011م في بلغراد، حكم عليه المحكمة بالسجن مدى الحياة عام 2017م

https://www.bbc.com/arabic/world-42081979

- 58- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-05-88-T, 10 June 2010,pp.25-26
- 59- جمال الدين سيد محمد: مرجع سابق، ص 22
- 60- محمد حرب: مرجع سابق، ص 106
- 61- نويل مالكوم: مرجع سابق، ص 288 - 289
- 62- بكر محمد إبراهيم: حروب غيرت مجرى التاريخ، مركز الياية للنشر والإعلام، القاهرة، 2004، ص 231
- 63- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S_23067 ، 1991/9/25
- 64- عبد الله مبشر الطرازي: صفحات من تاريخ جمهورية البوسنة والهرسك ، د. ن، جدة، 1992، ص 58
- 65- Pitic, Badema: The Sound of Genocide: Music, Memory, and Commemoration in Postwar Bosnia , Ph. D, University of California,2017,p.14
- 66- التطهير العرقي: هو قيام فئة عرقية تسيطر على منطقة معينة بالقضاء على أفراد فئات عرقية أخرى، باستخدام وسائل مختلفة كالتهديد والقتل والتدمير والتهجير الإيجاري والاعتصاب والتعذيب والتمثيل بالجنث والإعدام.
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس الأمن، الدورة السابعة والأربعون، وثيقة رقم A/47/666، ورقم S/24809 ، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في إقليم يوغسلافيا سابقاً، أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، 17 نوفمبر 1992، ص 6
- 67- Cushman, Thomas and Meštrović, Stjepan G: This Time We Western Responses to Genocide in Bosnia Knew, nyu,1996,p.94
- 68- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس الأمن، الدورة السابعة والأربعون، A/47/666 ، و S/24809 ، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في إقليم يوغسلافيا سابقاً، أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، 17 نوفمبر 1992، ص 8 - 11
- 69- تقرير الأمين العام عن سريرنييتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 14-16
- 70- Nissen, Christine and Albrecht, Peter: To UN or not to UN: The question of Nordic UN peacekeeping: Danish Institute for International Studies, 2018,p.3
- 71- Cyr, Rachel E: From Negation to Affirmation: Witnessing the Empty Tomb in the Era of Forensic Scientific Testimony , Ph. D, Faculty of Arts of Science Trent University,2017,p.116

- 72- Connor, Melissa: Landscapes of Conflict, Ph. D, The Graduate College at the University of Nebraska, 2005,p.139
- 73- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.4
- 74-DİKİCİ, Ali: Bonsai Savaşı'nda Srebrenica Savunmasının Komutanı Naser Oriç'in Hikâyesi, Avrasya Etüdleri, Cilt 50 , Sayı 2 , 2016,p. 185
- 75- Žarkov, Dubravka and Glasius, Marlies (editor): Narratives of justice in and out of the courtroom : former Yugoslavia and beyond, Dojčinović, Predrag, The Shifting Status of Grand Narratives in War Crimes Trials and International Law: History and Politics in the Courtroom, New York,2014,p.77
- 76- Honig, Jan Willem: Avoiding War, Inviting Defeat: The Srebrenica Crisis, July 1995, The Journal of Contingencies and Crisis Management, Volume 9 Number, 4 December ,2001,p.201
- 77- Helge Brunborg, Torkild Hovde Lyngstad and Henrik Urda: Accounting for Genocide: How Many Were Killed in Srebrenica, European Journal of Population,2003,p.232

78- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 18

79- ناصر أوريتش: عسكري من مسلمي البوسنة ولد عام 1967م في بلدة بوتوكاري التابعة لسربرنيتسا، تم تجنيده بالجيش اليوغوسلافي في 1985/1986م، حيث التحق بوحدة خاصة للدفاع الذري والكيميائي، ترك الخدمة بالجيش عام 1988م برتبة عريف، حصل على عدة دورات، والتحق بالشرطة في بلغراد وكوسوفو، عمل حارسًا شخصيًا لسلوبودان ميلوسيفيتش لبعض الوقت، بعد اندلاع حرب البوسنة، تمكن من تحرير سربرنيتسا، والدفاع عنها من 1992 - 1995م، في عام 2006م، حكمت عليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالسجن لمدة عامين، وفي يوليو 2008م، برأته محكمة الاستئناف من جميع التهم الموجهة إليه، اعتقلته سويسرا في يونيو 2014 بناءً على مذكرة اعتقال من صربيا للاشتباه، بارتكابه جرائم حرب في المنطقة المحيطة بسربرنيتسا، تم تسليمه إلى البوسنة والهرسك بدلا من صربيا، حيث برأته محكمة سراييفو عام 2018 من التهم المنسوبة إليه

<https://balkaninsight.com/2017/10/05/naser-oric-srebrenica-commander-inspires-love-and-hate-10-02-2017>

80- DİKİCİ, Ali: Ibid , pp.186-188

81- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 19

82- DİKİCİ, Ali: Ibid , pp.188-191

83- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/24616، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، 1992/10/5

- 84- المصدر نفسه، وثيقة رقم S/25065، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغسلافيا لدى الأمم المتحدة، 1993/1/7
- 85- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/25120، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، 1993/1/18
- 86- Duijzings, Ger: Commemorating Srebrenica, pp.48-49
<https://recom.link/wp-content/uploads/2015/09/Commemorating-Srebrenica-Ger-Duijzings.pdf>
- 87- تقرير الأمين العام عن سربرينيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 19
- 88- المصدر نفسه، ص 19-20
- 89- MSF and Srebrenica 1993-2003, 2013, p.19
https://www.msf.org/sites/default/files/pdf_srebrenica_va.pdf
- 90- Ibid, pp, 16-18
- 91- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/25414، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، 1993/3/12
- 92- المصدر نفسه، وثيقة رقم S/25415، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، 1993/3/13
- 93- المصدر نفسه، وثيقة رقم S/25456، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة، 1993/3/19
- 94- المصدر نفسه ، وثيقة رقم S/25519، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة، 1993/4/2
- 95- تقرير الأمين العام عن سربرينيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 20
- 96- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/25520، مذكرة من رئيس مجلس الأمن، 1993/4/3
- 97- تقرير الأمين العام عن سربرينيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 23-25
- 98- المصدر نفسه، ص 25-27
- 99- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/25167، قرار مجلس الأمن بإنشاء منطقة آمنة في سربرينيتسا، 1993/4/16
- 100- المصدر نفسه ، وثيقة رقم S/25700، تقرير بعثة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار رقم 819(1993)، 1993/4/30، ص 6
- 101- المصدر نفسه ، وثيقة رقم S/25700، تقرير بعثة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار رقم 819(1993)، المرفق الثاني من التقرير، 1993/4/30، ص 17-18

- 102 - تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 28
- 103- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.7
- 104 - تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 29-30
- 105- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم 824(1993)، قرار إنشاء خمسة مناطق آمنة في البوسنة ، 1993/5/6
- 106- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 79-80
- 107- مجلس الأمن، السنة السبعون، جلسة رقم 7481، 8/7/2015، ص 4
- 108- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.10
- 109- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 83-84
- 110- المصدر نفسه، ص 79-80
- 111- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.11
- 112- Ibid
- 113- MSF and Srebrenica 1993-2003, op. cit,p.48
- 114- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 89-93
- 115- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، السنة السبعون، الجلسة 8، 7481 يوليو 2015، ص 5
- 116- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.11
- 117- MSF and Srebrenica 1993-2003, op. cit,pp.49 - 50
- 118- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 97-104
- 119- MSF and Srebrenica 1993-2003, op. cit,p. 50
- 120- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 104-108
- 121- Bosnia and Herzegovina,REPUBLIKA SRPSKA, Republika Srpska Government: Commission for investigation of the events in and around Srebrenica during the period 10-19 of July 1995, Banja Luka, June2004,p.9
- 122- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.54
- 123- Hasan, Nuhanović: Witness to Srebrenica,2008,p.58
- 124- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 109-111
- انظر ملحق 3
- 125- المصدر نفسه، ص 110،114

- 126- المصدر نفسه، ص 115
- 127- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/1995/988، تقرير عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في مناطق البوسنة، 27 نوفمبر 1995، ص 2
- 128- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثانية والخمسون، وثيقة رقم E/CN.4/1996/9، حالة حقوق الإنسان في يوغسلافيا السابقة، 22 أغسطس 1995، ص 5
- 129- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.13
- 130- تقرير الأمين العام عن سربرينيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 115 - 117
- 131- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.16
- 132-ibid,p.17
- 133- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثانية والخمسون، وثيقة رقم E/CN.4/1996/9، حالة حقوق الإنسان في يوغسلافيا السابقة، 22 أغسطس 1995، ص 6-7
- 134- تقرير الأمين العام عن سربرينيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 117
- 135- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثانية والخمسون، وثيقة رقم E/CN.4/1996/9، حالة حقوق الإنسان في يوغسلافيا السابقة، 22 أغسطس 1995، ص 7
- 136- تقرير الأمين العام عن سربرينيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 122
- 137- المصدر نفسه، ص 116
- 138- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.13
- 139- تقرير الأمين العام عن سربرينيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 114
- 140- حسن نوهانوفيتش: ولد عام 1968م في مدينة زفورنيك في البوسنة والهرسك، كان والده إبرو رجل أعمال التحق بجامعة سراييفو كطالب هندسة ميكانيكية، وعندما اندلعت الحرب في البوسنة عام 1992م، اضطر حسن وعائلته إلى الفرار إلى سربرينيتسا، حيث كان يعيش فيها عم حسن، وبعد إعلان مجلس الأمن سربرينيتسا "منطقة آمنة"، ووصول 150 جنديًا كنديًا إلى المدينة، تم تعيينه كمترجم فوري للكنديين، واستمر في وظيفته مع القوات الهولندية، وبعد سقوط سربرينيتسا، لجأت عائلة حسن إلى مقر الكتيبة الهولندية في بوتوكاري، وقد تم رفض طلب حسن - الذي كان له الحق باعتباره موظفًا في الأمم المتحدة

البقاء - بإبقاء شقيقه الأصغر محمد في المقر، لكن رفض طلبه، واضطر محمد ووالداته ووالده الذي طلبت منه القوات الهولندية البقاء؛ لأنه كان أحد ممثلي المدنيين في لقاء قائد الكتيبة الهولندية مع ملاد تش، لكنه قرر أن يغادر مع ابنه، حيث قتلوا جميعاً، وقد تعرف حسن على جثة والداه عام 2006، وبعد ثلاث سنوات تم التعرف على جثة والدته نصيحة، وفي عام 2010 تعرف حسن على بقايا شقيقه الأصغر محمد من الحذاء والبنطلون الجينز الذي كان اشتراه لأخيه، وقد حصل حسن عام 2013 على حكم قضائي من المحكمة العليا في هولندا، يؤكد مسؤولية هولندا عن مقتل أسرته، وحكم له بالتعويض.

https://www-hmd-org-uk.translate.google/resource/hasan-nuhanovic/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

- 141- Hasan, Nuhanović: op. cit, P.60
- 142- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 133
- 143- MSF and Srebrenica 1993-2003, op. cit,p.66
- 144- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثانية والخمسون، وثيقة رقم E/CN.4/1996/9، حالة حقوق الإنسان في يوغسلافيا السابقة، 22 أغسطس 1995، ص 8
- 145- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.18
- 146- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 122
- 147- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.19-20
- 148- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 137
- 149- المصدر نفسه، ص 137
- 150- Bosnia and Herzegovina,REPUBLIKA SRPSKA, Republika Srpska Government: Commission for , op. cit,p.16
- 151- Connor, Melissa: op. cit,pp.141-142
- 152- Bosnia and Herzegovina,REPUBLIKA SRPSKA, Republika Srpska Government: Commission for , op. cit,pp.22-24
- 153- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.13-14
- 154- Ibid,pp.14-15
- 155- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 6

- 156- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.17
- 157-Ibid,p.18
- 158- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثانية والخمسون، وثيقة رقم E/CN.4/1996/9 ، حالة حقوق الإنسان في يوغسلافيا السابقة، 22 أغسطس 1995 ، ص 5
- 159- MSF and Srebrenica 1993-2003,2013,p.58
- 160- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثانية والخمسون، وثيقة رقم E/CN.4/1996/9 ، حالة حقوق الإنسان في يوغسلافيا السابقة، 22 أغسطس 1995 ، ص 16
- 161- Bosnia and Herzegovina,REPUBLIKA SRPSKA, Republika Srpska Government: Commission for , op. cit,p.15-17
- 162- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999 ، ص 127
- 163- Bosnia and Herzegovina,REPUBLIKA SRPSKA, Republika Srpska Government: Commission for , op. cit,p.15-17
- 164- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 124
- 165- Bosnia and Herzegovina,REPUBLIKA SRPSKA, Republika Srpska Government: Commission for , op. cit,p.16-17
- 166- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999 ، ص 124
- 167- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.21
- 168- Bosnia and Herzegovina,REPUBLIKA SRPSKA, Republika Srpska .Government: Commission for , op. cit,p.18
- 169- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999 ، ص 129
- 170- Bosnia and Herzegovina,REPUBLIKA SRPSKA, Republika Srpska Government: Commission for , op. cit,p.22-24
- 171- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 129
- 172- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/1995/548، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، 1995/7/9

- 173- المصدر نفسه، وثيقة رقم S/1995/563، رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة،
1995/7/12
- 174- المصدر نفسه ، وثيقة رقم S/1995/560، 1995/7/12
- 175- المصدر نفسه، السنة الخمسون، الجلسة 3553، وثيقة رقم S/PV.3553، 12/ 7 /1995
- 176- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 120
- 177- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، السنة الخمسون، الجلسة 3553، وثيقة رقم S/PV.3553، 12/ 7 /1995، ص 2-4
- 178- المصدر نفسه، الدورة الخمسون، A/50/285 - S/1995/573، رسالة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبوسنة والهرسك إلى الأمين العام للأمم المتحدة، 1995/7/13
- 179- المصدر نفسه ، وثيقة رقم S/PRST/1995/32، بيان من مجلس الأمن حول الحالة في البوسنة والهرسك، 1995/7/14
- 180- المصدر نفسه، وثيقة رقم S/1995/581، رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة، 1995/7/14
- 181- المصدر نفسه، وثيقة رقم A/50/289، ورقم S/1995/576، رسالة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، 1995/7/14
- 182- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 123-126
- 183- المصدر نفسه، ص 125
- 184- المصدر نفسه، ص 130-132، 136-137
- 185- المصدر نفسه، ص 142-143
- 186- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، وثيقة رقم E/CN.4/1996/9 ، حالة حقوق الإنسان في أراضي يوغسلافيا السابقة، 1995/8/22، ص 27- 28
- 187- المصدر نفسه، ص 3
- 188- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/RES/1010، 1995/8/10
- 189- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، جلسة 3564، وثيقة رقم S/PV.3564، 1995/8/10، ص 5
- 190- المصدر نفسه، جلسة 3564، وثيقة رقم S/PV.3564، 1995/8/10، ص 6-7

- 191- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 146
- 192- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/1995/755، تقرير من الأمين العام،
1995/9/30
- 193- المصدر نفسه، وثيقة رقم S/PRST/1995/43، بيان من رئيس مجلس
الأمن، 1995/9/7
- 194- المصدر نفسه، وثيقة رقم S/1995/904، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة،
1995/10/31
- 195- المصدر نفسه، وثيقة رقم S/1995/916، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبوغسلافيا لدى الأمم المتحدة، 1995/11/2
- 196- المصدر نفسه، مجلس الأمن، وثيقة رقم (1995) S/RES/1019، 1995/11/9
- 197- المصدر نفسه، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/1995/988، 1995/11/27
- 198- المصدر نفسه، وثيقة رقم (1995) S/RES/1034، 1995/12/21
- 199- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، وثيقة رقم، A/RES/50/193، قرار عن حالة حقوق
الإنسان في البوسنة وكرواتيا ويوغسلافيا، 1996/3/11
- 200- فاوستو بوكار: النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية لبوغسلافيا السابقة، مكتبة
الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، الأمم متحدة، 2010
- 201 تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 163
- 202- المصدر نفسه، الدورة الحادية والخمسون، التقرير الثالث للمحكمة الدولية الجنائية
ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم A/51/292، و S/1996/665،
1996/8/16، ص 27
- 203- المصدر نفسه، الدورة الثانية والخمسون، التقرير الرابع للمحكمة الدولية الجنائية
ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم، A/52/375، و S/1997/729،
1997/9/18، ص 23-24
- 204- المصدر نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، التقرير الرابع للمحكمة الدولية الجنائية
ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم، A/53/219، و S/1998/737،
1998/8/10، ص 38
- 205- المصدر نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، التقرير الخامس للمحكمة الدولية الجنائية
ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم، A/54/187، S/1999/846،
1998/9/25، ص 36-37

- 206- المصدر نفسه، الدورة الخامسة والخمسون، التقرير السابع للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم، A/55/273/777 و S/2000/8/7، ص 37-38،
- 207- المصدر نفسه، الدورة السادسة والخمسون، التقرير السابع والخمسون للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم، A/56/352/865 و S/2001/9/17، ص 44-45،
- 208- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 130
- 209- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001,p.22-23
- 210- Ibid,p.23
- 211- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-05-88-T, 10 June ,2010,p.243
- 212- الأمم المتحدة، الجمعية العامة ، الدورة الحادية والخمسون، التقرير الثالث للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم A/51/292 و S/1996/665 ، ص 22-23، 16/8/1996 ،
- 213- McAllister, Jacqueline R: On Knife's Edge: The International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia's Impact on Violence Against Civilians, Ph. D, Northwestern University,2014,p.16
- 214- الأمم المتحدة، الجمعية العامة ، الدورة الحادية والخمسون، التقرير الثالث للمحكمة الدولية ، S/1996/665 ، و A/51/292 الجنائية ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم، ص 20 16/8/1996 ،
- 215- المصدر نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، التقرير الرابع للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم، A/53/219 و S/1998/737، ص 10/8/1998،
- 216- - المصدر نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، التقرير الرابع للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم A/53/219، و S/1998/737، ص 10/8/1998،
- 217- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 128-129
- 218- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/PRST/1996/34 ، بيان من رئيس مجلس الأمن، 1996/9/8،
- 219- المصدر نفسه، وثيقة رقم S/1996/834 ، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، 1996/10/8

- 220- المصدر نفسه ، وثيقة رقم S/PRST/1996/41، بيان لرئيس مجلس الأمن، 1996/10/10
- 221- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، وثيقة رقم A/RES/53/35، قرار عن الحالة في البوسنة والهرسك، 1998/11/30
- 222- المصدر نفسه، وثيقة رقم A/RES/53/35، 1999/1/13
- 223- المصدر نفسه ، وثيقة رقم A/54/549، 1999/11/15
- 224- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/PRST/2000/23، 2000/7/13
- 225- المصدر نفسه، وثيقة رقم، S/2000 /709 ، رسالة من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة ليوغسلافيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن، 2000/7/19
- 226- الأمم المتحدة، الجمعية العامة ، الدورة الرابعة والخمسون، التقرير السادس للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم، A/54/187، و 1999/9/25، S/1999/846
- 227- المصدر نفسه، الدورة السادسة والخمسون، التقرير الثامن للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم، A/56/352/865، و 2001/9/17، S/2001 25
- 228- المصدر نفسه، الدورة السابعة والخمسون، التقرير التاسع للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم، A/57/379/985، و S/2002، 2002/9/4، ص 31-32
- 229- المصدر نفسه، الدورة التاسعة والخمسون، التقرير الحادي عشر للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، وثيقة رقم، A/59/215/627، و S/2004، 2004/8/16، ص 84-85
- 230- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-A, Apr. 19, 2004, P.13-14
- الإبادة الجماعية: أدت الجرائم البشعة التي ارتكبت في الحرب العالمية الثانية ضد الجنس البشري إلى اتجاه الدول؛ لمواجهة جريمة الإبادة الجماعية بكل صورها، وقد أثمرت جهود الدول في النهاية إلى اعتماد الجمعية العامة لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في 9 ديسمبر 1948، وقد نصت الاتفاقية في المادة الثانية على "في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أي من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي

لجماعة قومية أو اثنية أو عنصرية أو دينية، بصفقتها هذه:

(أ) قتل أعضاء من الجماعة.

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

(ج) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

(هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلي جماعة أخرى.

موسبي كلثوم: جريمة الإبادة الجماعية ضد مسلمي البوسنة والهرسك، ودور المحكمة الدولية الجنائية في محاكمة مجرمي الصرب، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2018-2019، ص 9 - 10

وانظر نصوص الاتفاقية في

<https://hritc.co/wp-content/uploads/2020/05/الاتفاقية-منع-جريمة-الإبادة-الجماعية-والمعاقبة-عليها.pdf>

231- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم 4 (A/62/4)، تقرير

محكمة العدل الدولية، 1 أغسطس 2006 - 31 يوليو 2007، ص 30-33

232- Subotic, Jelena: **Hijacked Justice: Domestic Appropriation of International Norms**, Ph. D, University of Wisconsin-Madison, 2007, p.183

233—Ibid, p.180

234- Hikmet, Karčić :From the Selimović Case to the Srebrenica Commission: The Fight to Recognize the Srebrenica Genocide, Journal of Muslim Minority Affairs, Vol. 35, No. 3, 2015, p.370

235- Luitjens, Marije R and Schoorel, Esther G. M: Commemorating by Marching: Memorialization and Resistance Practices of the Srebrenica Genocide, Memorialization and Resistance Practices of the, Nationalities Papers, 2022, p.6

236- Simic, O: Remembering, Visiting and Placing the Dead: Law, Authority and Genocide in Srebrenica, Law Text Culture,

13, 2009, p.276 -267

237- Duijzings, Ger: op. cit, p.50

238- Luitjens, Marije R and Schoorel, Esther G. M: op. cit.: p.7

239- Bosnia and Herzegovina, REPUBLIKA SRPSKA, Republika Srpska Government: Commission, op. cit, p.3-4

240- Hikmet, Karčić : op. cit, pp.375-376

241- Ibid, PP.376-377

242- Subotic, Jelena: op. cit, p.185

- 243- Mehler, Daniela: *Serbische Vergangenheitsaufarbeitung Normwandel und Deutungskämpfe im Umgang mit Kriegsverbrechen, 1991-2012, Germany, 2015, PP.123-124*
- 244- Lašas, Ainius: *Legacies of Srebrenica: The Dutch Factor in. ١ EU-Serbian Relations, Political Psychology, Vol. 34, No. 6, .٢ 2013, PP.903-904*
- 245- Mehler, Daniela: *Understanding Normative Gaps in Transitional Justice: The Serbian Discourse on the Srebrenica Declaration 20101, Journal on Ethnopolitics and Minority Issues in Europe, Vol 11, No 4, 2012, PP.131-132*
- 246- Dion van den Berg: **Rekindling the National Debate: How Public and Private Recognition Can Shift the Dutch Discourse on Srebrenica, The Netherlands, 2010 ,P.10**
- 247- الأمم المتحدة، الجمعية العامة ، الدورة السادسة والستون، وثيقة رقم، A/66/210 ، S/2011/ 473 ، التقرير الثامن عشر للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، 2011/7/31، ص 11
- 248- Andersen, Tea Sindbæk and Barbara Törnquist-Plewa (Edited): *Disputed Memory: Emotions and Memory Politics in Central, Eastern and South-Eastern Europe, Sorry for Srebrenica? Public Apologies and Genocide in the Western Balkans, Germany, 2016, pp.84-85*
- 249- Halilovich, Hariz: *Long-distance Mourning and Synchronised Memories in a Global Context: Commemorating Srebrenica in Diaspora, Journal of Muslim Minority Affairs, September 2015, p.6*
- 250- Ibid, Pp.8-9
- 251- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/2015/504، مذكرة شفوية مؤرخة 1 يوليو 2015 م، موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، 2015/7/2
- 252- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم S/2015/506 ، رسالة مؤرخة ٢ يوليو ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، 2015/7/ 2
- 253- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم، S/2015/508، الأردن، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية : مشروع قرار، 2015/7/8

- 254-Damir Marusic, Sarah Bedenbaugh and Damon Wilson: Balkans Forward: A New US Strategy for the Region, Atlantic Council, 2017, p.
- 255- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-95-5/18-T, 24 March 2016, p.2
- 256- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، وثيقة رقم ، S/2016/670 و A/71/263 ، التقرير السادس والعشرين للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، 2016/8/1،
- 257- المصدر نفسه، الدورة السابعة والستون، وثيقة رقم ، S/2012/592 و A/67/214 ، التقرير التاسع عشر للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، 2012/8/1، ص 14
- 258- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة رقم ، S/2017/1001، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، 2017/11/29 ، ص 4 ،
- 259- Herman, Edwart S: Srebrenica Massacre: Evidence, Context, Politics, BELGRADE, 2011, pp.21-30
- 260- Gibbs, David N: How the Srebrenica Massacre Redefined US Foreign Policy, Class, Race and Corporate Power, 2015, Vol. 3, No. 2, 2015, pp.3-4
- 261- Duijzings, Ger: op. cit, pp.48-49
- 262- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 168
- 263- Subotic, Jelena: op. cit, p.188
- 264- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الستون، وثيقة رقم ، S/2006/666 و A/61/271 ، التقرير الثاني عشر للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، 2004/8/17، ص 32
- 265- المصدر نفسه، الدورة الحادية والستون، وثيقة رقم ، S/2006/666 و A/61/271 ، التقرير الثالث عشر للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، 2006/8/21، ص 20
- 266- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-03-68-T, 30 June 2006, p.261
- 267- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الثالثة والستون، وثيقة رقم ، A/63/210 و S/2008/515 ، التقرير الخامس عشر للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة، 2008/8/17، ص 19
- 268- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 167
- 269- المصدر نفسه، ص 105، 167-168

- 270- Muravchik, Joshua: The Future of the United Nations: Understanding the Past to Chart a Way Forward, American Enterprise Institute,2005,p.26
- 271- Calic, Marie-Janine: op. cit, pp.310-311
- 272- Simic, Olivera: What Remains of Srebrenica Motherhood, Transitional Justice and Yearning for the Truth, Journal of International Women's Studies, Volume 10,Issue 4, May, 2009,p. 223
- طبقا لتقرير الأمين العام، فإن عدد جنود الكتيبة الهولندية الذين كان ينتظرون ترحيلهم بعد سقوط سربرنيتسا كان 383 جنديا، وإذا أضفنا إليهم 30 جنديا أخذهم الصرب رهائن، وقد تم إطلاق سراحهم ووصلوا إلى زغرب يوم 16 يوليو، بالإضافة إلى الجندي الهولندي الذي قتل، فيكون مجموع القوة الهولندية مع بداية الهجوم الصربي على سربرنيتسا 414 جنديا.
- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 134
- 273- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 169
- 274- Honig, Jan Willem: op. cit,p.201
- 275- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 72 - 73
- 276- Mehler, Daniela: Serbische Vergangenheitsaufarbeitung ,op. cit,pp.258-259
- 277- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، السنة السبعون 7481، وثيقة رقم، S/PV.7481، 8 يوليو 2015، ص 4-5
- 278- Legler, Thomas: Peru then and now: The Inter-American democratic charter and Peruvian Democratization, Canadian Foreign Policy Journal , January ,2003,p.144
- 279- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 105- 108
- 280- Khan, Mahmood Nawaz: Genocide, Territory, and the Geopolitics of International Adjudication: The Judgment of the International Court of Justice in Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro, Ph. D, the Graduate School of the University of Oregon,2011,p.10
- 281- Muravchik, Joshua: op. cit,p.26
- 282- Mehler, Daniela: Serbische Vergangenheitsaufarbeitung ,op. cit,p.258
- 283 تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 171-172
- 284- Honig, Jan Willem: op. cit,p.201
- 285- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 166-167
- 286- المصدر نفسه، ص 94-95
- 287- Dion van den Berg: op. cit,p.4
- 288- Hasan Nuhanović: op. cit,pp.60-61.
- 289 - تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 167

- 290- المصدر نفسه، ص 166
- 291- Cyr, Rachel E: op. cit,p.125-126
- 292- Hasan Nuhanović: op. cit,pp.60
- 393- Lašas, Ainius: op. cit,pp.905-906
- 294- Dion van den Berg: op. cit,p.3
- 295- Eelco, Runia: “Forget About It”: “Parallel Processing” in the Srebrenica Report, History and Theory 43 ,October, 2004,p.295-296
- 296- Dion van den Berg: op. cit,p.3
- 297- de Boer, T. M: HR (Netherlands Judicial Decisions Involving Questions of Private International Law: Can the United Nations be Sued for its Role in the Srebrenica Massacre? Mothers of Srebrenica Foundation v. the State of the Netherlands and the United Nations), Netherlands International Law Review, 2013(1),p.121
- 298- Simic, Olivera: What Remains of Srebrenica Motherhood ,op. cit,p.221
- 299- de Boer, T. M: op. cit,p.121-122
- 300- Benjamin E. Brockman-Hawe: Questioning the UN's Immunity in the Dutch Courts: Unresolved Issues in the Mothers of Srebrenica Litigation, Washington University Global Studies Law Review, Volume 10 , Issue 4 , 2011,p.731
- 301- Papa, Maria Irene: The Mothers of Srebrenica Case before the European Court of Human Rights: United Nations Immunity versus Right of Access to a Court, Journal of International Criminal Justice 14 ,2016,pp.894-895
انظر نص الحكم:
European Court of Human Rights, THIRD SECTION, DECISION, Application no. 65542/12,STICHTING MOTHERS OF SREBRENICA AND OTHERS against the Netherlands, 11 June 2013
- 302- Nollkaemper, Andre: Dual Attribution Liability of the Netherlands for Conduct of Dutchbat in Srebrenica, Journal of International Criminal Justice 9 ,2011,p.1144
- 303- - Hasan Nuhanović: op. cit,pp.60-61
- 304-Dam, Cees van: The Netherlands Found Liable for Srebrenica Deaths, The American Society of International Law, Volume 15, Issue 27, September 19, 2011,pp.1-3
- 305- تقرير الأمين العام عن سربرنيتسا، 15 نوفمبر، 1999، ص 175

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق

- United Nations documents

- تقارير المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة

<https://www.icty.org/en/documents/annual-reports>

- Bosnia and Herzegovina, REPUBLIKA SRPSKA, Republika Srpska Government: Commission for investigation of the events in and around Srebrenica during the period 10-19 of July 1995, Banja Luka, June, 2004
- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-T, 02 August 2001
- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-98-33-A, Apr. 19, 2004
- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-03-68-T, 30 June 2006
- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-05-88-T, 10 June 2010
- International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Judgement on case No: IT-95-5/18-T, 24 March 2016
- MSF and Srebrenica 1993-2003, 2013
- European Court of Human Rights, THIRD SECTION, DECISION, Application no. 65542/12, STICHTING MOTHERS OF SREBRENICA AND OTHERS against the Netherlands, 11 June 2013

اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها

<https://hritc.co/wp-content/uploads/2020/05>

الجماعية-والمعاقبة-عليها.pdf

ثانياً: المذكرات

- علي عزت بيجوفيتش: مذكرات علي عزت بيجوفيتش، ترجمة وإعداد محمد يوسف عدس، كتاب المختار، القاهرة، 2004

ثالثاً: الرسائل العلمية

1- رسائل باللغة العربية

- طارق السيد سليم: البوسنة والهرسك في الفترة من 1878-1945 دراسة في التاريخ السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2000
- طارق السيد سليم: البوسنة والهرسك في عهد تيتو في الفترة من 1945-1965، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2006
- صفوت سيد أحمد حسين: البوسنة والهرسك منذ الفتح العثماني حتى مؤتمر برلين 1463-1878، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، 1999

- صفوت سيد أحمد حسين: الأزمة البلقانية 1875 وأثرها حتى 1913، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2002
- مويسي كلثوم: جريمة الإبادة الجماعية ضد مسلمي البوسنة والهرسك ودور المحكمة الدولية الجنائية في محاكمة مجرمي الصرب، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2018-2019
- ميهوبي أميرة وقمراس صباح: البوسنة والهرسك من الفتح العثماني 1389م إلى معاهدة دايتون 1995م، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017

2- رسائل باللغة الاجنبية

- Connor, Melissa: Landscapes of Conflict, Ph. D, The Graduate College at the University of Nebraska, 2005
- Cyr, Rachel E: From Negation to Affirmation: Witnessing the Empty Tomb in the Era of Forensic Scientific Testimony , Ph. D, Faculty of Arts of Science Trent University, 2017
- Khan, Mahmood Nawaz: Genocide, Territory, and the Geopolitics of International Adjudication: The Judgment of the International Court of Justice in Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro, Ph. D, the Graduate School of the University of Oregon, 2011
- Pitic, Badema: The Sound of Genocide: Music, Memory, and Commemoration in Postwar Bosnia , Ph. D, NIVERSITY OF CALIFORNIA, 2017
- McAllister, Jacqueline R: On Knife's Edge: The International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia's Impact on Violence Against Civilians, Ph. D, NORTHWESTERN UNIVERSITY, 2014
- Subotic, Jelena: **Hijacked Justice: Domestic Appropriation of International Norms, Ph. D, University of Wisconsin-Madison, 2007**

رابعاً: مقالات وبحوث علمية

1- باللغة العربية

- السيد عوض عثمان: يوغسلافيا ومشكلات ما بعد الاعتراف الاوربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 108، 1992
- عبد المنعم الجميعي: الجذور التاريخية لأزمة البوسنة والهرسك، مجلة بيار، نادي أبها الأدبي، عدد 11، ديسمبر، 1993
- وسام عبد العزيز: السلاف في شبه جزيرة البلقان وجهود الامبراطورية البيزنطية لاسترداد سيادتها، المجلة التاريخية المصرية، المجلدان 31/30، (1983-1984)، ص 143-147

- Benjamin E. Brockman-Hawe: Questioning the UN's Immunity in the Dutch Courts: Unresolved Issues in the Mothers of Srebrenica Litigation, Washington University Global Studies Law Review, Volume 10 , Issue 4 , 2011
- Dam, Cees van: The Netherlands Found Liable for Srebrenica Deaths, The American Society of International Law, Volume 15, Issue 27, September 19, 2011
- Damir Marusic, Sarah Bedenbaugh and Damon Wilson: Balkans Forward: A New US Strategy for the Region, Atlantic Council ,2017
- de Boer, T. M: HR (Netherlands Judicial Decisions Involving Questions of Private International Law: Can the United Nations be Sued for its Role in the Srebrenica Massacre? Mothers of Srebrenica Foundation v. the State of the Netherlands and the United Nations), Netherlands International Law Review, 2013(1)
- DİKİCİ, Ali: Bosna Savaşı'nda Srebrenica Savunmasının Komutanı Naser Oriç'in Hikâyesi, Avrasya Etüdları, Cilt 50 , Sayı 2 , 2016
- Dion van den Berg: Rekindling the National Debate: How Public and Private Recognition Can Shift the Dutch Discourse on Srebrenica, The Netherlands,2010
- Duijzings, Ger: Commemorating Srebrenica-
<https://recom.link/wp-content/uploads/2015/09/Commemorating-Srebrenica-Ger-Duijzings.pdf>
- Eelco, Runia: “Forget About It”: “Parallel Processing” in the Srebrenica Report, History and Theory 43 ,October, 2004
- Gibbs, David N: How the Srebrenica Massacre Redefined US Foreign Policy, Class, Race and Corporate Power, 2015, Vol. 3, No. 2, 2015
- Halilovich, Hariz: Long-distance Mourning and Synchronised Memories in a Global Context: Commemorating Srebrenica in Diaspora, Journal of Muslim Minority Affairs, September 2015
- Hasan Nuhanović: Witness to Srebrenica,2008
- Helge Brunborg,Torkild Hovde Lyngstad and Henrik Urda: Accounting for Genocide: How Many Were Killed in Srebrenica, European Journal of Population,2003
- Hikmet, Karčić : From the Selimović Case to the Srebrenica Commission: The Fight to Recognize the Srebrenica Genocide, Journal of Muslim Minority Affairs ,Vol. 35, No. 3,2015
- Honig, Jan Willem: Avoiding War, Inviting Defeat: The Srebrenica Crisis, July 1995, The Journal of Contingencies and Crisis Management, Volume 9 Number, 4 December ,2001
- Kalyvas, Stathis N and Nicholas Sambanis: Bosnia's Civil War in Understanding Civil War : Evidence and Analysis, World Bank, 2005
- Kreitlow, Brian: Moving Past the Bosnia Fallacy: New Models for Understanding Syria, PRISM , Vol. 4, Syria Supplement ,2014
- Lašas, Ainius: Legacies of Srebrenica: The Dutch Factor in EU-Serbian Relations, Political Psychology, Vol. 34, No. 6, 2013

- Luitjens, Marije R and Schoorel, Esther G. M: Commemorating by Marching: Memorialization and Resistance Practices of the Srebrenica Genocide, Memorialization and Resistance Practices of the, Nationalities Papers, 2022
- Mehler, Daniela: Understanding Normative Gaps in Transitional Justice: The Serbian Discourse on the Srebrenica Declaration 20101, Journal on Ethnopolitics and Minority Issues in Europe, Vol 11, No 4, 2012
- Muravchik, Joshua: The Future of the United Nations: Understanding the Past to Chart a Way Forward, American Enterprise Institute, 2005
- Nissen, Christine and Albrecht, Peter: To UN or not to UN: The question of Nordic UN peacekeeping: Danish Institute for International Studies, 2018
- Nollkaemper, Andre: Dual Attribution Liability of the Netherlands for Conduct of Dutchbat in Srebrenica, Journal of International Criminal Justice 9 ,2011
- Papa, Maria Irene: The Mothers of Srebrenica Case before the European Court of Human Rights: United Nations Immunity versus Right of Access to a Court, Journal of International Criminal Justice 14 ,2016
- Simic, O :Remembering, Visiting and Placing the Dead: Law, Authority and Genocide in Srebrenica, Law Text Culture, 13, 2009
- Simic, Olivera: What Remains of Srebrenica Motherhood, Transitional Justice and Yearning for the Truth, Journal of International Women's Studies, Volume 10, Issue 4, May 2009
- Steinke, Ralph R: A Look Back at NATO's 1999 Kosovo Campaign: A Questionably "Legal" but Justifiable Exception?, Connections , Vol. 14, No. 4, Fall 2015

خامسا: مراجع عربية

- أحمد بن عبد الكريم نجيب: البوسنة والهرسك دراسة عامة، د.ط، اسطنبول، 2001، ص 6
- أكرم رزق: حتى لا تضيع البوسنة والهرسك كما ضاعت الأندلس، ج1، دار الفرقان، القاهرة، 1992، ص 30
- بكر محمد إبراهيم: حروب غيرت مجرى التاريخ، مركز الياية للنشر والإعلام، القاهرة، 2004
- توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن، القاهرة، 1957
- جمال الدين سيد محمد: البوسنة والهرسك، دار سعاد الصباح، الكويت، 1992، ص 11

- حسين عبد القادر: انشطار يوغسلافيا دراسة تاريخية تحليلية، مركز الدراسات العربي- الاوروبي، باريس، 1996
- روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، القاهرة، 1993
- فلاديمير تيسمانيانو: تاريخ أوروبا الشرقية، ترجمة: أمل رواش، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1996
- فوزي محمد طایل: البوسنة والهرسك في إطار المؤامرة الغربية، دار القبس للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 13
- عبد الله مبشر الطرازي: صفحات من تاريخ جمهورية البوسنة والهرسك ،د. ن، جدة، 1993
- محمد الأرنؤوط: الإسلام في يوغسلافيا من بلغراد إلى سراييفو، القسم الثاني،: دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 2002
- محمد حرب: البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة، المركز المصري للدراسات العثمانية، القاهرة، 1994
- محمد خليفة: الإسلام والمسلمون في بلاد البلقان، مركز دراسات العالم الإسلامي، ليبيا، 1994
- محمود شاكر: المسلمون تحت السيطرة الشيوعية، المكتب الإسلامي، بيروت، 1982
- وسام عبد العزيز: البوسنة . الصرب . كرواتيا قراءة في التاريخ الباكر، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، 1994
- وكالة الأنباء الإسلامية: البوسنة والهرسك قصة شعب مسلم يواجه العدوان، دار الاعتصام، القاهرة، 1994
- نويل مالكوم: البوسنة، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1997
- سادسا: مراجع اجنبية
- Andersen, Tea Sindbæk and Barbara Törnquist-Plewa (Editeds): Disputed Memory: Emotions and Memory Politics in Central, Eastern and South-Eastern Europe, Sorry for Srebrenica? Public Apologies and Genocide in the Western Balkans, Germany, 2016
- Calic, Marie-Janine: A History of Yugoslavia, Trans: Dona Geyer, Purdue University Press, 2019
- Christopher Paul, Colin P. Clarke, Chad C. Serena: Mexico is Not Colombia: Alternative Historical Analogies for Responding to the Challenge of Violent Drug-Trafficking Organizations, Supporting Case Studies Paperbac, Washington, 2014
- Cushman, Thomas and Meštrović, Stjepan G: This Time We Western Responses to Genocide in Bosnia Knew, NYU, 1996
- Halilovich, Hariz: Long-distance Mourning and Synchronised Memories in a Global Context: Commemorating Srebrenica in Diaspora, Journal of Muslim Minority Affairs, September 2015

- Herman, Edwart S: Srebrenica Massacre: Evidence, Context, Politics, BELGRADE, 2011
- Legler, Thomas: Peru then and now: The Inter-American democratic charter and Peruvian Democratization, Canadian Foreign Policy Journal , January ,2003
- Mehler, Daniela: Serbische Vergangenheitsaufarbeitung Normwandel und Deutungskämpfe im Umgang mit Kriegsverbrechen, 1991-2012, Germany,201
- Žarkov, Dubravka and Glasius, Marlies (editor): Narratives of justice in and out of the courtroom : former Yugoslavia and beyond, Dojčinović, Predrag, The Shifting Status of Grand Narratives in War Crimes Trials and International Law: History and Politics in the Courtroom, New York,2014

سابعاً: الدوريات

- النشرة الإخبارية للمؤتمر الإسلامي: عدد31، إبريل 1993

ثامناً: دوائر المعارف والموسوعات

- الموسوعة العربية

<https://arab-ency.com.sy/ency/aboutus>

تاسعاً: مواقع على الأنترنت

<https://www.britannica.com/biography/Slobodan-Milosevic>

<https://www.ajnet.me/politics/2019/3/20/رادوفان-كاراندزيتش-صرب-البوسنة>

<https://www.bbc.com/arabic/world-42081979>

<https://www.ajnet.me/blogs/2023/3/27/عزت-بيغوفيتش-إسلامي-بأفق-إنساني>

<https://balkaninsight.com/2017/10/05/naser-oric-srebrenica-commander-inspires-love-and-hate-10-02-2017>

